الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد

- تلمسان-

* كلية العلوم الاقتصادية و التسيير *

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية فرع : تسيير

الموضوع :

القطاع الفلاحي الحكومي و المشاكل المالية

إعداد و تقديم :

- الطالب : بودلال علي

تحت إشراف :

* الدكتور : بونوة شعيب

لجنة المناقشة مكونة من :

1- السيد : بن حبيب عبد الرزاق : أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان : رئيسا

2- السيد : بونوة شعيب : أستاذ محاضر جامعة تلمسان : مقررا

3- السيد : العايدي عبد الكريم : أستاذ محاضر جامعة وهران : ممتحنا

4- السيد : طويل أحمد : أستاذ مكلف بالدروس جامعة تلمسان : ممتحنا

السنة الجامعية

*** 2000/1999 ***

كلمة شكر و تقدير

لا يسعني المقام إلا أن أعبر عن شكري و احترامي للأستاذ : شعيب بونوة الذي قبل الإشراف على هذه الرسالة ، و على المجهودات الجبارة التي قدمها لي و النصائح و التوجيهات التي كان يضعها نصب أعيني و هو يتتبع هذا البحث بكل اهتمام.

كما أتقدم بشكري إلى موظفي إدارة الإحصائيات الفلاحية و التحقيقات الاقتصادية بوزارة الفلاحة ، و كذا عمال إدارة المصالح الفلاحية لولاية تلمسان و أشكر جميع الأساتذة و الزملاء الذين ساعدوني في إنجاز هذه الرسالة من بعيد أو قريب .

و شكرا .

إهداء

إلى والدي الذي ضحى من أجل تعليمي ....

إلى والدتي التي سهرت من أجل تربيتي .....

إلى أخواتي .

إلى قرة عيني الكتكوت ابن أختي محمد .

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل .

إلى كل من ساهم معي و أنا في الطريق لتحقيقه

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذه الرسالة .

بودلال علي

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة عامة	1
الفصل الأول : نظرة شاملة و كلية عن القطاع الفلاحي الحكومي	6
فهرس الفصل الأول	9
مقدمة الفصل الأول	11
المبحث الأول : I- أولوية الزراعة أم الصناعة في التنمية الاقتصادية	13
II- عوامل أولوية الزراعة في تنمية الاقتصاد الوطني	14
II.1- سد احتياجات السكان من الغذاء	14
II.2- الزراعة كمصدر للقوة العاملة	15
II.3- الزراعة كمصدر للمواد الأولية	15
II.4- الزراعة كحافز للتصنيع	15
II.5- الزراعة تحتاج إلى رأس مال أقل	15
II.6- الزراعة كمصدر لرأس المال	15
II.7- الزراعة كمصدر للعملات الأجنبية	16
المبحث الثاني : عوامل التنمية الفلاحية	16
المطلب الأول : وضعية الإنتاج في القطاع الحكومي	17
المطلب الثاني : الإصلاحات الحكومية في القطاع الفلاحي	20
1- وسائل الإنتاج	20
2- العتاد و سياسة المكننة	21
1.2- عتاد الجر	22
2.2- عتاد الحرث و الزرع	28
3.2- عتاد جمع المحاصيل	30
المطلب الثالث : I- القوة العاملة بالقطاع الفلاحي	32

I.1- التكوين و القوة العاملة المؤهلة 32
I.2- العمال البسطاء 33
II.1- سد احتياجات السكان من الغذاء 33
المطلب الرابع : المدخلات الفلاحية الأخرى 35
1- السماد و المبيدات 35
2- البذور المختارة 36
المبحث الثالث : القطاع الفلاحي المسير ذاتيا 37
المطلب الأول : تعريف القطاع الفلاحي المسير ذاتيا 38
المطلب الثاني : القوة العاملة في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا 39
1- العمال الدائمون 39
2.1 – حقوق و واجبات العمال الدائمين 40
2- العمال الموسميون 41
3- تطور عدد العمال في القطاع المسير ذاتيا 42
خلاصة المبحث الثالث 45
خاتمة الفصل الأول 46
الفصل الثاني : تطور ميكانيزمات التمويل الفلاحي و أنواعه 48
فهرس الفصل الثاني 49
تمهيد 51
المبحث الأول : I- تطور مفهوم و أنواع التمويل 51
I.1- تطور مفهوم التمويل 51
I.2- أنواع التمويل 52
I.2.1- المدة التي يستغرقها التمويل 52
I.2.2- من زاوية مصدر الحصول عليه 52
I.2.3- من زاوية الغرض الذي يستخدم لأجله 52
I.2.3.1- تمويل الاستغلال 53
I.2.3.2- تمويل الاستثمار 533

المطلب الثاني : أهمية و خصائص و مجالات التمويل الفلاحي الجزائري 53
1- تمويل الاستغلال 53
2.1 – خصائص تمويل الاستغلال الفلاحي 54
1.2.1 – الاتجاهات الموسمية 55
أ- دورة تمويل الإنتاج 55
ب- دورة تمويل تسويق المحاصيل الرئيسية 55
2.2.1 – الاتجاهات الهيكلية 55
3.1 – مجالات تمويل الاستغلال الفلاحي 56
1.3.1 – مدخلات فرع الإنتاج النباتي 56
2.3.1 – مدخلات فرع الإنتاج الحيواني 56
3.3.1 – مدخلات مشتركة 56
2- تمويل الاستثمار الفلاحي 56
1.2 – أهمية تمويل الاستثمار الفلاحي 56
المبحث الثاني : التمويل الفلاحي 57
فهرس المبحث الثاني 57
تعريف التمويل 58
المطلب الأول : دور التمويل بالنهوض بالإنتاج الزراعي 58
المطلب الثاني : مصادر التمويل الفلاحي 60
1- الأفراد 60
2- التجار 60
3- البنوك التجارية 61
4- البنوك الحكومية 61
5- المؤسسات شبة الحكومية 62
6- التمويل عن طريق التعاونيات 62
المطلب الثالث : مخاطر التمويل الزراعي 63
المطلب الرابع : الشروط الواجب توفيرها لنجاح سياسة التمويل الفلاحي 64

المطلب الخامس : أنواع مؤسسات التمويل الفلاحي 65
1- المؤسسات التي تمول الفلاح عينا 65
2- المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا 66
المبحث الثالث : التمويل في ظل بنك الفلاحة و التنمية الريفية 68
فهرس المبحث الثالث 69
مقدمة 69
المطلب الأول : 1- مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية 69
2- مراقبة و متابعة استعمال القروض 70
3- استعمال القروض 71
المطلب الثاني : أنواع القروض 72
1- القروض القصيرة 73
2- قروض العمل 73
المبحث الرابع : المشاكل المالية التي يعيشها القطاع الفلاحي الحكومي 74
فهرس المبحث الرابع 74
المطلب الأول : تسويق المنتجات الفلاحية 75
أولا : التسويق خلال الفترة 1962-1980..... 75
ثانيا : التسويق خلال الفترة 1980-1997..... 77
المطلب الثاني : تطور أسعار المنتجات الفلاحية 78
تطور أسعار المنتجات النباتية خلال الفترة المدروسة
(1989-1997) 78
المطلب الثالث : الأجور 79
1- مقدمة عن الأجور 79
2- أجور عمال القطاع المسير ذاتيا 81
المطلب الرابع : 1- استعمال الأسمدة و المبيدات 83
2- البذور المختارة 86
خلاصة المبحث الرابع 87

87 ..... خاتمة الفصل الثاني
89 الفصل الثالث : سياسة التمويل و أثرها على توزيع و استعمال الوسائل المالية الموجهة لقطاع الفلاحة .....
90 ..... مقدمة
91 ..... فهرس الفصل الثالث
92 ..... المبحث الأول : أهمية و موقع إدارة التمويل من الجهاز المصرفي
92 ..... المطلب الأول : I.- أهمية و موقع البنك من الجهاز المصرفي
92 ..... I.1 – تأسيسه
92 ..... أ- الدوافع السياسية
93 ..... ب- الدوافع الاقتصادية
93 ..... I.2 – مجال تدخله
94 ..... I.3 – سياسة البنك في التمويل
94 ..... I.1.3- السياسة العامة
96 ..... I.2.3- سياسة البنك في تمويل الفلاحة
97 ..... I.4 – موارد البنك في تمويل الفلاحة
97 ..... I.5 – نصيب البنك الوطني من الهياكل المصرفية
98 ..... المطلب الثاني : I- موقع إدارة التمويل ضمن البنك الوطني
98 I.2- أقسام و وظائف مديرية تمويل الفلاحة للتنظيم الهيكلي لمديرية تمويل الفلاحة .....
102 ..... II- تقييم إدارة التمويل الفلاحي
103 ..... المطلب الثالث : طرق و إجراءات التمويل بين النص و التطبيق
103 ..... 1- طرق و إجراءات تمويل الاستغلال
104 ..... 1.1 – بعد إصلاح سنة 1978
105 ..... 2.1 – دورة إقرار مخطط التمويل النهائي
106 ..... 1.2.1 – تسديد قروض تمويل الاستغلال
106 ..... 2.2.1 – تقييم تمويل الاستغلال في القطاع المسير ذاتيا

106 3.2.1 – طرق و إجراءات تمويل الاستغلال في القطاع الخاص ....
107 2– طرق و إجراءات تمويل الاستثمار .....
109 1.2 – طرق و إجراءات تمويل الاستثمار في القطاع المسير ذاتيا ...
109 1.1.2 – إجراءات التمويل بالمساهمات المؤقتة .....
110 – هيكل المراحل التي يمر بها طلب التمويل الاستثمار .....
111 2.1.2 – إجراءات التمويل بالمساهمات النهائية .....
112 3.1.2 – تقييم تمويل الاستثمار في القطاع المسير ذاتيا .....
112 أ– بالنسبة لمرحلة المركزية الشديدة .....
113 ب– بالنسبة لمرحلة اللامركزية .....
114 المطلب الرابع : 1– آفاق التمويل الزراعي .....
114 1.1 – شمولية مجال تدخله .....
115 2.1 – لامركزية تنظيم و عمل هياكله .....
115 3.1 – توجيه الإنتاج .....
116 4.1 – دعم و توجيه و مراقبة الاستثمار .....
116 5.1 – مرونة و تنوع مصادر التمويل .....
118 المطلب الخامس : 1– توزيع الوسائل المالية و الاختلال المزمن .....
118 1.1 – التوزيع الأولي للوسائل المالية .....
119 2.1 – التوزيع المعدل للوسائل المالية .....
122 2– توزيع و استخدام الوسائل المالية داخل القطاع الفلاحي .....
122 1.2 – توزيع و استخدام الوسائل المالية الموجهة للاستغلال في القطاع المسير ذاتيا .....
125 2.2 – توزيع و استخدام الوسائل المالية الموجهة للاستغلال في القطاع الخاص .....
126 3.2 – توزيع و استخدام الوسائل المالية الموجهة للاستثمار .....
126 1.3.2 – توزيع و استخدام الوسائل المالية الموجهة للاستثمار .....

2.3.2 – توزيع و استخدام الوسائل المالية الموجهة للاستثمار في القطاع الخاص 127
المبحث الثاني : سياسة تمويل قطاع الفلاحة خلال التسعينات الفترة المدروسة (1990-1999) 129
المطلب الأول : طرق و إجراءات التمويل 130
1- طرق و إجراءات تمويل الاستغلال 130
1.1 – إصلاحات الفترة (1990-1999) 130
2.1 – إقرار مخطط التمويل النهائي 131
وضعية برنامج الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة (1998-1999) لولاية تلمسان 133
2- طرق و إجراءات تمويل الاستثمار الفلاحي 134
1.2 – إجراءات التمويل بالمساهمات المؤقتة 134
2.2 – إجراءات التمويل بالمساهمات النهائية 136
3- آفاق التمويل الفلاحي خلال الفترة المدروسة من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية 137
– شروط تطبيق التحويض للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية **F.N.D.A** للاستثمارات المتعلقة بتطوير بعض الزراعات 139
المطلب الثاني : 1- تنظيم عمل الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و لامركزية التسيير 145
1.1 – دعم و مراقبة الاستثمار 145
– برنامج الاستفادة من القروض القصيرة و المتوسطة و طويلة المدى من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية **F.N.D.A** لولاية تلمسان 147

148 2- العلاقة الموجودة بين بنك الفلاحة و التنمية الريفية **B.A.D.R** و صناديق التمويل الفلاحي .....
- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية **F.N.D.A**
- الصندوق الوطني للكوارث الطبيعية
- الصندوق التعاضدي للقرض الفلاحي
150 مخطط العلاقة الموجودة بين **B.A.D.R.** و صناديق الائتمان الفلاحي ....
152 المطلب الثالث : إعادة تنظيم القطاع الفلاحي خلال الفترة المدروسة (1990-1998) و تطور القروض الممنوحة خلال الفترة .....
152 - قانون 19/87 .....
153 - مرسوم رقم (25-90) مؤرخ في 18 نوفمبر 1990 .....
154 جدول تطور القروض الممنوحة خلال الفترة المدروسة (1990-1998) .....
155 تحليل الجدول الخاص بالقروض مع بعض المقارنات من سنة لأخرى موازاة بنسب التمويل .....
158 خاتمة الفصل الثالث .....
160 الفصل الرابع : تطور الإنتاج النباتي و الحيواني خلال الفترة المدروسة (1990-1998) مقارنة بالتمويل .....
161 فهرس الفصل الرابع .....
162 مقدمة الفصل الرابع .....
162 المبحث الأول : .....
162 المطلب الأول : تطور إنتاج الحبوب في القطاع الحكومي .....
167 المطلب الثاني : تطور إنتاج الخضر و الفواكه .....
167 المطلب الثالث : تطور إنتاج الزراعات السوقية .....
168 المطلب الرابع : تطور إنتاج الزراعات الصناعية .....
171 المطلب الخامس : إنتاج الأعلاف .....
171 1- العلف الاصطناعي .....

2- العلف الطبيعي 171
المبحث الثاني : إنتاج الفواكه بالقطاع الحكومي 174
المطلب الأول : الكروم 175
المطلب الثاني : الحمضيات 178
المطلب الثالث : الزيتون 182
المطلب الرابع : التين 185
المطلب الخامس : التمور 187
المبحث الثالث : الإنتاج الحيواني 190
المطلب الأول : الماشية و الخيليات 191
المطلب الثاني : تربية الدواجن 193
خاتمة الفصل الرابع 196
الخاتمة النهائية 197
مقترحات 201
المراجع 204
المراجع باللغة العربية 205
المراجع باللغة الفرنسية 207

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

كل تطور أو تقدم لبلد ما راجع إلى تنميته الاقتصادية و سبل تمويل قطاعاتها .

أولا : ماهية التنمية الاقتصادية :

هناك بعض المؤلفات الاقتصادية التي تعمل و تبحث في ماهية التنمية الاقتصادية . تستخدم كلمة نمو "GROWTH" و التنمية "DEVELOPEMENT" و التعبير هو معنى واحد ، و مفهوم كل من هاتين الكلمتين هو الزيادة في الإنتاج القومي أو الدخل القومي الحقيقي .

و على هذا الأساس تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية يتم عن طريقها زيادة الدخل القومي الحقيقي لبلد ما . بحيث يترتب على ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ، و بالتالي إن التنمية الاقتصادية تتصرف على تكوين الجهاز الإنتاجي اللازم لتشغيل الموارد المالية البشرية ، الطبيعية ، و هذا التكوين يحدث تغيير بنياني ، ذلك يعني أنه يقوم بفروع إنتاج جديدة ، و التوسع في المشروعات الكبيرة . و الأخذ بالتكنولوجيا ... الخ ، كل هذا يتم عن طريق تمويل عقلاني للاستثمارات سواء فلاحية أو صناعية ، و يكون بذلك رفع الدخل القومي بطريقتين هما : رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة و خلق فروع جديدة .

إلا أن التنمية الاقتصادية في الدول النامية تبقى ترتكز على تنمية القطاع الاقتصادي الذي يملكه البلد ، و له إمكانية تنميته ، ومن ثمة بقية القطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع الأول . و عليه فالدول التي تتوفر على قطاع فلاحي عليها بتنميته و ذلك لما يستطيع تقديمه إلى مختلف القطاعات الأخرى .

و الجزائر واحدة من الدول النامية التي تتوفر على قطاع فلاحي هام ، يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي يجب تنميتها و بذلك تسعى جاهدة للبحث عن استراتيجية لتمويل هذا الأخير لبلوغ الأهداف المسطرة .

فكثرة المشتغلين بالقطاع الفلاحي من جهة ، و ما يقدمه هذا الأخير إلى بقية القطاعات من جهة أخرى ، دفع بالحكومة إلى تسطير برنامج تنموي يعرف في هذه السنوات الأخيرة بالثروة الخضراء عن طريق إيجاد ميكانيزمات تمويل جديدة و فعالة تحد أو تخفف من مشاكل القطاع الفلاحي .

فتنمية القطاع الزراعي بالنسبة للجزائر تلعب دورا هاما في إطار التنمية الاقتصادية و هذا للأسباب الآتية :

أولا : ضرورة رفع إنتاجية العمل الزراعي و هذا بتوفير المواد الأولية اللازمة و بذلك بتطوير إجراءات التمويل الفلاحي .

لأن التنمية الفلاحية تتم بطريقتين هما :

1- التوسع الأفقي

2- التوسع الرأسي

نقصد بالتوسع الأفقي زيادة المساحة المزروعة أما التوسع الرأسي فهو رفع الإنتاجية للوحدات المزروعة . و يكون توسع المساحة المزروعة (الأفقي) عن طريق تحويل جزء من الصحاري إلى أراضي زراعية ، استصلاح الأراضي البور ، و تخفيف المستنقعات كذلك يكون التوسع الرأسي عن طريق الأخذ بالفن و الإنتاج المقدم ، و بانتقاء البذور و استنباط الشلالات الجديدة ، و محاربة الآفات مع تحسين الري ، و هذا طبعا بتخصيص حصص وافرة ببرنامج الحكومة للاستثمار الفلاحي و اتباع السبل الهادفة في مجالات التمويل و متابعته في ميدان :

- القرض الفلاحي
- الدعم الفلاحي

ثانيا : متابعة و معاينة تدعيم و تمويل المشاريع الفلاحية الضخمة .

ثالثا : التوسع في تصدير المنتجات الزراعية ، رغبة في جلب العملات الصعبة و التخفيف من التبعية الغذائية .

رابعا : توفير الأمن الغذائي و الحد أو التخفيف من الواردات الفلاحية و كل هذا لا يتم إلا عن طريق تطوير ميكانيزمات التمويل الفلاحي و ذلك انطلاقا من اعتقادنا بأن احتياجات السكان الغذائية تزداد يوم بعد يوم و ترتفع مستقبلا و لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار قطاع فلاحي وطني متطور يمكنه توفير الأمن الغذائي .

و نظرا لأهمية دور التمويل في النهوض بالقطاع الفلاحي و تنميته ، ارتأينا أن نعكف دراستنا عن مدى مساهمة التمويل و تطوير ميكانيزماته و إيجاد استراتيجية أفضل لدفع و تطوير قطاع الفلاحة بالجزائر .

و قد ركزنا في بحثنا هذا الذي بين أيدينا على الفترة ما بعد سنة 1987 يعني فترة التسعينات أين ارتفعت نسب التمويل الخاصة بالقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي كانت تهدف الدولة من خلاله

إلى إيجاد برنامج استثماري طموح للقطاع (الفلاحي الحكومي) و ذلك بانتهاج طريقة جديدة للنهوض به حيث تمثلت في :

1- نضج فكرة خلق جهاز مصرفي متماسك باستطاعته تمويل القطاع الفلاحي .

2- إنعاش جديد للقطاع الفلاحي يسمح له بالتأقلم مع المتغيرات الجديدة و ذلك بإدخال أحدث طرق الاستغلال بالزيادة في التمويل .

3- إعطاء كل الدعم لتنمية الريف ، و تسهيل خدمة صناديق التعاون الفلاحي و التنمية مع كل المتعاملين الاقتصاديين في مجال الفلاحة .

4- خلق الاستقرار في القطاع الذي يسمح للفلاحين بالاستثمار على المدى الطويل ، و حماية العقار الفلاحي .

جريدة الخبر اليومية : الصادرة بتاريخ : يوم الثلاثاء **23** ماي **2000**

تصريحات السيد : الدكتور سعيد بركات – وزير الفلاحة –

أهداف البحث :

يرمي البحث إلى تجلي فكرة النهوض بالقطاع الفلاحي الحكومي و تنميته ، بتطوير ميكانيزمات تمويله و تطبيق استراتيجية فعالة لتنفيذ ذلك ؛ أي لمواجهة مشكل الأمن الغذائي الذي بدأ يتخذ أبعاد خطيرة في الجزائر من جراء تفاقم التبعية الغذائية التي قد تؤثر لا محالة في الاستقلال الوطني .

و البحث عن الأساليب الأكثر ملائمة لتطوير قطاع الفلاحة الحيوي ، و الذي ما فتئت الأحداث تؤكد من يوم لآخر أنه الضمانة الحقيقية للبلاد في مرحلة ما بعد البترول .

الإشكالية المطروحة :

تقودنا الدراسة إلى طرح الإشكالية التالية :

كيفية النهوض بالقطاع الفلاحي الحكومي لتوفير الأمن الغذائي .

و ذلك على الشكل التالي :

- القطاع الفلاحي الحكومي و مشاكل تمويله
- القطاع الفلاحي الحكومي و الصعوبات المالية
- الفلاحة الجزائرية و مشاكل تمويلها

الفرضيات :

نحاول أن ندرس في هذا البحث مدى فعالية الاستراتيجية الجزائرية في ميدان تمويل القطاع الفلاحي الحكومي .

و ذلك بإثبات صحة أو خطأ بعض الفرضيات التي نراها جانبا مهما في دراستنا هذه .

من بين هذه الفرضيات :

- عدم وجود مرونة و سياسة ذات استراتيجية فعالة لتمويل القطاع الفلاحي الحكومي .
- عدم التسيير العقلاني للموارد المالية داخل القطاع الفلاحي الحكومي .

المنهج العلمي :

هذه الدراسة تعتمد على المنهج العلمي الذي يعتمد على التحليل الوصفي للمشاكل المالية التي يعاني منها القطاع الفلاحي الحكومي في الجزائر .

الخطة المتبعة في البحث :

للإجابة على كل هذه الفرضيات و التي تعتبر جزءا من الدراسة نحصرها في الفصول الأربعة التالية :

الفصل الأول : نحاول في هذا الفصل أن نعط نظرة شاملة و كلية عن القطاع الفلاحي الحكومي (القطاع المسير ذاتيا)

(قطاع الثورة الزراعية بإيجاز)

و ذلك من خلال ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : أولوية الزراعة أم الصناعة في التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني : نتطرق فيه إلى عوامل التنمية الفلاحية .

المبحث الثالث : نعرف فيه القطاع المسير ذاتيا ، و القوة العاملة به .

الفصل الثاني : نتناول في هذا الفصل تطور ميكانيزمات التمويل الفلاحي و أنواعه و هذا من خلال أربعة مباحث مهمة :

المبحث الأول : تطور مفهوم و أنواع التمويل و أهميته ، و خصائص و مجالات التمويل الفلاحي الجزائري .

المبحث الثاني : دور التمويل في النهوض بالإنتاج الزراعي .

المبحث الثالث : التمويل في ظل بنك الفلاحة و التنمية الريفية (**B.A.D.R**) .

المبحث الرابع : المشاكل المالية التي يعاني منها القطاع الفلاحي المسير ذاتيا .

و أما الحكم على مدى نجاح أو فشل سياسة التمويل الفلاحي فيظهر من خلال الكيفية التي يتم بها تخصيص و استخدام الموارد المالية المتاحة فيما بين القطاعات و داخل القطاع الزراعي و هو ما سنحاول استدراكه في الفصل الثالث .

الفصل الثالث : يدور مضمونه حول سياسة التمويل الفلاحي و الذي عرضنا فيه مبحثين مهمين هما :

المبحث الأول : سياسة التمويل و أثرها على توزيع و استعمال الوسائل المالية المواجهة للقطاع الزراعي .

المبحث الثاني : نقوم فيه بدراسة و توضيح سياسة تمويل القطاع الفلاحي الحكومي خلال الفترة المدروسة (1990-1998) فترة التسعينات .

الفصل الرابع : تطور الإنتاج النباتي و الحيواني خلال الفترة المدروسة (1990-1998) مقارنة بالتمويل في هذه المرحلة .

و ذلك من خلال ثلاثة مباحث هي موضحة كالتالي :

المبحث الأول : الإنتاج النباتي في القطاع الفلاحي الحكومي .

المبحث الثاني : إنتاج الفواكه بالقطاع الفلاحي الحكومي .

المبحث الثالث : الإنتاج الحيواني بالقطاع الفلاحي الحكومي .

الخاتمة النهائية :

خصصناها لإعطاء حصيلة النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا .

كما اتبعناها ببعض :

المقترحات : التي ارتأينا فيها تطويرا لسياسة التمويل الفلاحي و تكييفها مع واقع الجزائر .

حدود البحث :

كما لا يفوتني أن أشير إلى أن الباحث في ميدان الفلاحة يواجه عدم دقة و تباين الإحصائيات من مصدر لآخر و من مركز لثاني ، و هذا ما دفع بي إلى المقارنات في شتى المصادر .

و أيضا هناك معلومات وافرة لم أستطع التطرق إليها نظرا لعدم ثبوتها على وثائق رسمية سوى هي اجتهادات من بعض مسؤولي المصالح أو المدراء المتواجدين على المستوى المركزي أو الولائي هذا ما جعلني أصرف عليها النظر و أتركها للدراسات اللاحقة مستقبلا .

الفصل الأول

نظرة شاملة وكلية

عن القطاع الفلاحي الحكومي

ب.1- العمال الدائمون

ب.2- العمال الموسميون

ب.3- تطور عدد العمال في القطاع المسير ذاتيا

خاتمة الفصل الأول :

مقدمة الفصل الأول :

1- القطاع الفلاحي الحكومي :

يعتبر هذا القطاع ذا أهمية اقتصادية كبيرة ، كما أنه يعتبر أهم القطاعات الفلاحية ، و ذلك لما يلي :

1- يعود للقطاع الفلاحي حوالي 3/1 الأراضي الفلاحية في الجزائر كما أن هذا القطاع ، يملك أخصب و أحسن الأراضي التي يقع معظمها في الشمال ، و الممتدة على السهول الساحلية كسهلي متيجة و وهران ... و غيرها .

2- يشغل هذا القطاع قوة هائلة من العمال ، بحيث يعمل به سنويا حوالي 150 ألف عامل و ما يقارب هذا العدد من العمال الموسمين .

3- ما يعود لهذا القطاع من وسائل و آلات حديثة ، أي لما وصل إليه هذا القطاع في ميدان المكننة الفلاحية ، بحيث يعتبر أول القطاعات الفلاحية ، الذي أدخلت عليه المكننة الفلاحية كما أنه يعتبر أول قطاع فلاحي ، من حيث نسبة استخدام مختلف الآلات و الأسمدة ، و كذا الإطارات الفلاحية .

4- ما يحظى به هذا القطاع من اهتمام ، سواء فيما يخص التمويل ، أو تدعيمه من طرف الدولة .

5- مساهمة هذا القطاع في الإنتاج الفلاحي الوطني بحيث يساهم بنسبة هامة في كثير من المنتوجات الفلاحية ، مثل : الخضر الجافة ، الحمضيات ، الفواكه المختلفة و غيرها ...

كما أن اختيار دراسة هذا القطاع كان بسبب أهميته بالنسبة للقطاعات الأخرى كما سبق أن رئينا من جهة و للأسباب التالية من جهة أخرى :

1- انخفاض مردودية هذا القطاع في كثير من المنتوجات الفلاحية : كالحبوب ، و الخضر المختلفة ، خاصة منها بعض الأنواع من الزراعات الصناعية كالتبغ ، الشمندر السكري ...

2- تقلص المساحات الفلاحية لهذا القطاع ، خاصة منها الأراضي الخصبة و الجيدة ، المترامية الأطراف في مختلف سواحل البلاد و ذلك نتيجة لاستهلاك هذه الأراضي من طرف البناء ، سواء الخاص بالإسكان ، أو بسبب القيام الكثير من الصناعات ، هذا من جهة ، و بسبب

تلوث البيئة الناتجة عن قيام بعض الصناعات من جهة أخرى ، مصنع الإسمنت مفتاح ، معمل الورق بابا علي ... الخ .

3- انخفاض كثير من المساحات الخاصة بأشجار الكروم و الحمضيات ، و كذا أشجار الزيتون و التين و غيرها و عدم تعويض هذه الحقول .

4- انخفاض المساحات المسقية ، نتيجة لضياع كثير من المياه الخاصة بالسقي كالآبار ، و ذلك لعدم صيانتها و كذا عدم التوسع في عمليات التنقيب عن المياه ، التي يمكن استعمالها للسقي هذا من جهة و نتيجة لمزاحمة الصناعة للزراعة فيما يخص استعمال المياه .

5- ارتفاع نسبة الملوحة في كثير من المناطق نتيجة لإهمال وسائل صرف المياه ، و لعدم شق مجاري مائية جديدة .

الفصل الأول :

المبحث الأول

I – أولوية الزراعة أم الصناعة في التنمية الاقتصادية

إن السيطرة الاستعمارية الطويلة في الجزائر ، قد سببت عدة مشاكل خطيرة في الريف الجزائري ، و أدت إلى إفقار و بؤس أغلبية الشعب الجزائري .

و لقد خرجت الجزائر في 1962 من صراع مرير ذاق فيه شعبها كل أشكال الحرمان و الجوع . فخلف هذا الاستعمار انهيار اقتصاديا و اجتماعيا ، كانت له النتائج السيئة فيما بعد .

و لقد كان القطاع الفلاحي أكثر تأثرا ، و هذا لما كان يمتاز به خلال الفترة الاستعمارية .

و إذا كانت الفلاحة قد اعتبرت أهم القطاعات الاقتصادية لتكوين رأس مال و نشوء الرأسمالية من جهة ، و تلبية رغبات السوق من جهة أخرى ، في الفترة الاستعمارية . فإنها كانت إحدى الأعمدة الأساسية للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال ، و لذا أسندت إليها عدة مهام سنحاول ذكرها مستقبلا في بحثنا هذا و من أهمها توفير الأمن الغذائي لأغلبية فئات الشعب .

بطبيعة الحال يختلف منطق الإنتاج في القطاع الفلاحي عند الكولون و منطق الإنتاج الفلاحي بعد الاستقلال .

فإذا كان الأول يهدف إلى الربح عن طريق توسيع السوق الميتروبولية ، فإن الهدف المقصود أمام السياسة الفلاحية بعد الاستقلال هو تلبية متطلبات السكان من مواد غذائية .

و هذا ما أشار إليه "دوبرنيس" في نظريته المعروفة باسم الصناعات (المصنعة) و لاتساع هذه النظرية فإننا نأخذ القسم الخاص بالعلاقة الموجودة بين الصناعات المصنعة و القطاع الفلاحي في الدول المختلفة و بالأحرى في الجزائر .

إذ أن مشكل التنمية الاقتصادية ، و الخروج من التخلف جعل الكثير من الاقتصاديين يطرحون مشكلة الاختيار بين القطاعات الاقتصادية (فلاحة أم صناعة) و يختارون من بينهما القطاع الذي يمكن أن يساهم أكثر في عملية التنمية .

و ينطلق "دوبرنيس" من هنا ، و يتساءل عن كيفية التنمية بواسطة رفع المستوى المعيشي للفلاحين في الأرياف الذي هو الآخر مرتبط بالمداخيل [1] "سواء كانت نقدية بالنسبة للكمية المباعة من السلع المنتجة أو طبيعة عينية بالنسبة للكمية المستهلكة مباشرة ؛ إن يجب رفع الإنتاج و ذلك برفع إنتاجية العمال و مردود الأرض .

لكن السؤال المطروح هو كيف يمكن رفع الإنتاجية ؟

إن دوبرنيس يرى أن هذا يكون عن طريق التطور أو التقدم في التنظيم "**Progrès en organisation**" و التطور في العتاد "**Progrès en outillage**" هذان العاملان هما اللذان يؤديان بتنمية الفلاحة ، كما توجد الكثير من البحوث و الباحثين الذين يتكلمون عن التنمية الاقتصادية ، و أوضحت كل العوامل و الطرق التي تسعى إليها هذه التنمية ، لكن هناك بعض الاختلافات في أولوية هذه العوامل و الطرق التي تقود عملية التنمية ، فهناك فريق من العلماء الاقتصاديين من يعطي الأولوية للصناعة بينما هناك فريق آخر يعطي الأولوية للفلاحة و لكل من الفريقين براهينه :

و بما أننا نحن نريد أن نبين في دراسة بحثنا أولوية الزراعة في تنمية الاقتصاد الوطني و ذلك لما لها من أهمية في التنمية :

و تتمثل هذه التنمية فيما يلي :

II – عوامل أولوية الزراعة في تنمية الاقتصاد الوطني

العامل الأول :

II 1– سد احتياجات السكان من الغذاء :

إن الإنتاج الزراعي بنوعيه ، النباتي و الحيواني ، يستهلك كغذاء للمجتمع ، أو يستعمل كمواد أولية للصناعة و عليه فإننا عن طريق الزراعة نضمن الغذاء الضروري للسكان الذي يحافظ على بقاء الإنسان على وجه الأرض ، و تجديد طاقاته .

---

(1) G. DEBERNIS : Conférence à Grenoble le 14 Juillet 1974 sur la politique de développement en Algérie .

II 2- الزراعة كمصدر للقوة العاملة :

إن إنتاج الفائض الغذائي المتشكل من الزراعة هو الذي يحدد عدد العاملين الممكن تشغيلهم خارج نطاق الزراعة ، حيث أن القطاع الفلاحي في الدول النامية يتصف بالبطالة المقنعة و ذلك ناتج عن طبيعة العمل الموسمي في القطاع الزراعي ، و كذا العادات و التقاليد في العمل الفلاحي حيث يعمل جميع أفراد العائلة في الزراعة .

II 3- الزراعة كمصدر للمواد الأولية :

أغلب الصناعات تعتمد على الزراعة ، لأن المادة الأولية لهذه الصناعات هي من أصل زراعي ، و من أهم الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي : صناعة المعلبات ، النسيج ، صناعة الخشب و الفلين الصناعات الغذائية ... الخ من هذا المنطلق ندرك بأن الزراعة تدفع بعجلة التصنيع إلى الأمام .

II 4- الزراعة كحافز للتصنيع :

إن الفلاحين قد يمثلون الغالبية العظمى في كثير من الدول النامية و بالتالي فإن زيادة دخل الفلاحين تؤدي إلى زيادة الطلب على الكثير من المواد المصنعة و عليه يبدأ سوق المنتوجات الصناعية يتسع تدريجيا و هذا بدوره يؤدي إلى تطوير الصناعة و هنا يتبين بأن الزراعة مشجعة و محفزة للزيادة في التصنيع .

II 5- الزراعة تحتاج إلى رأس مال أقل :

إن عملية تمويل الزراعة هي أسهل من تمويل الصناعة لأن الزراعة لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لعملية التنمية ، بل يمكن تنمية القطاع الفلاحي بأموال أقل مما عليه في القطاع الصناعي .

II 6- الزراعة كمصدر لرأس المال :

كانت الزراعة على مر التاريخ ، مصدرا رئيسيا لرأس المال ، لازم للتنمية الاقتصادية للقطاعات الأخرى ، لأن استعمال المدخرات الزراعية خارج الزراعة هو طريق آخر في توفير رأس المال ، و يتوقف مدى استثمار المزارع لأجزاء عن دخولهم خارج نطاق الزراعة على عوامل منها :

- وجود فرص للاستثمار في مجال غير مجال الزراعة .
- مدى التقدم التكنولوجي الذي أحرز عليه القطاع الفلاحي .

II 7- الزراعة كمصدر للعملات الأجنبية :

قد تكون الزراعة من السبل الرئيسية في جلب العملات الأجنبية إلى البلد المنتج للزراعة ، إذا ما حقق هذا البلد فائض في الإنتاج الزراعي و قام بتصدير هذا الفائض إلى الدول المحتاجة لذلك مقابل عملات أجنبية ، باستطاعة البلد استغلالها في مجال آخر للتنمية الاقتصادية يعني يستطيع البلد أن ينمي اقتصاده باستغلال العملات المكتسبة في مجالات أخرى .

المبحث الثاني

I – عوامل التنمية الفلاحية

المقصود بعوامل التنمية الفلاحية هو كافة الطرق و الوسائل المستعملة لتحسين الإنتاج و الإنتاجية في الميدان الفلاحي ، و ذلك من خلال النقاط التالية :

I 1- وضعية الإنتاج في القطاع الحكومي

I 2- وسائل الإنتاج

- الأرض في القطاع المسير ذاتيا
- الأرض و التأميمات في قطاع الثورة الزراعية

I 3- العتاد و سياسة المكننة

I 4- القوة العاملة

I 5- المدخلات الفلاحية الأخرى

- الأسمدة
- البذور المختارة

المطلب الأول :

I 1) وضعية الإنتاج في القطاع الحكومي :

القطاع الحكومي هو الذي يضم تعاونيات الثورة الزراعية و تعاونيات التسيير الذاتي ، و ذلك لتشابه التقنيات المستعملة فيهما و توافق الأهداف و المنطق .

بالإضافة إلى أن بعد 1982 تم دمج قطاعي الثورة الزراعية و التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي الاشتراكي (**D.A.S**) لكن لم تتم عملية الهيكلة في 1982 في كل أنحاء القطر و بصفة نهائية .

I 1.1 القطاع المسير ذاتيا بين القرارات و التطبيق :

إن الذي يدرس القرارات و المراسيم المتعلقة بقطاع التسيير الذاتي ، يتبين له أن العمال يملكون سلطة قوية في التحكم في وسائل الإنتاج و لهم الاستقلالية الكاملة و على رأسهم رئيس الجمعية العامة للعمال ، هذه الأخيرة تنتخب مجلس العمال و لجنة التسيير .

فمن حق المجلس التحكم في عملية الشراء و البيع للمنتجات أما اللجنة فقد أسندت لها مهمة اقتناء القروض .

كما يظهر من القرارات أن المدير هو شخص يحافظ على التسيير فقط و ممثل للحكومة .

و من خلال الدراسة الآتية نحاول أن نرى مدى تطبيق الاستقلالية و من يملك فعلا سلطة القرار و وسائل الإنتاج ؟

الفلاحون (العمال) أمر الحكومة ، و بالتالي يكون لممثلها و هو مدير سلطة قوية في عملية التسيير و التحكم في وسائل الإنتاج .

-1) سلطة المدير (الممثل للحكومة) :

يعين المدير من طرف وزارة الفلاحة و بالتالي هو ممثل للحكومة في تعاونيات التسيير الذاتي . فتؤثر الحكومة من بعيد على التعاونيات بواسطة المدراء و مركزية القرار و هذا ما أشار إليه الدكتور بادلو **Dr BADILO** قائلا : "الحكومة تقوم بسيطرة خارجية على مؤسسات الإنتاج المسيرة ذاتيا بواسطة المدراء التي تنتخبهم .

الميثاق الوطني مرجع ص **203** .

و من خلال المؤسسات التي تتحكم فيها سواء في المنبع أم المصب" [1]

فتمنح الحكومة للمدير حق الفيتو في اتخاذ القرارات لأنه يسهر على العمليات الاقتصادية و المالية للتعاونية كما أنه يقف في وجه مخططات الإنتاج للتعاونية و التي لا تلائم منطق الإنتاج للمخطط الوطني .

و من هذا المنطلق يتبين لنا بأن وسائل الإنتاج ليست ملك للفلاحين و ليست لهم أية سيطرة عليها و لا سلطة قرار حرة . يعني هم أجراء يتقاضون قسطا من المال مقابل قوة عملهم . أما الجمعية العامة و التي تعتبر كذلك "الهيئة العليا للتسيير الذاتي لم تلعب إطلاقا دور الجهاز الأعظم للوحدة و لم تعتبر حق لجنة حقيقية" .

و بفضل أنها لم تجدد و لم يعاد إنتاجها من 1963 فإنها لا تمثل العمال فعلا لأن أكثر من كان في تلك الفترة نجده غادر الوحدة لأسباب أو أخرى .

أما رئيس مجلس العمال فيترأس جلسات الجمعيات العامة و لجنة التسيير ، فينفذ القرارات الحكومية دون مناقشتها و يذكر الأستاذ بدراني في هذا المجال في كتابه المذكور أسفله بأن الدوافع التي تترك الرئيس يقوم بالتقرب إلى الحكومة هو كونه ينال امتيازات عديدة "مادية ..." بالإضافة إلى الافتخار عند حضور الاجتماعات مع المسؤولين و هذا ما يتركنا نقول بأن الحكومة هي التي تملك كل السيطرة على الوحدات الإنتاجية عن طريق المدير و الرئيس .

و كما أشار الأستاذ بدراني في كتابه أيضا : "أن العمال لا يملكون أية قدرة على التحكم في وسائل الإنتاج و ليست هناك أية منهجية لتطبيق الاستقلالية سواء في الميدان النظري أو العملي .

فالحكومة تفرض أنواعا من المنتوجات حسب الأهداف التي ترسمها ، و ذلك بحيث تفرض منتوجات على الوحدة يصعب عليها تسويقها من هنا يتبين بأن العامل لا يملك أي تدخل في عملية التسيير .

إذن فيما يخص الإنتاج في الوحدات المسيرة ذاتيا فإن القرارات تأتي من الوزارة أو من الحكومة فتقرر ماذا يجب إنتاجه ؟ و كيف يتم إنتاجه ، و نرجع إلى التعبير القائل إذا :"

ما هو منطق الإنتاج الذي يخضع له مسيرو هذا القطاع ؟ و من هنا ما هي التقنيات التي يجب استعمالها من أجل بلوغ الأهداف المرسومة أمامهم .

---

(1) S. BEDRANI « L'Agriculture Algérienne depuis 1966 Page 240 .

و لما كان هدفهم رفع الإنتاج ، و تقليل اليد العاملة و ذلك عن طريق إدخال التقدم التقني و الطرائف الحديثة في عمليات الإنتاج .

إن القطاع الفلاحي بصفة عامة وقف أمام عقبة التموين إذ عجزت المركبات الصناعية و الوطنية أمام طلبات القطاع ، الفلاحي المتزايدة هذا جعل مسئولو الفلاحة يلجئون إلى الخارج لتوفير هذه الآلات و المعدات الفلاحية و هنا ازدادت التبعية للخارج حتى في المنبع ، بعدما كانت في المصب فقط . فبعدما كانت التبعية في المواد الغذائية أصبحت في المواد الأولية ، و المعدات الفلاحية .

---

(1) Dr Slimane. BEDRANI « L'Agriculture Algérienne .

المطلب الثاني :

I 2) الإصلاحات الحكومية في القطاع الفلاحي :

I 1.2 وسائل الإنتاج :

I 1.1.2 الأرض في القطاع المسير ذاتيا :

دخل الفلاحون الجزائريون غداة الاستقلال عملية الإنتاج في الأراضي التي تركها الكولون بصفة عفوية و ذلك لتكوين قطاع التسيير الذاتي .

و بدأت عملية الإصلاح تأخذ طابعها القانوني شيئا فشيئا حتى استطاعت الحكومة جمع الفلاحين في تعاونيات سميت مزارع التسيير الذاتي و ذلك بمرسوم (03-62) المؤرخ في 23 أكتوبر 1962 . و الذي ينص على منبع بيع أراضي قطاع التسيير الذاتي ، و يأتي المرسوم المهم الذي نظم القطاع الذاتي (88-63) و المؤرخ في 19 مارس 1963 ، و بعد قرار 06 ماي 1963 الذي أخذ اللمسات الأخيرة على عمليات التنظيم .

و تقدر هذه الأراضي بـــ 2,3 مليون هكتار .

I 2.2 الأراضي و التأميمات في قطاع الثورة الزراعية :

إن الثورة الزراعية لم تكن عملية تقنية بسيطة سجلها التاريخ في طياته بل كانت لها أبعاد سياسية و اقتصادية يهدف من وراءها تدعيم القطاع العام ، و إذ كانت عملية الاستيلاء على الأراضي في قطاع التسيير الذاتي سهلة فإن عملية جمع الأراضي لحساب الثورة الزراعية كانت صعبة اصطدمت بعدة مشاكل عند تأميم أراضي القطاع الخاص .

لقد مر قطاع الثورة الزراعية بعمليتين مهمتين :

الأولى : تمثلت في جمع الأراضي .

الثانية : توزيعها على المستفيدين .

و بدأت عملية الجمع في المرحلة الأولى بالأراضي الحكومية التابعة للبلديات و ذلك لسهولة جمعها .

Dr Slimane BEDRANI « L'Agriculture Algérienne : L'Agriculture Algérienne depuis 1966 M.E. BENISSAD O.P. Cet Page 62 .

و في مرحلة ثانية بدأت عملية تأميم أراضي القطاع الخاص الواسعة أو التي لا تستغل من طرف أصحابها .

و تم توزيع هذه الأراضي على المستفيدين سواء على شكل تعاونيات أو فرادي لكن كانت عمليات التوزيع سيئة حيث نجد نصيب الفرد في الشكل التعاوني (15) هكتار و في المزارع الفردية (07) هكتارات فقط .

كما تعتبر هذه الأراضي أقل جودة من أراضي التسيير الذاتي إذ تكونت من الأراضي الحكومية التي كانت أغلبها ممرات ، و أراضي القطاع الخاص الموجودة أغلبها في الهضاب العليا .

و في نهاية 1978 أصبح قطاع الثورة الزراعية يملك ما يقارب 1,5 مليون هكتار موزعة على تعاونيات و أشباه التعاونيات و الجدول التالي يبين الحالة التي أصبح عليها قطاع ثورة الزراعية :

قوى اشتراكية	مساحة القطاع بالهكتار	عدد المستفيدين	تعاونيات خدماتية	تعاونيات	تعاونيات الإنتاج
187	1355883	82737	672	733	4590

من خلال هذه الدراسة الموجزة يمكن أن نقول بأن القطاع الحكومي يملك أراضي جيدة بحيث تعتبر أجود الأراضي موقعا و مناخا و أصبح يحتوي هذا الأخير بعد الهيكلة على 3412 تعاونية **D.A.S.** بمساحة إجمالية قدرت بـــ 2894329 هكتار [1] .

I 3) الإصلاحات في ميدان العتاد و سياسة المكننة :

لقد تأكد فعلا و عمليا و تجريبيا أن للمكننة الحديثة دورا فعالا في زيادة الإنتاجية لعمال الأراضي و ذلك راجع للسرعة في إنجاز الأعمال من جهة ، و خدمة الأرض بصورة جيدة .

M.E. BENISSAD .
(1) Annuaire statistique de l'Algérie 1983-1984 O,N,S n° 12 1985
الميثاق الوطني مرجع ص 203 .

و لقد أكد الميثاق الوطني أن التقنيات الحديثة لا يمكن نقلها بحذافيرها من مناطق أخرى من العالم بل يجب دراستها دراسة عميقة حسب ظروف البلاد المناخية و الطبيعية ، ثم نقل من التكنولوجيا ما هو مفيد و نافع و رفض ما هو خطير و لا يتكيف مع النموذج الإنتاجي للفلاحة الجزائرية . يعني إدخال و اتباع ما هو صالح و مفيد للقطاع و إصلاحاتها .

I 1.3 عتاد الجر :

اتبع القطاع الحكومي (التسيير الذاتي) في الفترات الأولى للاستقلال نفس تقنيات الإنتاج التي كانت متبعة من طرف القطاع الكولونيال ، فسيطر الجرار على عملية الجر و لم يبق للحيوانات مكانة تذكر في هذه العملية .

بحيث في نهاية سنة 1984 نشرت مجلة "إفريقيا فلاحة" خاصة بالأستاذ سليمان بدراني :

بأن سنة 1967 كانت حظيرة العتاد الفلاحي تفوق بكثير الحالة التي كانت عليها في 1959 حيث أصبحت في سنة 1967 تحتوي على 39641 جرار بعدما كان العدد 29200 جرار في 1959 لكن هذا العتاد قديم جدا فلا يوجد سوى 19,7 % من هذه الجرارت لا تفوق أعمارها ستة (06) سنين في القطاع الحكومي لسنة 1967 .

و لهذا قامت الحكومة بالإصلاحات في هذا المجال سنة 1972 حيث جددت الجرارات و بلغت نسبة 60 % من الجرارات التي يقل عمرها عن (06) ستة سنوات في القطاع الحكومي .

لكن بسبب عدم التحكم في التخطيط بكل زراعة من طرف السياسة الفلاحية ، و لما كان هذا النموذج المتبع مستورد لم يوافق النموذج الفلاحي في الجزائر . ضف إلى ذلك تحكم بعض الشركات متعددة الجنسيات في السوق العالمية للعتاد الفلاحي من جهة و عدم قدرة الصناعة الوطنية توفير العتاد الفلاحي المطلوب من جهة أخرى . سقطت نسبة الجرارات التي لا يفوق عمرها (06) ستة سنوات إلى 48 % فقط في 1977 .

و عادت مرة أخرى حالة هذه الجرارات لتتحسن من ناحية الأعمار في 1980 فبصفة عامة كان القطاع الفلاحي يحتوي على 88 % من الجرارات لا تفوق عمرها (08) ثمانية سنوات ، و في القطاع الحكومي 8,9 % من جرارا ته تفوق أعمارهم (08) ثمانية سنين ، و ترتفع هذه النسبة إلى 21,5 % في القطاع المسير ذاتيا وحده .

---

(1) L'Agriculture Algérienne . La documentation Africaine 1ére Edition Paris 1984 .

كما شهد تطورا ملحوظا القطاع الحكومي في أواخر المخطط الرباعي الثاني خاصة إذا قرن بالقطاع الخاص الذي كان يشكو النقص الذريع في المعدات الفلاحية بصفة عامة أثناء هذه الفترة هذا راجع لتقديم معظم الجرارات المستوردة للقطاع الحكومي ، و بالخصوص إلى قطاع الثورة الزراعية .

و الجدول التالي : يبين التطور في العتاد الفلاحي بصفة عامة و نلاحظ من خلاله التذبذب في عدد الجرارات فتارة ترتفع و تارة أخرى تنخفض و هذا راجع في رأينا إلى عدم تحقيق مخططات الشراء سواء من السوق العالمية أو من السوق الوطنية فتقل الكميات المستوردة في بعض الحالات و ترتفع في أخرى حسب ما هو موجود في السوق . بالإضافة إلى نقص قطع الغيار أدى ارتفاع نسب عطب الجرارات .

EDIFRIC . الفلاحة الجزائرية

حظيرة العتاد الفلاحي في 1984/03/31

نوع العتاد	القطاع الاشتراكي		القطاع الخاص		مجموع الحظيرة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
عتاد الجر	33412	54,4	27907	45,6	61319	100
جرارات ذوي عجلات مطاطية	25191	48,9	26511	51,1	51702	84,3
جرارات مزنجرة	8223	85,5	1396	14,5	9619	15,7
عتاد جمع المحاصيل	23935	70,9	9800	29,1	33735	100
حاصدات	4873	85,9	800	14,1	5693	16,9
دارسات	19042	67,9	9000	32,1	28042	83,1
عتاد تهيئة الأرض	46914	79,6	12000	20,4	58914	100
محارث ، آلات للحرث	19756	90,8	2000	9,2	21756	36,9
آلات تستعمل لتفتيت التربة و الحرث	17158	73,1	10000	26,9	37158	63,1
عتاد النقل	8600	80,1	2130	19,9	10730	100
شاحنات	600	95,2	30	4,8	630	5,8
قاطرات	6000	68,3	100	1,7	6100	56,8
سيارات منفعية	2000	50,0	2000	50,0	4000	37,4
ملقي البذور – ناثر –	6004	96,7	200	3,3	6204	19,7
موزعات أسمدة	5429	97,3	150	2,7	5579	17,8
عتاد الصيانة	19089	97,4	500	2,6	19589	62,5

المصدر : Annuaire statistique de l'Algérie 83/84 N° 12 O.N.S 1985 , Page 120.

نلاحظ أن عتاد الجر بنوعية شهد عدم الاستقرار في التطور و الإصلاح الفلاحي حيث لم يرتفع بنسبة ثابتة .

يرتفع تارة و ينخفض أخرى إلى أن بدأ في العدد التنازلي في التسعينات .

إن هذا التذبذب يرجع بصورة إلى عدم تحقيق الأهداف المرسومة في المخططات التنموية .

أما بالنسبة للجرارات فلقد كان الهدف المرسوم في المخطط الرباعي يقدر بـــ 14400 جرار لكن التحقيق لم يبلغ سوى 11222 جرار أي نسبة 78 % هذه النسبة انخفضت إلى 68 % في المخطط الرباعي الثاني ، فلم يتم استيراد سوى 13567 جرار من أصل 20000 مرسومة في المخطط .

بينما تدهورت هذه النسبة إلى 45,20 % في سنة 1978 كما أن في الثلاث السنوات الأولى من المخطط الخماسي الأول (80-84) فإن أهداف الاستيراد التي كانت تقدر بـــ 36000 جرار لم يتحقق منها 21000 أي لم تصل نسبة التحقيق هذه مستوى المخططات الرباعية إذ لم تصل إلا إلى 58,33 % [2] و إذا كانت الجرارات ذات عجلات تحتل مكانة عالية في عملية الإنتاج الفلاحي حيث قدرت نسبتها بـــ 81,2 % من مجموع عدد الجرارات للقطاع الفلاحي بصفة عامة . و يتقاسم القطاع الحكومي و القطاع الخاص هذا النوع من الجرارات بالمناقصة تقريبا .

إلا أن القطاع الحكومي يفوق بكثير القطاع الخاص في عدد الجرارات المجترة و هذا ما زاد في ضعف القطاع الخاص أمام القطاع الحكومي في اتباع التقنيات الحكومية ، فحسب الإحصائيات التي تقدمت بها "EDIAFRIC" بأن القطاع الخاص كان يملك 07 جرارات فقط بين سنتي 1974-1977 و ارتفع هذا العدد إلى 97 ما بين 1978 و 1980 .

و الجدول التالي يبين : احتكار القطاع الحكومي للجرارات المجترة .

توزيع الجرارات بين القطاع
- قطاع التسيير الذاتي
- قطاع الثورة الزراعية
- تعاونيات الخدمات

---

(2) L'Agriculture Algérienne EDIAFRIC.

و القطاع الخاص نهاية 1980

السنة	الجرارات ذات العجلات			الجرارات المجنزرة		
	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	المجموع	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	المجموع
1973-1971	5715	900	6615	1987	/	1987
1977-1974	9788	1300	11088	3812	7	3819
1980-1978	8891	8932	17823	2984	97	2481
المجموع	**24374**	**11132**	**35506**	**8183**	**104**	**8287**

و ما جعل السياسة الفلاحية تتلقى مصاعب كثيرة في ميدان تطبيق الاستقلالية التامة هو ارتباطها بالسوق العالمية لاستيراد وسائل الإنتاج ، و هذا بعد عجز الصناعة الوطنية إنتاج ما هو كافي من المعدات للقطاع الفلاحي و على العموم فإن هذه الأخيرة حققت نسبة **88 %** من متطلبات القطاع الفلاحي ، بالنسبة للجرارات و هذا شيئ إيجابي إذا ما نظرنا إلى بعض العتاد الآخر الذي لم تتمكن الصناعة الوطنية من إنتاج سوى **25 %** من متطلبات القطاع الفلاحي مثل عتاد تهيئة الأرض و هذا طبعا لسنة 1979 فقط .

بالإضافة إلى سياسة الاستيراد فإن السياسة الفلاحية تشتري كل ما هو موجود في السوق العالمية حتى أصبحت حظيرة الجرارات تشمل عدة أنواع و من مختلف أنحاء العالم و هذا ما تركتها تملك هي وسائل الإنتاج و لم توضح مفهوم الاستقلالية لدى الخاص و العام .

بل حتى و تمت سياسة تحقيق التوازن التجاري حيث إن استوردت الجزائر جرارات في (1980-1981) من يوغسلافيا من نوع (**IMT**) لم تأخذ أي إجراءات اتجاهها مما جعلها تهتهلك دون استغلالها .

و يحتل نوع (**DEUTZ**) المستورد و (سيرتا) المصنوع عند سوناكوم نسبة **59,8 %** من مجموع الجرارات للقطاع الحكومي ، و هذا في 1977 بل و يبقى هذان النوعان إلى حد الآن يحتلان نسبة عالية و تليهما أنواع أخرى كـــ :

RENAULT-FERGUSON-MASSEY نسبة **16,3 %** و **13,7 %** .

L'Agriculture Algérienne EDIAFRIC Page 166 المصدر السابق

أما بالنسبة للجرارات و الكنبزرة فإن نوعي "فيات **FIAT**" و "**CARTEPILLAR**" يكونان أكبر نسبة و هما على التوالي : **52,8 %** لفيات و **21,5 %** للنوع الآخر .

إن هذا التعداد في الأنواع وقف حاجزا كبيرا أمام الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (**ONAMA**) الذي غير شراء قطع الغيار الذي وقف حاجزا أمام استقلالية الخواص لاستيراد القطع و عدم منحهم الاستقلالية للاستيراد التام و ذلك ما أدى إلى وقف العديد من الجرارات .

ضف إلى ذلك الإهمال الكبير من طرف العامل في القطاع الحكومي و عدم الشعور بالمسؤولية أي النفسية و الأفكار الخلفية عند الإنتاج أدى إلى النتائج السيئة و التبذير المفرط لهذه الوسائل .

L'Agriculture Algérienne EDIAFRIC Page 185 .

I 2.3 عتاد الحرث و الزرع :

في هذا الميدان كشفت الحكومة من إصلاحاتها بحيث رفعت رقم الاستيراد من آلات الزرع و محارث و أدوات الصيانة لكن من جهة أخرى القيود البيروقراطية و تحكم الدولة في الوسائل مرارا ما يكون هناك تأخير في تسليم هذا العتاد إلى القطاع و هذا ما يكون سببا في تأخر الموسم الفلاحي أو حتى فساده كما لخص أحمد الناصر في بحث أجراه على العتاد الفلاحي : أنه يعاني نقصا كبيرا خاصة البذور و المحارث [1] .

و رغم حديثه بذكر إحدى المزارع في ولاية البويرة و هي مزرعة "سي لعاوي بوعلام" و التي تعاني عدم التوازن في العتاد . هذه المزرعة تقدر مساحتها بـــ 2111 هكتار تملك 18 جرار ذات عجلات واحد منها معطل و 07 جرارات مجترة منهم 02 عاطلان إذ كان عدد الجرارات يبدو كافيا فإن المزرعة تشكو من نقص عتاد الحرث و البذر إذ تملك 16 كوفركروي لكن 50 % عاطلة ، و 07 بذارات منهم 04 فقط صالحة و تحتوي 14 محراث لكن 06 منهم عاطل ، كما لا تملك سوى زراع سماد واحد و 03 آلات لاستعمال المبيدات اثنان منهم عاطلان و فقط هرس واحد .

إذن من خلال هذه الأرقام و بدون تعليق فإن عتاد الحرث و البذر يبدو قليلا جدا أمام هذه المساحة الواسعة ، بالإضافة إلى كون 50 % تقريبا من العتاد عاطل .

و بصفة عامة فإن هذا النقص على المستوى الوطني راجع إلى عدم قدرة الصناعة الوطنية تحقيق الأهداف المرسومة أمامها ، و أيضا عدم منح الاستقلالية التامة للخواص و الفلاحين الكبار و حق استيراد العتاد الفلاحي .

إذ كانت القدرات الإنتاجية الحقيقية بالمقارنة مع الإنتاجية الفطرية ضعيفة ، بل أن الإنتاج لم يكن منتظما إطلاقا .

ففي سنة يكون الإنتاج مرتفع و في عام آخر يتوقف نهائيا ، فمثلا المحارث من نوع "هرس الثلاثي" في وحدة قالمة كانت الأهداف المرسومة تقدر بـــ 602 وحدة لكنها لم تنتج و لا واحد سنة 1979 و أنتجت 482 في 1980 و لم تنتج إطلاقا في 1981 بل أن

أحمد الناصر المجاهد بالفرنسية بتاريخ 23 أكتوبر 1984 .

"المرس الرباعي" و الذي من اللازم إنتاج 89 وحدة في السنة لم تنتج الوحدة بقالمة و لا واحدة طيلة هذه السنوات أي من 1979 إلى غاية 1981 .

هذا ما يترك مسئولو الفلاحة اللجوء إلى الاستيراد و حسب البحث الذي أجريناه في الديوان الوطني للعتاد الفلاحي :

* في آخر 1980 فإن هذا النوع من العتاد يعاني من مشاكل الاستيراد ، أكثر من غيره من العتاد و هذا ما يزيد من حدة الأزمة الفلاحية .

و هذا ما ترك مسئولو القطاع إلى التكييف من الإصلاحات في هذا الميدان و ذلك باستعمال العتاد بطرق عقلانية و بشكل مستمر لكن هذه الطريقة بدورها تؤدي إلى إهتلاك العتاد في فترة قصيرة من عمره .

و لقد بينت معطيات وزارة الفلاحة سالفا أن طرق التسيير الذاتي كان يستعمل في السبعينات بذارا واحد لكل 800 هكتار في الوقت الذي يلزم استعمال بذارا لكل 300 هكتار كما استعمل زراع سماد واحد لكل 1000 هكتار بينما الحد الأمثل هو 300 هكتار للآلة .

من خلال هذه الأرقام يتضح لنا النقص في هذا النوع من العتاد في القطاع و القطاع الخاص راجع إلى بداية الثورة الزراعية التي احتكرت معظم هذه الآلات بين 1972-1977 بل استمرت العملية إلى 1981 ، لكن عدم ديناميكية هذا القطاع الأخير ترك العتاد بدون استعمال رشيد ، الشيء الذي زاد من تكاليف هذا القطاع و ترك السياسة الفلاحية تعيد النظر في هذه التعاونيات بعد 1982 و تم دمجهم في تعاونيات التسيير الذاتي ، و تم ذلك تكوين التعاونيات الفلاحية الاشتراكية .

S. BEDRANI : L'Agriculture Algérienne depuis 1966 .

I 3.3 عتاد جمع المحاصيل :

بالرغم من أن لكل نوع من المزروعات له طريقة خاصة لجمعه فإن العتاد المستعمل في هذه العملية يلعب دورا هاما في العملية الإنتاجية و لا يقل أهمية عن غيره من العتاد الخاص بالحرث أو البذر أو غيره ... ، بل و أن أي تأخير عن موعد جمع المحصول ، يسبب خسارة و ضياع جزء من الإنتاج . فالتأخر عن موعد الحصاد يترك حبات القمح تتساقط من سنابلها ، سواء بصورة تلقائية ، أو في وقت مرور الآلات الحاصدة في وقتها المتأخر . كذلك بالنسبة للكلأ فإن أي تأخير عن موعد حشه يؤدي إلى انتقاص من قيمته [1] أما بالنسبة للخضر و الفواكه فإن فسادها و مجوها يزداد خطورة بزيادة أي وقت عن الموعد اللائق لجمعها .

و أهم هذه الآلات التي يمكن أن نخصها بالذكر : هي تلك الخاصة بجمع المحاصيل الأساسية ألا و هي الحبوب و هذه الآلات هي الحاصدات و الدارسات .

كما نلاحظ أنه هناك انخفاضا ملحوظا في عدد هذه الآلات من 6226 في 1976 إلى 5877 في 1977 .

و كانت تقدر في القطاع الحكومي بـــ 4873 في سنة 1984 [2] طبعا هذا الانخفاض راجع إلى عدم تحقيق أهداف الشراء و الذي يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الأثمان على مستوى السوق الدولية الأمر الذي ترك سياستنا الفلاحية تنقص من شراء الأعداد الكافية بحيث انخفضت نسبة شراء هذه المعدات من 68 % في المخطط الرباعي الأول إلى 62 % في المخطط الرباعي الثاني .

كما تكلمنا عن الجانب الكمي فقط و رأينا أن الأعداد من هذا العتاد غير كافية ، و نحاول أن نوضح نوعية هذا العتاد ، فهل الأعداد المستوردة تتلائم و طرق الإنتاج الفلاحي في الجزائر ؟

و نعتمد في هذا المجال على ما جاء على لسان الأستاذ "بدراني" (إذ لكل آلة طاقة إنتاجية خاصة بها ، فلا يجب أن تكون الطاقة المستعملة تقل كثيرا عن الطاقة النظرية كما لا يجب أن تفوقها لأن في كلتا الحالتين يسبب هلاك للآلة [3] . فالحاصدة ، الدراسة الحديثة و المستعملة في الجزائر من ميزاتها أن تعمل في مزارع ذات مردود مرتفع حيث أن قدرتها الإنتاجية تساوي

---

(1) Slimane BEDRANI : L'Agriculture Algérienne .
(2) O.N.S Année 1984 .
(3) Slimane BEDRANI : L'Agriculture Algérienne .

من 40 إلى 50 قنطار في الساعة ، هذا المردود من شأنه أن يملأ الدارس "BATTEUR" أما إذا كان المردود يزيد عن طاقتها قليلا فإن الآلة تخفض من تسارعها حتى تتلاءم طاقتها الفعلية مع المردود . لكن المشكل في الجزائر أن المردود قليلا جدا بحيث يجعل الحاصدة الدارسة تزيد عن تسارعها حتى تتلاءم مع المردود لكن و بما أن المردود قليل فإن تسارعها يصل إلى نهايته القصوى و لا يتعداه فيدور الدارس في الفراغ فيسبب عطب في الآلة .

و بالرغم من هذا المشكل فإن الجزائر لتزال تستورد هذا النوع من الآلات ، بل أخطر من ذلك فإن الصناعة الوطنية بدأت تنتج هذا النوع من العتاد في الجزائر .

يعتبر النقل هو همزة الوصل بين عدة أعمال فلاحية فيلعب دورا فعالا في تنشيط و تسهيل العمل ، فدون النقل لا يمكن أن نوصل المواد الأولية (زرع ، أسمدة ...) إلى المزارع و بدونه لا يمكن تخزين المنتوجات و بدون النقل لا يمكن تسويق المنتوجات .

و هذا العنصر الحيوي يشكل أحد الأعمدة الأساسية في القطاع الحكومي و الذي يعتمد على النقل الحديث (شاحنات ، عربات ...) لكن لأسباب عدة [1] لم يتطور هذا العنصر إلا بنسب قليلة . و من بين النتائج التي سببها نقص النقل في القطاع الحكومي هو تعفن المنتجات القابلة للإتلاف و أحسن مثال نعطيه هو مشكل البطاطا في معسكر .

ففي الوقت الذي كان المستهلك يبحث عن البطاطا في الأسواق بأي ثمن نجد 250.000 قنطار تتعفن في مخازن معسكر سنة 1980 .

و نذكر مثال آخر حول توزيع الأسمدة الكيمياوية ففي الإحصاء الذي قام به مركز الأبحاث الاقتصادية التطبيقية يذكر الباحثون أن 30 % من تعاونيات متعددة الخدمات و 20 % من الاستغلاليات المنتجة التي أولت ، يشتكون من بعد مراكز التموين و قلة وسائل النقل .

و إذا كان التأخير لنقل "البضائع الاستهلاكية" يؤدي إلى فسادها فإن التأخير في التموين للمواد الأولية (الأسمدة ، الزرع ...) يؤدي إلى تذبذب الموسم الفلاحي و تأخره ، و بذلك عدم تحقيق الأهداف المرسومة .

و بالإضافة إلى نقص هذه الوسائل بصفة عامة ، فإن الخلل موجود في عملية توزيع هذا العتاد بين المزارع الحكومية و القطاع الخاص ، أو حتى بين المزارع الحكومية فيما بينها .

---

(1) Le document de M.A.R.A « quelques réflexions sur l'Agriculture » .

I 4) القوة العاملة :

إذا كنا قد تعرضنا في الفقرات السابقة إلى أن القطاع الحكومي يعتمد في عملية الإنتاج بالدرجة الأولى على الآلات الميكانيكية الحديثة ، فهذا يستلزم أن نحلل وضع اليد العاملة الخاصة بهذا القطاع ، و بمعنى آخر ، هل خصصت السلطات المعنية للقطاع الفلاحي الحكومي ، و المتطور من حيث التقنيات عمالا قادرين على استعمالها ؟ هل كونت مهندسين و تقنيين ، و عمال ماهرين بالأعداد الكافية و النوعية المطلوبة بحيث تخلق توافق بين قوة العمل و أدوات العمل .

I 1.4 التكوين و القوة العاملة المؤهلة :

يعتبر التكوين أداة فعالة و مهمة جدا في تكوين العمال المؤهلين و القادرية على مسايرة التقنيات الحديثة و لذلك حاولت السياسة الفلاحية وضع برنامج للتكوين بعد الاستقلال يهدف بالدرجة الأولى إلى توفير الإطارات اللازمة للقطاع الفلاحي .

ففي سنة 1968 كان نظام التكوين الفلاحي يتصف بعدم قدرته على بلوغ الأهداف المرسومة .

كما أدخلت الدولة نظاما تكوينا جديدا عن الموروث عن النظام الاستعماري ففي التكوين العالي كان المعهد الوطني الفلاحي ، يكون مهندسين فلاحين في أربع سنوات يتلقون تكوينا عاما بعيدا عن الواقع الفلاحي الجزائري و في التكوين الثانوي نلاحظ نفس المشاكل ، إن العامل الماهر المتكون لا يتلق إلا معلومات عامة غير كافية للملائمة الفلاحية الحديثة .

و تدعم التكوين في سنة 1969 بناء المعهد التكنولوجي الفلاحي بمستغانم (**I.T.A**) لتكوين المهندسين و التقنيين السامين و بناء 16 معهد تكنولوجيا و متوسط فلاحي (**I.T.M.A**) لتكوين التقنيين و العمال الماهرين ، بالإضافة إلى وضع جملة من المعاهد التقنية للتكوين الفلاحي (**S.T.E.A**) من أجل تكوين العمال ، و محو الأمية في الأوساط الفلاحية ، و قد سبق هذه المعاهد . و في سنة 1968 بناء المركز الوطني للتعليم الفلاحي (**C.N.P.A**) و الذي يهتم بالتخطيط و وضع البرامج و تكوين المعلمين للمعاهد السابقة الذكر .

L'Agriculture Algérienne depuis 1966 .
Dr Slimane BEDRANI .

و كانت قدرة المعهد التكنولوجي الفلاحي تخريج 380 مهندس فلاحي يبدؤون العمل سنة 1974 ، و أما المعاهد التكنولوجية المتوسطة ، فإنها ساهمت في تخريج 600 تقني في سنة 1973 بدل 180 في 1970 و 1200 عامل ماهر كما بلغ عدد الطلبة في المعهد التكنولوجي الفلاحي 1000 طالب في 1973 و 4000 طالب في 1976 و أما المعاهد المتوسطة فإنها أصبحت تستقبل 4300 تلميذا تقنيا في 1976 بدل 2100 في 1973 .

بصفة عامة فإنه لم يتخرج في المدة (1962-1966) سوى 82 مهندس و 173 مساعد تقنيا و 462 عاملا تقنيا في الوقت الذي كانت الاحتياجات في 1966 تقدر بـــ 3870 مهندس فلاحي و 10000 تقني و 30000 عامل .

أما بين (1967-1971) لم تتمكن معاهد التكوين توفير سوى 12340 تربص للرجال بينما كانت الاحتياطات تقدر بـــ 30000 عامل أي بنسبة 13 % ، 14 % فقط .

كما لم تصل أهداف تكوين المهندسين إلا نسبة 70 % ، 30 % للمساعدين التقنيين و العمال المؤهلين [1] ، أما بالنسبة للمهندسين و التقنيين ، فلقد ارتفع عددهم في المخطط الرباعي الثاني ، ثم انخفض في سنة 1978 .

المخططات	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي 1	المخطط الرباعي 2	سنة 1978
المهندسين	/	341	2049	327
التقنيين	188	1490	2309	842

مصدر الجدول : **L'Agriculture Algérienne depuis 1966 .**

I 2.4 العمال البسطاء :

إذا كان القطاع الفلاحي الحكومي يعاني من نقص الإطارات التقنية فإنه يعيش أزمة في ميدان العمال البسطاء ، الذين يعانون من كبر سنهم ، و نقص عددهم .

L'Agriculture Algérienne depuis 1966 .
Dr Slimane BEDRANI .

فلقد ذكرت مجلة "الثورة الإفريقية" في عددها رقم 873 لسنة 1980 أن هناك 10000 عامل في القطاع الفلاحي تتراوح أعمارهم بين 60 و 80 سنة ، إن مشكل كبر سن الفلاحين تشكل عقبة كبيرة في وجه الفلاحة الجزائرية ، فلماذا لم تجدد هذه اليد العاملة ؟

و هذا سؤال يؤدي بنا إلى الكلام عن هجرة اليد العاملة الشابة من القطاع الفلاحي ، إلى القطاعات الأخرى إن هذه الهجرة ترجع إلى عدة أسباب منها :

1- الفروق الشاسعة بين الدخول في القطاع الفلاحي و الصناعي .

L'Agriculture Algérienne depuis 1966 .
Dr Slimane BEDRANI .

المطلب الرابع :

I 5) المدخلات الفلاحية الأخرى :

I 1.5 السماد و المبيدات :

إن استعمال المواد الكيمياوية و الطرائف الملائمة لإغناء التربة و ضمان تغذية المحاصيل و حماية النباتات يسمحان برفع مردود الأراضي القابلة للزراعة ، و تجنب نظام تعطيل الأرض و الحد منه فلقد شهدت الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر نهبا واسعا [1] من جراء الاستعمال المكثف ، من طرف المعمرين ، و بدون تعويض ما تفقده من المواد العضوية المخصبة للتربة ، خاصة بعد إدخال بعض المزروعات البقولية و الحمضيات .

لقد فكرت الحكومة بعد الاستقلال باستعمال كميات هائلة من الأسمدة بغية تعويض النقص ، و لا تقل هذه المواد أهمية عن وسائل الإنتاج السالفة الذكر (عتاد ، يد عاملة ...) و أيضا دور السماد و المبيدات الخاصة بالقطاع الفلاحي و هذا ما نوضح في الجدول التالي :

إنتاج و استيراد السماد و المبيدات سنة 1979

المادة	الوحدة	الإنتاج الوطني (1)	الإستيراد (2)	المجموع (3)	100 X 3/1
السماد الفوسفاتي و البوتاسي	قنطار	175868	50868	226646	% 78
السماد الآزوتي	قنطار	34130	98372	123502	% 26
المبيدات الجافة	طن	0	29559	29559	00
المبيدات السائلة	1000 لتر	0	1801	1801	00

(1) الميثاق الوطني 1976 ص 206 .

TABLEAU : S. BEDRANI les politiques Agraires en Algérie Page 88 .

I 2.5 البذور المختارة :

تلعب البذور المختارة دورا هاما في عملية الإنتاج و رفع المردود لكن يجب استعمالها بطرق خاصة و تقنيات معينة و استعمال القطاع الحكومي كميات معتبرة من هذه البذور خاصة القمح المكسيكس ذو المردودية العالية .

فلقد تم زرع 5000 هكتار من القمح المكسيكي في 1969 و 400000 هكتار في 1973 و وصل هذا الرقم إلى 600000 هكتار في سنة 1977 .

و يبين لنا الجدول : استعمال القطاع الحكومي للحبوب المختارة [1] .

السنة	76/66	68/67	69/68	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74
الكمية (1000) قنطار	444	536	472	265	292	211	214	410	540
الأساس 1966 (100)	100	121	106	60	66	48	48	92	122

(1) Dr Slimane BEDRANI : L'Agriculture Algérienne Page 43 .

المبحث الثالث

المطلب الأول :

- تعريف القطاع الفلاحي المسير ذاتيا

المطلب الثاني :

- القوة العاملة في القطاع المسير ذاتيا

1- العمال الدائمون

2- العمال الموسميون

3- تطور عدد العمال في القطاع المسير ذاتيا

4- خلاصة المبحث الثالث

المطلب الأول :

– تعريف قطاع التسيير الذاتي :

بمجرد الإعلان عن الاستقلال بدأ المعمرون يغادرون البلاد تاركين مزارعهم ، و ذلك لجعل البلاد في أزمة ، نتيجة ضياع المحصول الزراعي لتلك السنة ، و لكن وعي العمال و الفلاحين الجزائريين بصفة خاصة جعلهم يقومون بجمع المحصول الفلاحي لتلك السنة و أنقدوه من التلف و الضياع ، و ذلك بدافع منهم ، حيث قاموا بالاشتغال في تلك المزارع ، و من هنا تولد التسيير الذاتي ، الذي صودق عليه ، و أصبح يطبق كمنهاج سائر المفعول بموجب "قرار 22 مارس 1963" . إن الإبقاء على مزارع ذلك القطاع (قطاع المعمرين) كما هي من غير تقسيمها إلى وحدات صغيرة مع ضمان تسييرها ، تسييرا جماعيا ، من طرف عمالها . و هذا الاختيار هو الذي اتجهت إليه الأنظار قبل الاستقلال ، و استقر عليه الرأي بعد الاستقلال . لأنه حل يستجيب في نفس الوقت للسياسة الاشتراكية المجمع تطبيقها في البلد و كذلك أيضا لأهمية الاستفادة من خبرات العمال الذين كانوا يعملون في مزارع هذا القطاع من أن كان تحت ملكية المعمرين الأوروبيين ، و قد تم فعلا في القطاع تأسيس نظام التسيير الذاتي [1] .

و توجد حوالي 22000 وحدة استغلالية تابعة لهذا القطاع المسير ذاتيا ، و تشتمل هذه الاستغلالات في مجملها على مساحة تقدر بحوالي 2400000 هكتار يقع معظمها في الشمال حيث تحتوي هذه المزارع أو الاستغلالات على أخصب الأراضي ، و أجودها ، و هي مجهزة بأحدث الوسائل الفلاحية المختلفة و أن هذا القطاع يساهم بنسبة 60 % من الإنتاج الفلاحي ، و أن معظم الصادرات الفلاحية هي من إنتاج هذا القطاع .

كما أن الأمر رقم 75-42 المؤرخ في جوان 1975 ، و المتضمن تعديل الأمر رقم 68-653 و المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 و المتعلق بالتسيير الذاتي يأمر في المادة الأولى بما يلي :

---

(1) لحسن بهلول ص 302 : كتاب القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر .

"إن الأرض و وسائل الإنتاج الزراعية الأخرى من أموال و عقارات مؤممة تعد تأسيسا للاستغلالات الزراعية الأخرى ، و يعهد بتسيير هذه الاستغلالات الزراعية من الدولة إلى جماعات و العمال و يخضع هذا التسيير إلى قواعد التسيير الذاتي المحددة على وجه الخصوص في هذا الأمر كما أنها تتدرج في إطار مخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية" (1) .

المطلب الثاني :

– القوة العاملة للقطاع المسير ذاتيا :

ينقسم عمال القطاع المسير ذاتيا إلى فئتين ، عمال دائمين و عمال موسميين .

1– العمال الدائمون :

تعرفهم المادة الأولى من الأمر رقم 69-15 المؤرخ في 15 فبراير 1969 كما يلي :

"يشكل العاملين و العاملات الذين تتوفر فيهم جملة الشروط الواردة أدناه مجموعة عمال الاستغلال الفلاحي المسير ذاتيا و يجب أن تتوفر في كل فرد من العمال ما يلي :

– أن يكون متمتعا بالجنسية الجزائرية

– أن يكون بالغا من العمر 18 سنة كاملة

– أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية

– أن يقوم فعلا بعمل مناسب لمؤهلاته

– أن لا يكون له مورد رئيسي من الدخل غير إنتاج عمله في الاستغلال

– إن يكون قد أتم خلال السنة الفلاحية أيام عمل مساوية على أقل لـــ 200 يوم في الاستغلال المعني ، حتى و لو كان عدد الأيام المعمولة موزعة على عدة فترات خلال السنة المذكورة ، و ينخفض هذا العدد إلى 160 يوم بالنسبة للمزارع التي تمارس زراعة واحدة" (2) .

---

(1) النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي في الفلاحة ص 77 .

وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي 1977 .

(2) النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي .

– تعتبر مزرعة ذات زراعة واحدة المزرعة التي يبلغ دخلها الإجمالي 80 % من الواردات الناتجة من منتوج واحد .

2.1 حقوق و واجبات العمال الدائمين :

لكل عامل دائم في القطاع المسير ذاتيا حقوق و عليه التزامات يجب عليه القيام بها ، و هذه الحقوق و الواجبات موضحة في القانون الأساسي للتسيير الذاتي كما يلي : و منه

المادة 2 : يتمتع كل فرد من أفراد أو مجموعة العمال بالحقوق التالية :

- انتخاب مجلس العمال و لجنة لتسيير و الرئيس و الترشيح لهذه الوضائف
- قبض تنسيق أدنى من حصته في الدخل خلال السنة المالية و تبعا للكيفيات المحددة بصفة قانونية ، و يعتبر التنسيق كسبا له مهما كانت نتائج الاستغلال .
- قبض حصة من دخل الاستغلال بما يناسب العمل الذي قام به .
- الاستفادة من الضمانات الاجتماعية الفلاحية و تشريع العمل الساري المفعول .
- الانسحاب عند اللزوم من الاستغلال .

المادة 3 : يستفيد أفراد مجموعة العمال من المنافع العينية و المخصصة لتمويل الحاجات الاستهلاكية لعائلاتهم على ألا تتجاوز هذه المنافع في أي حال احتياجاتها الحقيقية و على أن تكون محلا لعمليات تجارية و هذه المنافع تتمثل فيما يلي :

1- حق شراء منتجات الاستغلال ، و يكون سعر البيع للعمال هو نفس السعر المطبق بنفس التاريخ من قبل الاستغلال على البيع إلى مؤسسات التسويق .

2- إمكانية زرع حديقة عائلية صغيرة لا تتجاوز مساحتها 05 (آرات) إذا توفرت الشروط و المكانية و بعد موافقة وزير الفلاحة و الإصلاح الزراعي على قائمة قطع الأراضي المخصصة لهذا الاستغلال ، و تزرع الحديقة من قبل العامل و أفراد عائلته خارج ساعات عمله و بدون أن يكون لهم الحق في استغلال وسائل الإنتاج الخاصة بالاستغلال .

3- حق حيازة حظيرة عائلية لتربية المواشي في دائرة سكنه و يكون عدد الماشية بالنسبة لكل العائلة في حدود رأسين من الظأن أو الماعز علاوة على الدواجن و الأرانب و خلايا النحل و يمنع منعا باتا تربية أنواع البقر .

و عندما يكون غذاء الحيوانات ناتجا من الاستغلال ، فعلى العامل أن يشتر بسعر الكلفة .

المادة 2 ، 3 ، 4 ، 5 مأخوذة من النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي ص 18 ، 19 ، 20 ، 21 .

المادة 4 : يتعين على أفراد الاستغلال الفلاحي المسير ذاتيا :

- الحفاظ على أموال الاستغلال و السهر على حسن صيانته كما ينبغي المساهمة في تنميته .
- المساهمة في العمل الدائم الضروري لإنجاز المخطط الخاص بإنتاج الاستغلال .
- المساهمة بقدر كفاءتهم في الإنتاج و تكوين الدخل .
- التقييد بدقة للتشريع الخاص بالتسيير الذاتي و أنظمة الاستغلال و تنظيم العمل .
- المشاركة في اجتماعات هيئات التسيير الذاتي التي ينتمون إليها ، و ذلك في كل نشاط جماعي منظم لفائدة الاستغلال .

المادة 5 : إن صفة العضو في مجموعة العمال لا تنشئ له حقا في العمل المتواصل ، و لا يمكن بأي حال أن تتجاوز عدد الوظائف العدد المحدد في المخطط الفلاحي الخاص بكل استغلال و عندما تكون كمية العمل غير كافية لتأمين العمل المتواصل لجميع الأفراد ، فيجري التناوب فيما بينهم لتوزيع أيام العمل الباقية صورة يراعى فيها العدل و الإنصاف .

2- العمال الموسميين :

هم مجموعة من العاملين في القطاع المسير ذاتيا و الذين لا تتوفر فيهم الشروط المتوفرة في العمال الدائمين ، إن العمال الموسميين هم العمال الذين يقومون بالعمل في القطاع المسير ذاتيا في فترات زمنية معينة ، أي المواسم المختلفة لجني المحصول كالعمل في موسم الحصاد أو جني العنب ، أو الحرث ... الخ لأن في مثل هذه المواسم تتطلب العملية الإنتاجية تكثيف و زيادة العمل و ذلك للانتهاء من العملية في وقتها المحدد حتى لا تحدث بعض الخسائر و الإتلاف لبعض المحاصيل أو ضياعها في حقول إنتاجها أو حتى تتم عملية الحرث و البذر و الحصاد في وقتها دون تسجيل أي تأخير ، لأن حدوث أي تأخير له مساوئه على العملية الإنتاجية .

و ليس للعمال الموسميين كل الحقوق التي يمتاز بها العمال الدائمون في القطاع بحيث يتوقف العمال الموسميين عن العمل بمجرد انتهاء العمل الجديد الذي نتج بسبب حلول ذلك الموسم و يصبح العامل الموسمي عامل دائم عند وجود منصب الشغل شاغر في مزرعة سواء عند خلق مناصب شغل جديدة أو مغادرة عامل دائم منصبه نتيجة الوفاة أو الاستقالة و يرشح لهذا المنصب الشاغر العامل الموسمي الذي عمل في المزرعة أكبر عدد من أيام السنة من جهة ، و عدد سنين عمله في المزرعة من جهة أخرى ، و ذلك بعد موافقة مجلس العمال و لجنة التسيير .

3- تطوير عدد العمال في القطاع المسير ذاتيا :

لنوضح تطور عدد العمال في القطاع المسير ذاتيا ... بالجدول التالي :

عدد عمال القطاع المسير ذاتيا من الموسم الفلاحي 1965/1964 إلى غاية 1984/1983

تطور عدد العمال في القطاع الحكومي (التسيير الذاتي) من 1964 إلى 1984

الموسم الفلاحي	65/64	68/67	69/68	70/69	73/72	75/74	76/75	77/76	78/77	79/78	80/79	81/80	82/81	83/82	84/83
دائمون	134430	114560	133020	173771	121301	106630	111471	100504	100136	106796	112646	108524	134869	148858	155368
موسميون	100000	119610	123430	102209	117990	124571	96948	99610	100196	93706	85507	87372	111932	108372	184861
آخرون	/	18210	13390	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	234430	252380	269840	275979	239212	231201	208819	200114	200332	200502	198153	195896	246801	257230	338492

MARA DE 64 à 77 Statistique Agriculture : المصدر O.N.S 1985 , Page 112 .

تحليل الجدول :

بالتعميق في أرقام الجدول هذا الذي بين أيدينا نلاحظ أن هناك مرحلتين مر بهما التشغيل بهذا القطاع و هما :

* المرحلة الأولى :

و هي من بداية تأسيس القطاع إلى سنة 1970 ، حيث نلاحظ في هذه الفترة ارتفاع عدد المشغلين في هذا القطاع من سنة إلى أخرى ، حتى وصل عدد العمال الدائمين إلى 173770 عامل و هو أكبر عدد من العمال الدائمين المستغلين في القطاع المسير ذاتيا .

* المرحلة الثانية :

تبدأ هذه المرحلة من 1970 حتى 1981 حيث شهدت هذه الفترة انخفاض كبير في عدد العمال الدائمين و ذلك للانخفاض المستمر من سنة إلى أخرى ، عدد السنوات الثلاثة الأخيرة التي بدأت تشهد بعض الزيادات و الانتعاش الملحوظ في الجدول .

و تعود الزيادة في عدد العمال في الفترة الأولى من عمر القطاع الفلاحي المسير ذاتيا إلى بعض المجهودات و الخاصة بتكثيف العمل ، و المزروعات ، و بالتالي استعمال أحسن للمزارع ، ما يرجع ذلك أيضا من جهة أخرى إلى قلة الوسائل الفلاحية المستعملة في تلك الفترة ، و إلى المشاكل التي تعرفها تلك الآلات من التعطيل و عدم الاستعمال الأمثل لها .

* كما يعود التناقص في عدد العمال الدائمين في الفترة الأخيرة 1970 إلى 1980 إلى الأسباب التالية :

- قلع مساحات كبيرة من الكروم
- الزيادة و الاستخدام المكثف للوسائل الحديثة من الجرارات و الآلات المختلفة
- توفر فرص العمل في كثير من القطاعات غير فلاحية
- ارتفاع أجور العمال الغير فلاحين .
- الزيادة في متوسط أيام العمل للسنة بالنسبة للعامل في الاستغلالية ، و التي يوضحها الجدول التالي :

* تطور متوسط أيام العمل في السنة للعامل في الاستغلالية في القطاع المسير ذاتيا :

75/74	74/73	73/72	70/69	69/68	68/67	الموسم / العمال
327	288	277	254	271	275	دائمين
200	216	199	187	210	216	موسميين

تابع لنفس الجدول .

81/80	80/79	79/78	78/77	77/76	76/75	الموسم / العمال
298	300	299	308	310	302	دائمين
221	220	218	231	225	204	موسميين

أما بالنسبة على العمال الموسميين فإن عددهم يختلف من سنة لأخرى ، إذ ليس له وتيرة معينة بالزيادة أو النقصان و إن كان الظاهر هو ترجيح وتيرة التناقص و ذلك ناتج عن اختلاف المواسم الفلاحية من سنة لأخرى و لاشتغال كثير من العمال الفلاحين الموسميين في القطاعات الأخرى سواء منها الصناعية أو الخدمات .

كما يعود تناقص عدد العمال الموسميين المشتغلين في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا إلى نفس الأسباب الخاصة بالعمال الدائمين في هذا القطاع .

4- خلاصة المبحث الثالث :

بعد دراستنا لقطاع التسيير الذاتي تبين لنا بأن العمال لا يملكون سلطة قوية في التحكم في وسائل الإنتاج و على رأسهم الجمعية العامة للعمال هذه الأخيرة تنتخب مجلس العمال و لجنة التسيير الذاتي و منها مجلس حق التحكم في عملية بيع و شراء العتاد و أما اللجنة أسندت لها مهمة اقتناء القروض قصيرة الأجل ما يظهر من القرارات أن المدير هو شخص يحافظ على التسيير فقط و ممثل للحكومة . بحيث له سلطة قوية في عملية التسيير و التحكم في وسائل الإنتاج .

و تبقى للحكومة سيطرتها الخاصة على مؤسسات الإنتاج المسيرة ذاتيا بواسطة المدراء التي تستخدمهم ، و من خلال المؤسسات التي تتحكم فيها من بعد أو من قرب .

Annuaire statique de l'Algérie 77/78 et 1981 page 164 et 162 .

خلاصة الفصل الأول :

في هذا الفصل قد تعرضنا للإصلاحات الفلاحية المطبقة في المخططات الوطنية بعد الاستقلال ، أي حاولنا دراسة و تحليل نموذج الإصلاحات الذي حاولت السياسة الفلاحية الجزائرية تطبيقه من أجل رفع الإنتاج الفلاحي عن طريق رفع مردود الأرض و بالتالي الخروج من التبعية الغذائية للعالم الغربي بصفة خاصة و العالم بصفة عامة .

إن هاته الإصلاحات كانت ترتكز على معطيات خارجية و بهذا كما رأينا أنها تستلزم تقنيات جد متطورة و حديثة ، كما تتطلب أعداد كافية من العتاد و كميات هائلة من الأسمدة و البذور الممتازة .

و هذه الموارد تتطلب أيدي عاملة راقية (مهندسين ، تقنيين) كما يجب أن تكون هذه التقنيات متلائمة اقتصاديا و اجتماعيا مع الفلاحة الجزائرية ، باستطاعة الفلاحين الجزائريين أن يكونوا قادرين على اقتنائها و استعمالها .

إن تطبيق هاته الإصلاحات من طرف الحكومة الجزائرية اصطدمت بصعوبات خارجية و داخلية :

فمن الناحية الخارجية : لاحظنا كيف عجزت السياسة الفلاحية عن توفير كل العوامل التي كان يطلبها القطاع الحكومي الفلاحي فلم تتمكن من تلبية الاحتياجات من عتاد ، بذور ، أسمدة ... الخ . و هذا راجع لعجز الشركات الوطنية و القطاع الصناعي بصفة عامة من إنتاج الكميات الكافية من هذه العوامل ، و هذا لعدم تطبيق و إعطاء الاستقلالية التامة للمنتجين في القطاع و تحرير الميدان الفلاحي من التسيير المركزي فبقي الفرق شاسع بين متطلبات القطاع الفلاحي و منتجات القطاع الصناعي لهذه المواد .

هذا ما ترك المسؤولون في الفلاحة التوجه إلى السوق العالمية أكثر فأكثر لسد هذا العجز .

كما لاحظنا أن الأهداف المرسومة في الخطط التنموية الوطنية من الكميات المستوردة ، كانت دائما لا تتحقق إلا في بعض المواد بل كانت نسب التحقيق تتدهور من مخطط لآخر ، و هذا الأخير راجع في معظمه لارتفاع الأسعار في السوق العالمية .

أما صناعة الأسمدة و المبيدات في الوطن فإن قلة الإنتاج فيها راجع لعدم استخدام القدرات الإنتاجية لمصانع هذا المواد .

بالإضافة إلى هذا المشكل الخارجي ، و الذي يتمثل في عدم استطاعة القطاع الفلاحي الحصول على ما يحتاجه من المدخلات الفلاحية من عتاد و بذور و أسمدة ... الخ .

إن القطاع الفلاحي الحكومي يشكو من سوء توزيع المعدات الفلاحية و العوامل المنتجة بصفة عامة ، في أغلب الأحيان و أغلب المناطق .

إن عدم قدرة الفلاحة التلاؤم مع هذه التقنيات و الإصلاحات الحديثة من حيث الاستعمال و المناخ ، زاد من حدة المشكل فارتفعت نسبة المعدات المعطلة ، و نقص قطع الغيار الراجع سببه هو الآخر إلى وجود أنواع مختلفة من المعدات زاد من التبذير و سوء التسيير و ارتفعت الخسارة و وجدنا الاقتصاد الوطني الفلاحي مرتبط أكثر بالسوق العالمية لاستيراد العتاد مرة أخرى .

إن إسناد المسؤولية لغير أهلها في بعض الأحيان و سوء التسيير أدى إلى سوء استعمال الإصلاحات الاقتصادية الحديثة و تبذير و إهدار و عدم الاستغلال الجيد للموارد المالية و البشرية فكم من عتاد أتلف قبل استعماله و كم من سماد أهدر قبل استخدامه أو استعماله في غير موضعه و كم من أموال أنفقت في غير محلها .

و في النهاية يمكن أن نشير إلى نقص اليد العاملة الشابة في الميدان الفلاحي و هجرتها إلى ميادين أخرى خاصة المكونة منها و نضيف هنا لنشير إلى سوء التكوين و توزيع المتكونين فقليلا ما نجد المهندسين يعملون في غير ميادينهم فأغلبهم أخذوا مكاتب خدمية ، بل كثير منهم حول إلى أعمال لا علاقة لها بالفلاحة ، و ضف إلى ذلك الوسائل الغير كافية و عدم التسيير العقلاني و الإرشاد ، كل هاته العوامل أدت إلى ضعف المردود ، قلة الإنتاج تبعية غذائية ... و قطاع فلاحي غير مستقل .

الفصل الثاني

تطور ميكانيزمات التمويل الفلاحي و أنواعه

الفصل االثاني : تطور ميكانيزمات التمويل الفلاحي و أنواعه

تمهيد :

المبحث الأول : التمويل الفلاحي

المطلب الأول : تطور مفهوم و أنواع التمويل

المطلب الثاني : أهمية و خصائص و مجالات التمويل الفلاحي الجزائري

المبحث الثاني : أساليب التمويل الفلاحي

المطلب الأول : دور التمويل في النهوض بالإنتاج الزراعي

المطلب الثاني : مصادر التمويل الفلاحي

المطلب الثالث : مخاطر التمويل الفلاحي

المطلب الرابع : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

المطلب الخامس : أنواع مؤسسات التمويل الفلاحي

المبحث الثالث : التمويل في ظل بنك الفلاحة و التنمية الريفية **B.A.D.R**

المطلب الأول : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الثاني : أنواع القروض

المبحث الرابع : المشاكل المالية التي يعيشها القطاع الفلاحي

المطلب الأول : تسويق المنتوجات الفلاحية

المطلب الثاني : تطور أسعار المنتوجات الفلاحية

المطلب الثالث : الأجور

المطلب الرابع : استعمال الأسمدة و المبيدات

خلاصة للمبحث الرابع

خاتمة الفصل الثاني :

الفصل الثاني :

المبحث الأول

– تطور ميكانيزمات التمويل و أنواعه

تمهيد :

قد أدى الاهتمام المتزايد بالتنمية الاقتصادية ، و الاجتماعية ، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ، إلى بروز أهمية التمويل و ضرورة تكييف الأساليب و الطرق الخاصة بكل قطاع ، و إيجاد مناهج و طرق جديدة في مجالات التسيير و الإدارة و الإنتاج ، كلها عوامل تزيد فعالية أكثر في نشاط القطاع ، و بهذا نستطيع مسايرة التطور و التقدم السريع الذي يتميز به العصر الحالي .

و من هذا المنطلق حاولنا في دراسة هذا الفصل أساليب التمويل بصفة عامة و التمويل الفلاحي الجزائري بصفة خاصة . وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول

المطلب الأول :

I – تطور مفهوم و أنواع التمويل :

I 1) تطور مفهوم التمويل :

لقد اختلفت وجهات نظر الباحثين حول تعريف مفهوم التمويل و أثره على عمل المشروع و تطوره ، و تفاوت درجة فعالية التمويل و أساليبه . إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني "توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع أو تطوير مشروع خاص أو عام" [1] .

غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال و استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع ؛ يعني يتضمن جميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة ن و دراسة تكلفة المصادر المتاحة و النظر إلى القضايا المالية على أنها غير منفصلة عن النشاطات الأخرى في المشروع كالإنتاج و التسويق ... الخ .

---

(1) مجموعة من الاقتصاديين ، المؤسسة الاقتصادية : ترجمة عادل عبد المهدي حسن الهموندي .

I 2) أنواع التمويل :

يمكن النظر إلى التمويل من عدة زوايا ترصد من خلال أنواع التمويل :

I 1.2 المدة التي يستغرقها التمويل :

و بموجبها ينقسم إلى :

1.1.2- قصير الأجل :

و يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال و شراء البذور و الأسمدة ... و غيرها من المدخلات الفلاحية الإنتاجية الأخرى و التي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية .

2.1.2- متوسط الأجل :

العمليات التي تتطلب لاستعمال الأموال لفترة تتراوح بين 2 – 5 سنوات قبل إرجاعها كشراء المعدات و الآلات و المواشي بالنسبة للمشروعات الفلاحية .

3.1.2- طويل الأجل :

و ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات الصبغة المستمرة كإنشاء حضائر لتربية المواشي و غرس الأشجار ، و استصلاح الأراضي ، و تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن الخمس (05) سنوات .

I 2.2 من زاوية مصدر الحصول عليه :

و منها ينقسم التمويل إلى :

1.2.2- تمويل ذاتي :

هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية .

2.2.2- تمويل خارجي :

و يكون بلجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية ، سواء محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض ، سندات ، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية .

I 3.2 من زاوية الغرض الذي يستخدم لأجله :

يمكن تصنيف التمويل من هذه الزاوية إلى نوعين :

I.3.2.1- تمويل الاستغلال :

يتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية التي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس الفترة و بهذا ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها . كنفقات شراء المواد الخام . و في هذا السياق درجت وزارة الفلاحة في الجزائر ثلاث بنود تتعلق بتكاليف الاستغلال :

1- تكاليف اليد العاملة

2- تكاليف التموينات : و تتمثل في مشتريات البذور ، الأسمدة و المبيدات و المواد الصحية .

3- التكاليف الأخرى : و تشتمل على جميع الخدمات الخارجية ، المصاريف المالية ، الإهتلاكات .

I.3.2.2- تمويل الاستثمار :

هي تلك الأموال المخصصة لتغطية النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع ، كاقتناء الآلات و التجهيزات للمواشي و استصلاح الأراضي ، محطات تربية المواشي و ما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي للمزرعة أو المشروع .

و من وجهة نظر المخطط الجزائري : الاستثمار هو حصيلة ثلاث (03) نشاطات [1] .

- اقتناء سلع معمرة بهدف زيادة الإنتاج ، أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة .
- تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج .

المطلب الثاني :

- أهمية و خصائص و مجالات التمويل الفلاحي الجزائري :

1) تمويل الاستغلال :

تواجه الوحدات الإنتاجية الفلاحية في الجزائر مشكلة عدم توافر رأس المال الكافي للعمليات الزراعية ، و يختلف الائتمان الفلاحي عن الائتمان الصناعي أو التجاري في عدة وجوه أهمها :

---

(1) GHEMARI A. : Le financement des investissements dans l'agriculture 1977 . جامعة الجزائر

1.2.1- الاتجاهات الموسمية :

يقصد بها تلك التي تعكس دورتي تمويل الإنتاج و التسويق من موسم لآخر ، و هي تتميز بالنشاط في بداية السنة المالية و بالخمول في نهايتها .

و نستطيع تمييز اتجاهين رئيسيين يعكس كل منهما دورة معينة .

أ- دورة تمويل الإنتاج :

(زراعة المحاصيل) و تبدأ في أول أكتوبر (بداية السنة الفلاحية) من كل عام لتبلغ ذروتها في الأشهر الثلاثة الأولى ثم تأخذ في التنازل حتى تنتهي بانتهاء الموسم حسب نوع المحصول .

ب- دورة تمويل تسويق المحاصيل الرئيسية :

(الحبوب ، الخمور) و هي أقصر من الأولى و لا تتعدى في الغالب ثلاثة أشهر و تبدأ في شهر سبتمبر من كل عام .

تمول الدورة الأولى مباشرة بقيام بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال وكالاته بتزويد المستغلات بالقروض اللازمة للحصول على مدخلات الإنتاج كالبذور و الأسمدة ... الخ .

أما الدورة الثانية فإنها تمول بطريقة غير مباشرة ، حيث بنك الفلاحة و التنمية الريفية يزود الدواوين و تعاونيات الخدمات بالقروض لتمكينها من شراء المحاصيل من المستغلات و الفلاحين التي يتم تصريفها .

2.2.1- الاتجاهات الهيكلية :

يقصد بها تلك الاتجاهات التي تعكس حصيلة التغيرات ، و تقع في المراكز المالية لقطاعات الإنتاج القانونية .

- القطاع المسير ذاتيا
- قطاع الثورة الزراعية
- القطاع الخاص

لكن الواقع يشير إلى تدهور الحالة المالية للقطاع الفلاحي خلال الفترة المدروسة و ما يبرز هذا الاتجاه هو التدعيم المستمر و الطلب المتزايد للقروض الموسمية لتمويل الاستغلال و ثقل الاستغلالات و الفلاحين من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية (**B.A.D.R**) .

1- التمويل : تعريفه :

يعتبر التمويل أداة هامة من الأدوات الضرورية للعملية الإنتاجية و التمويل هو عبارة عن تدفق مالي أو سلعي بين مؤسسة التمويل و النشاط المستفيد من تلك الأموال أو السلع و قد يكون الغرض من هذا التمويل هو الاستثمار ، أي التوسع في النشاط ، مهما كان نوع هذا النشاط سواء كان إنتاجيا أو غير إنتاجي ، كما قد يكون الغرض من التمويل هو التسيير أي العمل و المحافظة على القدرة الإنتاجية للمؤسسة المستفيدة من التمويل و ضمان السير العادي لها .

المطلب الأول :

دور التمويل في النهوض بالإنتاج الزراعي :

للتمويل الزراعي ، دور هام في النهوض بالقطاع الفلاحي و ذلك من خلال مختلف التجارب الخاصة بهذا التمويل سواء منها الماضية لكثير من الدول المتقدمة ، أو الحالية ، و تزداد أهمية التمويل بالنسبة إلى الدول النامية ، و التي يعتمد دخلها القومي و جهازها الاقتصادي لمعظمها على القطاع الفلاحي ، و هي في نفس الوقت تعاني من مشاكل اقتصادية مختلفة ، كزيادة النمو الديمغرافي ، و انخفاض الإنتاج الذي يتبعه انخفاض في الدخل و كذا انتشار البطالة ، و البطالة المقنعة ، و بعض هذه الدول أصبحت تعاني مما هو أخطر من كل هذه المشاكل الاقتصادية ، حيث أصبحت مهددة بالموت جوعا ، لما أصابها من الجفاف و قلة الإنتاج الفلاحي بها ، كما أن كثير من الدول المتقدمة قد أخذت تستعمل المواد الفلاحية ، و الغذاء بصفة خاصة كسلاح تبسطه دوما ، و تهدد به كثيرا من الدول النامية ، عن طريق استعمال هذا السلاح .

كل هذه العوامل و الأوضاع أدت إلى سعي كثير من الدول و المنظمات الدولية إلى معالجة هذه الأوضاع و الحد من تلك المشاكل .

"كما تنعقد المؤتمرات على مختلف المستويات على الصعيد المحلي أو الإقليمي ، أو الدولي للتعاون ، بقصد تقديم المقترحات و إيجاد الحلول ، و إذا كانت هذه المنظمات و هذه المؤتمرات قد وجهت المزيد من عنايتها لسياسة القرض الزراعي ، فإنها تهدف من وراء ذلك إلى الإسهام في علاج المشاكل التي أسلفنا الإشارة إليها عن طريق التمويل الزراعي ، على أساس أن القروض الزراعية تساهم في زيادة الإنتاج و في توفير العمالة و في رفع مستوى الدخل و في خلق حركة من الانتعاش" .

كما أن للتمويل الفلاحي آثار اقتصادية و اجتماعية حيث تظهر هذه الآثار في إعطاء المزارعين فرصة استغلال أراضيهم أحسن استغلال عن طريق قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور المنتقاة ، و كذا مختلف الأسمدة و المبيدات الحشرية ، و الآلات الخاصة بعملية الحرث أو التهيئة كما يمكن للفلاح ، بواسطة القروض التي يحصل عليها من مؤسسات التمويل أن يزيد في عدد الدورات الإنتاجية و لا يبقى مكتوفي الأيدي ، ينتج محصولا واحدا في خلال السنة ، لأن استغلال الأرض في أكثر من دورة إنتاجية قد يعود على الفلاح بالفائدة ، من عدة نواحي ، سواء من ناحية زيادة دخله نتيجة لزيادة الإنتاج أو عن طريق تعدد المنتوجات ، لأنه حتى و إن انخفض سعر منتوج ما ، فإنه سيعوض هذا في باقي المنتوجات الأخرى [1] .

إن عملية استغلال الأرض في أكثر من دورة يتطلب العمل الدائم من الفلاح ، و في كثير من الأحيان يلجأ إلى البحث عن عمال لمساعدته ، و هنا نجد التمويل ، يعمل بطريقة أو بأخرى على مكافحة البطالة .

كما أن زيادة دخل الفلاح ، يؤدي إلى زيادة إنفاقه في مختلف المستويات ، سواء كان هذا الإنفاق خاص بالإنتاج أو الاستهلاك و كلاهما ، يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفلاح من جهة و له أهمية على جميع باقي أفراد المجتمع من جهة أخرى .

و للوصول إلى الأهداف المرجوة ، من عملية التمويل الفلاحي يجب وضع سياسة محددة و معينة ، تهدف إلى تحسين النتائج و الزيادة في الإنتاج و الإنتاجية ، و كذا التأكد من أن ما يمنح من قروض ، ينفق في المجالات الإنتاجية و الإنتاج المخطط لهذه القروض ، و أن هذه القروض تؤدي حتما إلى تحقيق النتائج التي تهدف لها سياسة الإقراض ، لأن التوسع في زيادة القروض وحده لا يؤدي إلى النتائج المرجوة من هذا الإقراض ، كما أنه ، في كثير من الأحيان يحول جزء كبير من القروض إلى أغراض أخرى استهلاكية أو غير فلاحية .

"و لهذا ، عنيت منظمة الأغذية و الزراعة بإيفاد الخبراء إلى الدول التي في دور النمو ، للاشتراك في رسم سياسة الإقراض السليمة ، بما يتفق و ظروف الإقليم و طبيعته كما عقدت المؤتمرات ، التي درست سياسة الائتمان الزراعي و قدمت توصياتها التي تتسم بالدراسة العميقة التي تسير الطريق أمام الدول المشتركة للاستفادة من هذه الخبرة و هذه التوصيات" [2] .

---

(1) التمويل التعاوني : محمد أحمد أبو الغار ص 5 .

(2) التمويل التعاوني : المصدر السابق .

المطلب الثاني :

مصادر التمويل الفلاحي :

في كثير من الأوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى أموال يقوم باستخدامها في العمليات الفلاحية و خاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو موسم الحصاد كشراء البذور ، تشغيل العمال نقل المنتوج ، تخزينه ... الخ أو لاحتياجاته الاستهلاكية و إن وجدت مثل هذه الأموال مع كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم نقل معدومة مع صغار الفلاحين و متوسطيهم .

لهذا نجد معظم الفلاحين يلجئون إلى الإقراض حيث مصادر الاقتراض متعددة و مختلفة من بلد لآخر و من نظام لآخر . إلا أنها على العموم ، تتم في الأشكال التالية :

1) الأفراد :

هناك كثير من الأفراد في حوزتهم مبالغ مالية يبحثون عن تشغيل هذه الأموال ، بدل تجميدها ، لهذا فعندما يطلب منهم الفلاحون الأموال ، يقومون بتقديم المبالغ المالية المطلوبة ، بفوائد قد تكون جد كبيرة ، حيث تقوم هذه الفئة من الأفراد بانتهاز فرصة احتياج الفلاح ، و لأنها محترفة لهذا العمل ، فهي تبحث عن أكبر عائد ممكن من تشغيل الأموال المتاحة لديها ، كما أن الفلاح "خاصة في القديم" لا يجد مصدر آخر أحسن رفق به قد يلجأ إليه للاقتراض .

2) التجار :

و هذه الفئة أخطر من الفئة السابقة على الفلاح و محصوله حيث يقوم التجار باقتراض الفلاحين ، عند اللجوء بشرط أن عملية استرجاع القرض تكون عن طريق بيع المنتوج لهذه الفئة من التجار بشروط معينة و حتى فائدة القرض تسدد عن طريق بيع المنتوج للتاجر المقرض .

و لا شك أن هذه العملية هي أخطر من العملية الأولى على الفلاح لأنه يقوم بدفع فوائد القرض ، و في نفس الوقت يجبر على بيع المحصول إلى التاجر ، و خاصة إذا راعينا الظروف التي يتم فيها العقد و بالتالي التبعية المالية التي يتخبط فيها الفلاح .

---

(1) التمويل التعاوني : مصدر سابق .

3) البنوك التجارية :

في بعض الأحيان تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض إلى المزارعين ، و خاصة كبارهم ، و لكن على العموم ، فإن مثل هذه البنوك ، لا تقبل على تقديم القروض إلى الفلاحين و ذلك لكثير من الأسباب :

- البنوك التجارية : (تعريفها)

هي مؤسسات محترفة لمثل هذه العملية ، و أن دورها الأساسي هو البحث عن الربح .

- تقديم القروض للصناعة يلائم هدفها أكثر من الفلاحة و ذلك لأن دور الإنتاج الزراعي ، تستغرق وقتا أطول من الإنتاج الصناعي ، و عليه فالفائدة في العملية الفلاحية هي أقل من الفوائد التي يمكن أن تنتج من العملية الصناعية .
- يتعرض الإنتاج الفلاحي لمخاطر أكثر مما تتعرض له عملية الإنتاج الصناعي ، و ذلك لأن الإنتاج الفلاحي يعتمد بالدرجة الأولى على الظروف الطبيعية و المناخية .

إن كل هذه المصادر الخاصة بالتمويل الفلاحي "الأفراد ، التجار ، الملاك ، البنوك التجارية" يعتبر التمويل كوسيلة خاصة لاستثمار أموالهم و الحصول على أكبر ربح ممكن من عملية الاستثمار هذه ، و لا يهمهم من أمر الفلاح شيئا أي لا يعنيهم الاهتمام بتحسين وسائل الإنتاج أو رفع المستوى المعيشي للفلاح .

لهذا الغرض كان على الدول بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة أن تكون هناك مؤسسات حكومية أو شبه حكومية على الأقل تقوم بتمويل الفلاحين ، و ترعى مصالحهم ، حتى يمكن لهم القيام بالعملية الإنتاجية على أحسن وجه و هذا يعود بالفائدة على البلاد ، لأنه كما أشرنا سابقا أن كثير من الدول المتقدمة ، أصبحت تستعمل المواد الغذائية كسلاح تقرض به شروطا في كثير من المفاوضات ، كما أن زيادة النمو السكاني أكبر من زيادة الإنتاج الفلاحي في كثير من الدول النامية ، حيث أصبح كثير من الدول مهددة بالجوع .

و عليه ظهرت مؤسسات أخرى للوجود خاصة بالتمويل الفلاحي .

4) البنوك الحكومية :

هناك كثير من البنوك الحكومية الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي ، حيث أنشأ خصيصا بنك

الفلاحة و التنمية الريفية **B.A.D.R** في 13 مارس 1982 بالجزائر لأداء هذه المهمة ، و كذلك بنك التسليف الزراعي المصري سنة 1931 ، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل الفلاحين حسب احتياجاتهم المالية ، و بأقل تكلفة ممكنة حيث تفرض أسعار فائدة منخفضة ، و في كثير من الأحيان تكون معدومة .

5) المؤسسات شبه الحكومية :

تقوم هذه المؤسسات بنفس الدور الذي تقوم به البنوك الحكومية ، عدا الفائدة على القروض في مثل هذه المؤسسات ، تكون موجودة إن لم نقل مضمونة ، من "طرف الحكومة" ، كما أن رأس المال لهذه المؤسسات يكون مشترك بين الحكومة و مختلف الشركات و الأفراد .

6) التمويل عن طريق التعاونيات :

تعتبر التعاونيات المتخصصة في التمويل الفلاحي أحسن مصدر للتمويل ، لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل ، كما أنها تقوم بتقديم القروض على أسس صالحة و مقبولة لجميع الفلاحين مهما كانت حيازاتهم ، و مهما كانت طبيعتهم ، و حتى الفلاحين نجدهم يفضلون التعامل مع التعاونيات على غيرها من أشكال التمويل ، لأن هذا النوع من مؤسسات التمويل تعتمد على البساطة في تقديم القروض ، و لا تتطلب كثيرا من الضمانات لأنها على دراية بمستوى كل متعاون معها ، و إلى جانب ذلك فالهدف من التمويل التعاوني هو زيادة الإنتاج الفلاحي ، و مساعدة الفلاحين ، و العمل على رفع مستوياتهم سواء كانت المهنية أو المعيشية .

و تعتبر التعاونيات المعنية بالزراعة سواء كانت متخصصة في الائتمان الزراعي ، أو كانت متعددة الأغراض ، أفضل مصدر لتمويل أعضائها ...

و الائتمان الزراعي الذي يتدفق من خلال التعاونيات ، تصحبه رقابة ذاتية ، تقلل من المخاطر ، و يضيف مزيدا من الثقة ، و هي بحكم تكوينها و وجودها بين أعضائها تستطيع إشباع الحاجة من الخدمات الائتمانية دون تباطؤ أو تأخير" [1] .

---

(1) التمويل التعاوني : للأستاذ احمد محمد أبو الغار ص 17 .

المطلب الثالث :

للتمويل الزراعي مخاطر كثيرة نذكر منها :

1) طول الدورة الإنتاجية الفلاحية ، تستلزم بقاء القرض عند الفلاح طويلة ، و طول هذه الفترة ليست في صالح المؤسسة المقرضة التي تسعى إلى تحقيق الدوران السريع للمال ليعود عليها بأكثر فائدة .

2) يتعرض الإنتاج الفلاحي إلى مخاطر عديدة ، لا يستطيع الفلاح التحكم فيها ، كالجفاف ، سقوط الصقيع و هبوب رياح السيروكو ، كل هذه المخاطر تؤثر سلبيا على المحصول ، مما يؤدي إلى التقليل من إيرادات الفلاح ، و بالتالي عجزه في تسديد ما عليه من التزامات مالية .

3) لا يستطيع الفلاح التحكم في الإنتاج ، حيث تبقى كمية الإنتاج مرهونة بما تدره الأرض من جهة ، و الظروف الطبيعية الملائمة ، و من جهة أخرى لا يستطيع الفلاح السيطرة على الإنتاج و لا يستطيع بالتالي السيطرة على الأسعار ، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري ، وقد يتدفق العرض فيهبط السعر ، و لا حيلة للمزارع في الاحتفاظ بمحصوله لأنها عادة محصولات سريعة التلف ، و كيف يستطيع الفلاح سداد التزاماته إذا هبطت الأسعار هبوطا كبيرا [1] .

4) إن التمويل التجاري أو الصناعي محاط بقوانين ائتمان تحميه من كل الأخطار التي يمكن توقعها ، لذا نجد معظم هذه المؤسسات التجارية أو الصناعية تنفي بما عليها من الوقت المحدد خوفا من العقوبات القاسية التي يمكن تطبيقها عليها كإشهار إفلاسا ، أو توقيفها عن العمل . لهذا نجد مثل هذه المؤسسات حارصة على الوفاء بما عليها من قروض في الوقت المحدد .

بينما التمويل الفلاحي ، لا تحكمه مثل هذه القوانين و لا يمكن حمايته كغيره من التمويل ، و ذلك لطبيعة العملية الفلاحية ، حيث أن الفلاح لا يستطيع السيطرة على الإنتاج في كل الأوقات .

5) من الصعب على مؤسسات التمويل الفلاحي فرض رقابة على الفلاح ، في كيفية استخدام القروض في الأغراض الإنتاجية أو غير الإنتاجية ، و في نفس الوقت لا تستطيع مثل هذه المؤسسات إلزام الفلاح بطريقة معينة في كيفية استخدام القرض ، لأن في كثير من الأحيان تصرف هذه القروض في أغراض استهلاكية .

---

(1) التمويل التعاوني : للأستاذ احمد محمد أبو الغار ص 17 .

المطلب الرابع :

* الشروط الواجب توفيرها لنجاح سياسة التمويل الفلاحي :

حتى تكون سياسة التمويل الفلاحي ناجحة ، عليها أن تراعي الأسس التالية :

1- يعتبر القرض وسيلة من الوسائل التي يمكن للفلاح بواسطتها زيادة إنتاجه و حتى يمكن للقرض من تحقيق هذا الهدف يجب أن تكون تكلفة القرض أقل ما يمكن ، إذ تهدف إلى تشجيع الفلاح في استخدام مثل القروض و النهوض بإنتاجه الفلاحي .

2- على المؤسسات المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل مزارع و خاصة صغار المزارعين الاستفادة من هذه القروض ، و في الوقت التي تطلب فيه ، دون أية عرقلة ، حتى يتمكن الفلاح من استخدام القرض في الوقت المناسب .

3- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الاقتراض و يمكن لهم ذلك عن طريق اتباعهم لأساليب الإنتاج سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي ، و إدخال مختلف تقنيات الإنتاج ، و كذلك عن طريق التسويق المنظم للمنتجات ، و يتم هذا التنظيم عن طريق بناء المخازن المكيفة (الثلاجات) .

4- إن عملية تأمين المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة يمكن أن تخفف من الأخطار التي تصيب المحاصيل الفلاحية و من ثم يمكن للمؤسسة المقرضة أن تمول الفلاحين بدون أخطار على أموالها ، و أن وجدت بعض الأخطار قد تكون خفيفة .

5- "يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج و طبقات المقرضين و هذا التنظيم ، يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان ، حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاية ، و خاصة بالنسبة لصغار المزارع" [1] .

---

(1) التمويل التعاوني

6- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها ، لأن القروض الفلاحية لا تستخدم كلها في الإنتاج الفلاحي ، بل جزء منها يصرف لأغراض استهلاكية ترفيهية ، لا علاقة لها بالإنتاج ، و مع كل ذلك ، فإن مؤسسات التمويل تبقى مكتوفة الأيدي أمام هذه الظاهرة .

7- "و لكي يكون للقرض فعالية ، يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه .

زيادة دخل المزارع ، زيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق و وسائل النقل المناسبة" [1] .

و من ذلك لا ترجى فائدة من القروض الفلاحية إذ لم يكن هناك إرشاد فلاحي ، كاستخدام القروض في شراء الآلات و الأسمدة لأن مثل هذه الوسائل تعمل على زيادة الإنتاج ، و يجب أيضا ربط المزارع بالأسواق بواسطة شبكة من الطرق لتسويق منتوجاتها في الأوقات المعنية .

8- على مؤسسات التمويل الفلاحي أن لا تتخصص في تقديم القروض الفلاحية للمزارعين فقط ، قصد تنمية القطاع الفلاحي و لكن على مثل هذه المؤسسات أن تخدم الزراعة بطريق مباشر أو غير مباشر ، كتقديم القروض المالية لمختلف الصناعات التي لها علاقة بالزراعة "الصناعات الزراعية" لأن مثل هذه الصناعات لها أيضا أهميتها الخاصة في مجال التنمية الفلاحية .

المطلب الخامس :

أنواع مؤسسات التمويل الفلاحي :

هناك نوعان من مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا في مختلف بلدان العالم :

1) المؤسسات التي تمول الفلاح عينا :

حيث تقوم مثل هذه المؤسسات في تقديم قروض عينية للمزارعين ، و خاصة المواد التي هو في حاجة لها و من هذه المؤسسات (**S.A.P**) الشركة الزراعية للاحتياط ، و التعاونيات الفلاحية المتعددة

---

(1) التمويل التعاوني مصدر سابق .

الخدمات (**C.A.P.C.S**) حيث تقوم مثل هذه المؤسسات في تقديم القروض في شكل عيني "في صورة بذور أو أسمدة ، أو خدمات ، حرث و غيرها ... ، حيث تقدم مثل هذه القروض في موسم الحرث و الزرع ، و كذلك أيضا في موسم بيع المحاصيل الزراعية ، و يعتبر في الحقيقة هذا النوع من القروض شكلا من أشكال التموين بالنسبة للفلاح ، لأنه لا يتحصل على نقود ، و إنما يتحصل فقط على مواد عينية أو خدمات ، و من ثم فإن نوع التدفق القائم بين هذا الشخص و الشركة الزراعية للاحتياط هو تدفق عيني فقط و لكن الذي أعطى هذه العملية صفة القرض هو أنها مسجلة على حساب المستفيد كقرض نقدي بفائدة **4,5 %** "[1] .

كما يمكن أن تكون مثل هذه القروض في تقديم الماشية أو الأبقار بهدف تسمينها في فترة معينة مع تقديم كل متطلبات العملية من كلأ و علف حيث تحسب على المستفيد بسعر معين للكلغ الواحد . ثم تشتري عليه بنفس السعر أو زائد بقليل لأن الماشية أو الأبقار المقدمة للفلاح من طرف التعاونية ، أما أن تكون صغيرة أو ضعيفة ، و عليه فالفائدة العائدة على الفلاح من هذه العملية تتمثل في فرق الوزن الذي تكسبه الماشية من عملية التسمين بعد خصم كل من مصاريف الكلأ و العلف .

2) المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا :

هناك كثير من المؤسسات المالية التي تختص في تقديم قروض نقدية للفلاحين لأن الفلاح في كثير من الأحيان يجد نفسه في حاجة إلى سيولة نقدية لعملياته اليومية ، كشراء بعض حاجياته الخاصة بالعملية الإنتاجية أو لدفع أجور بعض العمال الذين يحتاجهم خلال الموسم ، أو حتى لقضاء حاجاته الاستهلاكية ، و من أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر "البنك الوطني الجزائري" **B.N.A** من سنة **1968** إلى **1982** .

بنك الفلاحة و التنمية الريفية (**B.A.D.R**) ابتداء من سنة **1982** ، زيادة على القروض المالية التي يقدمها هذا الأخير (**B.A.D.R**) فإنه يقدم أيضا اعتمادات مالية خاصة بشراء الآلات الكبيرة أو بناء الإسطبلات و مأوي الدجاج و تجهيز هذه الفناءات بكل احتياجاتها ، وحتى بالماشية أو الأبقار أو الدجاج .

و تختلف قروض هذه المؤسسات فقط في فترة استردادها منها :

---

(1) القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية : لحسن بهلول .

أ- * قروض قصيرة المدى :

و هي تلك القروض التي يجب استرجاعها في فترة قصيرة ، عادة ما تكون موسم فلاحي و تسمى مثل هذه القروض ، بقروض الحملة أو مصاريف الحملة و كما هو معروف ، فإن الموسم الفلاحي يبدأ من أول أكتوبر و ينتهي في 31 ديسمبر من السنة الموالية .

ب- * القروض المتوسطة الأجل :

تبقى عند المستفيد لفترة تدوم من 2 إلى 5 سنوات و تتمثل هذه القروض في قروض تجهيزية ، كشراء الجرارات و آلات السقي و غيرها ...

ج- * القروض الطويلة :

هي تلك القروض التي لا ترد إلا لفترة طويلة تدوم بعض الأحيان حتى 25 سنة و تعتبر هذه القروض تجهيزية و لكن قيمتها المالية كبيرة ، حيث تتمثل في القروض الخاصة بغرس بساتين الفواكه ، بناء الإسطبلات و تجهيزها ، بناء مأوي الدجاج و تجهيزها .

المبحث الثالث

– التمويل في ظل بنك الفلاحة و التنمية الريفية (**B.A.D.R**)

المطلب الأول :

– مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1- تمويل مصاريف الاستثمار

2- متابعة و مراقبة القروض

3- كيفية استعمال القروض

المطلب الثاني :

– أنواع القروض

1- القروض القصيرة

1-1- قروض العمل

1-2- قروض التموين

1-3- قروض أدوات الحر

1-4- قروض مختلفة

المبحث الثالث

– التمويل في ظل بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مقدمة :

استنتاجا لدراستنا السالفة لمصادر تمويل القطاع الفلاحي فإننا نجده دائما يتخبط في كثير من المشاكل و التي تعود لأسباب مختلفة و خاصة سنة 1968 حينما أصبح البنك الوطني الجزائري هو الممول للقطاع و هذا البنك كان يقوم بتمويل جميع القطاعات الاقتصادية و يعطي دائما الأفضلية إلى القطاعات الإنتاجية غير الفلاحية .

و من بين الأولويات التي أعطيت للقطاع الفلاحي في المخطط الخماسي الأول هو إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث نقرر إنشاء هذا البنك بمرسوم وزاري رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 .

المطلب الأول :

مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

تتمثل مهمة البنك الفلاحي خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري بها العمل و في منح القروض و المساهمة فيما يأتي طبقا لسياسة الحكومة .

أ- تنمية مجموع قطاع الفلاحة

ب- تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية و الزراعة الصناعية

ب 1 – هياكل الإنتاج الفلاحي و أعماله

ب 2 – هياكل الأعمال المرتبطة بقطاع الفلاحة

ب 3 – هياكل الصناعة المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة

ب 4 – هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي و أعمالها

ج- ضمان تطوير وسائل الإنتاج و تحديثها

د- تحقيق أهداف الاستغلال

1) تمويل مصاريف الاستثمار و العمل :

من المهام الأولى لبنك الفلاحة و التنمية الريفية أنه يقوم بتمويل كل مصاريف الحملة الخاصة بكل استغلالية فلاحية و ذلك بطلب من طرف هذه الأخيرة ، حيث تعتبر الاستغلالية الفلاحية هيئة مستقلة لها المسؤولية الكاملة على أعمالها التسييرية .

و عليه يجب أن تقدم قبل بداية كل حملة فلاحية أي قبل أي أول أكتوبر من كل سنة مخطط تمويل مصحوب بمخطط إنتاج سنوي ، و كل الوثائق التي تسمح للبنك بالتقديم الموضوعي لحالة الاستثمار ، يجب أن تكون كل الوثائق المقدمة للبنك مصادق عليها من طرف هيئة التسيير للاستغلالية ، و هكذا يكون هدف الملف بمثابة طلب قرض للموسم الفلاحي .

يشرع البنك في دراسة كل طلبات القرض المقدمة له من طرف الاستغلاليات ؛ كما هو مبين في القانون الأساسي .

يحدد مجلس الإدارة قواعد الاختصاص اللامركزية في مجال منح القروض و يمكنه أن ينشئ لجانا متخصصة في القروض تسند إليها دراسة طلبات القروض و التدابير اللازمة للتقدير و الإنجاز في إطار المخططات من أجل تحقيق الأهداف المرسومة للهياكل و الأعمال الفلاحية و من ثمة يقيم البنك جميع الحالات إلى آخر سبتمبر 30 من كل موسم فلاحي .

و بعد دراسة كل الملفات و تصنيفها ، يمكن أن يتوصل البنك إلى :

1- اتفاق بين البنك و الاستغلالية .

2- اختلاف بين البنك و الاستغلالية .

و هنا يفرض البنك تمويل الاستغلالية و ذلك راجع لأن الاستغلالية :

لا تستطيع التسديد لالتزاماتها في الآجال المحددة و السلطة العليا هنا هي التي تقرر التمويل أو رفض التمويل ، هي فرع الولاية للبنك .

2) مراقبة و متابعة استعمال القرض :

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمراقبة القرض طبقا لقوانينه بحيث يقوم بمراقبة الحركات المالية للاستغلاليات و مدى مطابقتها لمخططات و برامج الإنتاج ، كما له الحق في أن :

1- يقرر الحركات المالية للمزارع .

2- يطلب من كل مزرعة كل المستندات و الحالات الحسابية و كل المعلومات التي تهمه .

كما يمكن النظر إلى المراقبة المخولة للبنك قانونيا حسب ما جاء في المادتين 15 ، 16 من المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 و الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 مارس 1982 كما يلي :

المادة 15 : يراقب البنك الفلاحي بالاتصال مع السلطات الوصية مطابقة الحركة المالية في المؤسسة و الاستغلاليات الزراعية و الحرف التقليدية و الزراعية – الصناعية في القطاع العام للمخططات و البرامج التي تخضع لها و يقوم دوريا بتحليل وضعيتها و تسييرها المالي قصد إعلامها و لهذا الغرض يحق للبنك الفلاحي أن يقوم خاصة بما يلي :

1- يشخص أفراد الحركة المالية في المؤسسات و الاستغلالية المذكورة أعلاه في حسابات متمايزة تطابق نوع العمليات و المخططات أو البرامج التي تتبعها هذه الحسابات و تشكل بقوة القانون عناصر حساب جاري و جيد و لو كان بعضها محدود بأجل أو بشرط خاصة تجعلها رهن الاستعمال .

2- يطلب من المؤسسات المذكورة أو الاستغلاليات جميع الكشوف الحسابية أو الإحصائية و المعلومات التي تعنيها بخصوص الممتلكات و الاقتصاد و المالية .

* كما ينص على دور البنك في الرقابة أيضا في :

المادة 16 : يمارس البنك الفلاحي فيما يخصه ، في حدود أحكام القوانين و التنظيمات المعمول بها ، المراقبة المالية لعمليات استعمال الوسائل المالية التي يتكفل بها و التي وضعت تحت تصرف هيئات اعتمدها بنفسه كهيئات ضامنة لتسيير تمويل المؤسسات و التعاونيات أو أي شخص مادي أو اعتباري ينتمي إلى الهياكل و الأعمال المذكورة في المادة 04 السابقة .

و في هذا الإطار يختص البنك الفلاحي وحده باستعمال ودائع أموال الهيئات المعتمدة المذكورة سابقا .

3) استعمال القروض :

إن القرض الممنوح هو المستعمل على وجه مكشوف في الحساب الجاري ، و ذلك طبقا لسجل الاستحقاقات المحضر سابقا حيث يتحقق هذا القرض تبعا للشروط المحددة من طرف البنك و الاستغلالية الكاملة للمسيرين .

إن معظم أو جميع مصاريف الاستثمار تسوى بأمر تحويل بصك أو عن طريق مال خزينة الاستغلالية إلا أنه عن طريق هذا المال يمكن أن تسوى المصاريف ذات القيمة المقيدة نقدا . كما تقوم الاستغلالية أو المزرعة بسحب الأموال الضرورية للعملية الإنتاجية من البنك تدريجيا حسب ما هو محدد باتفاق جماعي بين البنك و الاستغلال إلا أنه في معظم الحالات ، نجد أن الاستغلالية لا تستطيع استعمال كل القرض المعطى في العملية الإنتاجية و ذلك للكثير من الأسباب الخارجية عن إرادة الاستغلالية . كعدم وجود المواد التي تحتاجها هذه الاستغلالية في العملية الإنتاجية في السوق ، أو غيرها من المشاكل ، التي تنجم عنها عدم استعمال جزء من القرض .

إن التأخير غير الطبيعي في استعمال القرض يجب أن يكون موضوع تسجيل تكميلي للقرض ، و ذلك بتمديد حق الاستعمال ، أو مراعاة حق التأخر في الفترة أو الموسم القادم ، أو غيرها من الحلول التي تمكن الاستغلالية من الاستفادة من أقصى مبلغ ممكن من القرض .

المطلب الثاني :

أنواع القروض :

في ظل سياسة التمويل الفلاحي الجديدة ، و هي إنشاء بنك فلاحي متخصص في تمويل القطاع الفلاحي بصفة عامة ، و القطاع المسير ذاتيا بصفة خاصة ، أصبح القطاع الفلاحي له إمكانية الحصول على مختلف أنواع القروض بسهولة نوعا ما أكثر من الماضي ، و ذلك لمختلف التسهيلات المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى القطاع الفلاحي بصفة عامة و القطاع المسير ذاتيا بصفة خاصة ، إذ تقدم له القروض التي يطلبها من البنك حيث أن هناك لجنتان هامتان مكلفتان على العموم بدراسة القروض .

اللجنة الأولى :

على مستوى البنك و تسمى باللجنة المركزية للبنك تتكون من :

- ممثلين من وزارة المالية .
- ممثلين من وزارة التخطيط .
- ممثلين من وزارة الفلاحة .
- ممثلين من البنك المركزي .
- ممثلين من البنك الفلاحي .

يرأس هذه اللجنة المدير العام للبنك الفلاحي .

تقوم هذه اللجنة بدراسة و توزيع القروض على القطاعات الفلاحية من جهة ، و كذا احتياجات كل ولاية لمثل هذه القروض من جهة أخرى .

اللجنة الثانية :

فهي لجنة ولائية تتكون من :

- ممثلين من مديرية الفلاحة .
- ممثلين من الاتحاد الولائي للفلاحين .
- ممثلين من الولاية .
- ممثلين من المزارع .
- ممثلين من الفرع الولائي للبنك الفلاحي .

من مهام هذه اللجنة ، توزيع القروض الفلاحية المخصصة للقطاع المسير ذاتيا في الولاية على مختلف المزارع . كما تطلب هذه اللجنة عند كفاية القروض الموزعة على المزارع من اللجنة المركزية للبنك ، إعادة النظر في القروض المخصصة للولاية .

و تتمثل القروض التي يحصل عليها القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في :

أ- قروض قصيرو الأجل

ب- قروض متوسطة و طويلة الجل

1- القروض القصيرة :

تسمى مثل هذه القروض بالقروض الموسمية أو قرض الحملة ، يقوم البنك بتقديم القروض الموسمية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا خلال الموسم ن و ذلك من أجل تغطية مختلف المصاريف أو النفقات التي يحتاجها القطاع خلال تلك الحملة أي أن القرض الموسمي هو قرض خاص بعملية التسيير لا التجهيز ، حيث تعطى مثل هذه القروض بفائدة **4 %** سنويا و لا تتجاوز مدتها سنة .

2- قروض العمل :

و هي عبارة عن مجموع المصاريف و النفقات الخاصة باليد العاملة سواء كانت منها الموسمية أو اليد العاملة الدائمة أما عن القروض المخصصة لهذا القسم فإننا نسجل تطورا أو زيادة في القيمة المطلقة أو القيم النسبية لهاته القروض .

المبحث الرابع

– المشاكل المالية التي يعيشها القطاع الفلاحي الحكومي

المطلب الأول :

– تسويق المنتوجات الفلاحية

التسويق في الفترتين :

[1962 – 1980]

[1980 – 1997]

المطلب الثاني :

– تطور أسعار المنتجات الفلاحية

1– تطور أسعار المنتجات النباتية

2– تطور أسعار اللحوم

المطلب الثالث :

– الأجور

1– مقدمة من الأجور

2– أجور عمال القطاع الحكومي

المطلب الرابع :

1– استعمال السمدة و المبيدات

2– البذور المختارة

المطلب الأول :

تسويق المنتوجات الفلاحية :

إن تسويق المنتجات الفلاحية في الجزائر من المواضيع الهامة حيث ظل نشاط السوق مرتبط كل الارتباط ارتباطا مباشرا ، كما أن تسويق المنتجات الفلاحية في الجزائر منذ 1962 إلى غاية الوقت الراهن يعاني من عدة مشاكل ، و مهما كان نوع السياسة التسويقية المتبعة في خلال السنوات المنصرمة ، حيث اتبعت عدة سياسات تسويقية . و من خلال الدراسة التالية ، يمكن أن نلقي نظرة و لو بسيطة على تسويق المنتجات الفلاحية في الجزائر .

أولا : التسويق في الفترة 1962 إلى 1980 :

إنه من البديهي في بداية الأمر كانت تسوق المنتجات بطريقة حرة ، حسب قانون العرض و الطلب ، سواء بالنسبة لمنتجات القطاع الفلاحي الخاص أو القطاع المسير ذاتيا "فيما يخص الخضر و الفواكه فقط" و لضمان تسويق الخضر و الفواكه ، فكانت هناك تعاونيات التصريف (**C.O.R.E**) هذه المؤسسة تحت إشراف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (**O.N.R.A**) . و نظرا لعدم كفاية هاته المؤسسات لعملية التسويق عوض الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في جوان 1966 بمؤسسة أخرى تدعى : الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية التسويقية (**U.N.C.A.C**) حيث استعملت هاته التعاونيات كتجربة حتى أفريل 1969 .

امتازت هذه المرحلة بحرية التسويق حيث كان تجار الجملة هم الذين يقومون بشراء المنتوج من الفلاح و تبليغه إلى المستهلك و غاليا ما كانت تحدد الأسعار من طرف هؤلاء التجار لأنهم كانوا يحتكرون السوق ، بغض النظر عن فائدة المنتج الذين بدورهم تركوا أراضيهم و هجروا الميدان الفلاحي .

إن انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية بالنسبة إلى المنتجين و احتكار السوق من طرف تجار الجملة أو البسطاء ، و كذا هجرة العمل الفلاحي نتيجة لانخفاض الدخل فيه ، الناتج بسبب الخسارة المحققة في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا و كذا ارتفاع أسعار مختلف المنتجات الصناعية و حتى الفلاحية بالنسبة إلى المستهلك كما انتهجت سياسة جديدة في الفترة الأخيرة و تقوم على إنشاء مؤسسات و أجهزة تابعة للدولة لها صلاحيات تسويق المنتجات الفلاحية .

و في هذا الصدد تم إنشاء ديوان الفواكه و الخضر الجزائرية (O.F.L.A) في أفريل 1969 و كان الهدف من إنشاء هذا الديوان هو :

- القضاء على تجارة الجملة و الوسطاء ، بحيث تعتبر هذه الفئة هي الفئة المحتكرة لسوق الخضر و الفواكه .
- سيطرة الدولة "بواسطة أجهزتها" على سوق الخضر و الفواكه .
- فرض أسعار تخدم المنتج لتشجيعه و ذلك بشعار "من المنتج إلى المستهلك" .
- تصريف كل المنتجات و ضمان بيعها عبر كامل ولايات التراب الوطني .

و فعلا اتخذت كل الإجراءات لسيطرة هذا الديوان على تسويق المنتجات الفلاحية ، كما فرض على القطاع الحكومي بيع كل منتوجاته إلى الديوان و بيع منتوجات القطاع الخاص إلى تجار التجزئة في البلدية .

و أعطيت كل الصلاحيات إلى الديوان للقيام بمهمته على أحسن وجه و من بين المزايا التي قدمت إلى الديوان للقيام بمهمته دون منافسة فقد فرضت رقابة على تسويق الخضر و الفواكه سواء من طرف رجال الأمن أو الدرك ، و كذا مديريات التجارية .

كان ديوان الخضر و الفواكه ، يقوم بشراء المنتجات الفلاحية من مختلف الولايات المنتجة بأسعار موضوعية مدروسة من طرف لجان و ولائية ، هذه اللجان عادة ما تكون على مستوى مديرية التجارة ثم يقوم بيعها إلى تجار التجزئة بأسعار جد معقولة مع تحقيق هامش ربح لا يزيد عن 20 % .

نظرا لعدم سيطرة الديوان على التسويق داخل التراب الوطني فيما بين الولايات ارتأت الحكومة إنشاء أجهزة أخرى للتسويق و ذلك في أكتوبر سنة 1974 تم وضع نظام أو سياسة جديدة للتسويق و أصبح يتمثل النظام الجديد فيما يلي :

- وجود ثلاثة أجهزة مختصة في تسويق الخضر و الفواكه :
  1- التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات .
  2- التعاونية الولائية للخضر و الفواكه .
  3- ديوان الخضر و الفواكه الجزائري .

بحيث لكل هيئة نشاط محدد في مجال معين بحيث تقوم بتسويق كل منتوجات القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، و كذا الثورة الزراعية ، و القطاع الخاص المتواجدين على أرضية البلدية التي تقع بها

التعاونية و تقوم أيضا هذه التعاونية بتمويل البلدية بما يلزمها من منتجات فلاحية لاستهلاك مواطنيها من مختلف المواد (أسمدة ، أغذية ، الخام ، البذور) .

ما يمكنه القول أنه كان هناك جهاز متكامل و مترابط لتسويق المنتوجات و للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك إلا أن هذا النظام لم يدم طويلا إلى أن جاءت سنة 1980 حيث تمت العودة إلى حرية التسويق ، مع بقاء هيئات التسويق : و يمكن تبرير فشل نظام التسويق المحتكر من طرف الدولة للأسباب التالية :

1- إن عملية القضاء على الوسطاء في سوق الخضر و الفواكه لم تكن فعلية بأتم معنى الكلمة فكانت هناك فيه ثغرات أدت إلى وجود السوق الموازية .

2- قضية تحيد الأسعار لم تكن مدروسة على أساس تغطية التكلفة للمنتج بل كانت أسعار إدارية مسطرة . دفعت بالمنتجين إلى التخلي عن أراضيهم و هجرة الميدان الفلاحي .

3- عدم وجود اليد العاملة المؤهلة المختصة في الميدان الفلاحي يعني في ميدان التسويق و ترويج السلع .

4- في ظل هذه المرحلة ، و هذا النظام لتسويق الخضر و الفواكه ، أصبح ديوان الفواكه و الخضر الجزائرية ، لا يأخذ من تعاونية الخضر و الفواكه إلا البضاعة المطلوبة في السوق .

5- طول فترة انتقال المنتوج للوصول إلى المستهلك نظرا لوجود عدة درجات للوصول إلى آخر مستهلك .

6- نقص وسائل النقل و التخزين و التكييف على مستوى البلدية أو الولاية .

7- نقص وسائل التخزين و التكييف دفع بالقطاع المسير ذاتيا و تعاونيات الثورة الزراعية لبيع إنتاجها إلى الوسطاء و تجار الجملة حيث يضمن أكثر إيراد من بيعه إلى تعاونية البلدية .

ثانيا : التسويق في الفترة 1980 إلى 1997 :

لقد تحررت عملية التسويق في مختلف المزارع في هذه الفترة بحيث أصبح بإمكان كل مزرعة أن تسوق إنتاجها مباشرة إلى تجار التجزئة أو تجار الجملة ، حيث ألغيت التعاونية الفلاحية متعددة الخدمات من ميدان تسويق الخضر و الفواكه .

و في هذه المرحلة لقد اشتد التنافس بين الوسطاء و تجار الجملة التي أصبح الفلاح يبيع منتوجه في الحقل بطريقة المزاد العلني ، مما شجع على الاحتكار و بالتالي ارتفاع الأسعار للمنتوجات الاستهلاكية . و ذلك لانعدام أجهزة الرقابة و عدم القيام بالدور المنوط بها ، كما ينبغي .

المطلب الثاني :

تطور أسعار المنتوجات الفلاحية :

-تطور أسعار المنتجات النباتية :

و الجدول التالي بين أسعار الخضر الجافة و الحمضيات في الفترة 1989 إلى 1997 .

من خلال الجدولين (1) الخاص بالخضر السوقية .

و (2) الخاص بالحمضيات .

يمكن ملاحظة التطور الواضح في مختلف أسعار المنتجات الفلاحية بصفة عامة من موسم لآخر .

و ما يمكن إدراكه بأن الأسعار الرسمية تعتبر أسعار "حبر على ورق" .

لأن الواقع عكس ذلك و ذلك ما يمكن ملاحظته في مبلغ الأسعار الفعلية المعمول بها عند الخواص سواء كان ذلك على مستوى أسعار الجملة أو أسعار التجزئة فإننا نجدها مختلفة كثيرا حيث تباع الخضر و الفواكه بأسعار عالية جدا من تلك الأسعار الرسمية .

كما أن الأسعار الرسمية "أسعار الجملة" غالبا ما نجدها أقل من تكلفة الإنتاج ، كما أن هذه الأسعار لا تراعي هامش الربح الذي يمكن أن يتحصل عليه المنتج يعني "المزرعة و الفلاح" .

إن انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية "أسعار الجملة" تعتبر في نظر الفلاحين من أهم العوامل الهامة من موسم لآخر و التي تحدث الخسارة في الاستغلاليات الفلاحية الحكومية من موسم لآخر و التي يقدر عددها بـــ :

الاستغلاليات الفلاحية أ.ف.ف. **E.A.I.** بـــ 27318 .

الاستغلاليات الفلاحية أ.ف.ج. **E.A.C.** بـــ 26119 .

كما أن المستهلك لكثير من المنتوجات في كثير من الأحيان لا يستفيد من انخفاض هذه الأسعار ، لأن الأسعار المحددة للمستهلك تختلف بكثير عن الأسعار الرسمية . و عليه فالمستفيد من انخفاض أسعار هذه المنتوجات الفلاحية هم طبقة التجار ، **و هذا ما أجريته أنا شخصيا باستجواب**

المصدر : **Annuaire statistique de l'Algérie Année 1994** .
Exploitation Agriculture Individuelle E.A.I.
Exploitation Agriculture Collective E.A.C.

بعض أصحاب الاستغلاليات (الفلاحين) حيث يقولون بأن :

انخفاض الأسعار الرسمية للمنتوجات الفلاحية خاصة في موسم جنيها مثل الطماطم ، الفاصولياء ... الخ يؤدي بالمزرعة إلى ترك المحصول في كثير من الأحيان بتلف في حقوق إنتاجه دون أن تقوم بعملية جنيه لأن عملية الجني تحتاج إلى يد عاملة و نقل و غيرها مما يتطلب تكلفة خاصة غالبا ما تكون أكبر من سعر البيع .

و لهذه الأسباب نجد كثير من الاستغلاليات تقوم بزراعة الخضر و المزروعات التي لا تتطلب كثيرا من الأعمال و خاصة اليدوية منها ، و ذلك بهدف التقليل من تكلفة الإنتاج هذا فيما يخص أسعار الإنتاج النباتي أما عن أسعار الإنتاج الحيواني خاصة اللحم و البيض و الحليب بنوعيه .

المطلب الثالث :

الأجور :

1) مقدمة عن الأجور :

تتمثل الأجور في مختلف بلدان العالم ، معظم المداخيل الموزعة على السكان ، و من هذا فالأجور تعتبر عنصرا أساسيا ذا تأثير واسع على التطورات الاقتصادية .

كما أن الأجور هي عبارة عن العلاقة الموجودة بين طالب العمل و عارضه ، كما أن هناك اختلافات كبيرة في الأجور نتيجة لاختلاف في مناهج الإنتاج ، و كذا نتيجة للتفاوت في مستويات العمل المتخصص و غير المتخصص ، بحيث نجد عدة أشكال من الأجور تختلف من اقتصاد إلى آخر و ذلك في كيفية تحديد قيمتها .

و لهذا نجد أن مستويات الأجور تختلف داخل الاقتصاد الواحد من قطاع لآخر .

"من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، و كذلك من القطاع الصناعي إلى القطاع الفلاحي" .

و تزداد مستويات هذه الاختلافات خاصة في الدول النامية حيث نجد في مثل هذه الدول كثير من التناقضات و من أهمها الازدواجية الإقطاعية ، و ما يتبع هذه الازدواجية الإقطاعية .

حيث نجد أن الدول التي تنتهج سياسة التصنيع تعطي أهمية كبيرة لهذا القطاع ، و تعمل جاهدة على إعطاء كل الامتيازات سواء من الناحية المالية أو البشرية .

في مثل هذه الحالة يعمل لكسب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة و خاصة منها المتأهلة ، و مختلف الإطارات نتيجة لتوسيع القطاعات عن طريق زيادة الاستثمارات و الاعتمادات المالية التي تقدم لتقدم القطاع الصناعي في هذه الحالة .

و حتى يتمكن القطاع الصناعي من جلب اليد العاملة سواء المتخصصة أو البسيطة ، يعمل على إغرائها بزيادة الأجور و تقديم كثير من الامتيازات المالية كالاستثمار في دفع الأجور أو زيادة المكافآت و الحوافز .

لكن القطاع الفلاحي يعاني انخفاض في الأجور مقارنة بالقطاعات الأخرى هذا ما جعل نفر اليد العاملة منه و سلبية الامتيازات .

و الجزائر واحد من الدول النامية التي وقعت في مثل هذه المشاكل ، حيث بعد حصولها على الاستقلال مباشرة أعطت أسبقية للقطاع الصناعي و خاصة منه المحروقات بينما بقي القطاع الفلاحي هامشيا .

حيث بلغت الاستثمارات في الفترة 78/67 و بالضبط في 1978/12/31 فإن قروض الاستثمار الممنوحة للقطاع الصناعي مقدارا إجماليا بلغ 247 مليار من الدينارات من مجموع إجمالي بلغ 453 مليار دج رصدت للتنمية .

و بعبارة أخرى فقد خصص للقطاع الصناعي 54,5 % من المبلغ الإجمالي للاستثمارات و إذ لاحظنا الأمور من زاوية أخرى خاصة بالإنجازات ، فإن القطاع الصناعي يحتل أكثر من 60 % من مجمل الاستثمارات التي أنجزها الاقتصاد الوطني أثناء نفس الفترة [1] .

أما بالنسبة للاستثمارات المخصصة للقطاع الفلاحي في نفس الفترة 78/67 فقد بلغت هذه الاستثمارات مستوى 15,9 مليار من الدينارات ، و هو ما يمثل 3,5 % من مجموع الاستثمارات ، و لم تتجاوز نسبة استهلاك هذه الاعتمادات 66 % حيث قدر باقي الإنجاز في آخر 1978 إلى 6,5 مليار دج .

و مما سبق ، نلاحظ أن الاستثمارات كانت نصب القطاع الصناعي الذي حظي باهتمام كبير على حساب باقي القطاعات الأخرى و نتيجة لهذا الاهتمام بالقطاع الصناعي و ما تبعه من امتيازات

---

(1) الأرقام : التخطيط و التنمية .

مالية ، نجد أن القطاع الفلاحي على الخصوص قد سجل هروبا كبيرا لليد العاملة كهجرة العمال و الفلاحين و النزوح الريفي الذي حدث إلى المدن ، تمثلت هذه الهجرة في الأصل ، في هجرة الأرض و المزارع ، سواء في القطاع الفلاحي الخاص أو المسير ذاتيا ، من أهم الأسباب التي ساعدت عل هذه الهجرة هي :

- ارتفاع مستوى الأجور في القطاع الصناعي و انخفاضها في القطاع الفلاحي .
- استفادة عمال القطاع الصناعي من امتيازات كثيرة مثل الضمان الاجتماعي و العطل الأسبوعية و الشهرية .
- ظروف العمل تعتبر في الميدان الصناعي أحسن منها في الميدان الفلاحي .
- حظوظ الترقية مهما كانت مستويات العمل في الميدان الصناعي أكثر منها في الميدان الفلاحي .
- مختلف المرافق الاجتماعية ، المدارس ، العيادات ... و غيرها .
- محيط العمل عند المصانع أحسن من محيط العمل في المزارع حيث إمكانية النقل متوفرة ، ضمان الأكل . و كذا ارتفاع مستوى المعيشة في المدينة أحسن مما هو عليه في الريف .
- زيادة على ذلك فالعمال في المدينة بإمكانه الحصول على كل المنتجات الفلاحية و بأسعار جد منخفضة .

كل هذه الأسباب السالفة الذكر أدت إلى هجرة اليد العاملة و خاصة منها الشابة ، حيث نجد كثير من المزارع تعاني من عجز في اليد العاملة . و في هذا المجال أي الهجرة قد أدى الطابع الجزئي و غير الكامل للتنمية في المحيط الريفي و كذا العلاقات بين الفلاحة ، و بقية الاقتصاد أدى إلى التهميش التدريجي للطبقات البشرية و المادية المخصصة للتنفيذ و إلى تسارع النزوح الريفي و تضخم الأنماط العمرانية للتنمية الاقتصادية ... و زيادة على هذا التفاوت فيما بين القطاعات ، فإن تيار الهجرة التلقائية انطلاقا من الأرياف في اتجاه المدن قد ازداد نموا و يمس على الخصوص الفئة الفتية من المواطنين ، و لعل أكبر دليل على الهجرة الريفية ، هو انخفاض عدد العاملين المشتغلين في الفلاحة في الفترة المدروسة (1988-1997) .

2) أجور عمال القطاع الفلاحي المسير ذاتيا :

يتقاضى عمال القطاع الفلاحي المسير ذاتيا تسبيقات من دخلهم مهما كانت نتيجة الاستغلال ، التي يعملون بها ، و ذلك حسب ما جاء في القانون الأساسي "مجموعة النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي في الفلاحة" .

"قبض تسبيق أدنى من حصته في الدخل خلال السنة المالية و تبعا للكيفيات المحددة بصفة قانونية ، و يعتبر ذلك التسبيق كسبا له مهما كانت نتائج الاستغلال .

يتقاضى عمال هذا القطاع تسبيق فقط لأننا نعلم و حسب ما يوضحه القانون الأساسي لهذا القطاع فإن نسبة هامة من النتيجة الصافية (الربح) التي تحققها الاستغلالية ، توزع على مختلف عمال نفس الاستغلالية نسب معينة على أساس نقط توزع على مختلف العمال" [1] كل حسب فئته و أن التسبيقات التي يحصل عليها العامل في القطاع المسير ذاتيا هي ملكا مهما كانت نتيجة الاستغلال و عليه فإن مثل هذه التسبيقات ما هي إلا أجور يتحصل عليها العمال كل حسب فئته ، و نوع العمل الذي يمكن أن يقدمه إلى المزرعة ، و عليه فإن دخل العامل في القطاع المسير ذاتيا يتمثل فيما يلي :

أ- الأجور أو التسبيقات التي يتقاضاها .

ب- المكافآت أو العائد الذي يحصل عليه بعد توزيع الأرباح و ذلك حسب ما رأينا في أحد الفصول السابقة .

إن نتيجة السنة لمعظم الاستغلاليات ، تمثل خسارة و لا يوجد ربح بين العمال لهذا نجد في أغلب الأحيان و في معظم المزارع إن دخل العامل هو عبارة عن الأجر الذي يحصل عليه فقط ، و ما دام الأجر الذي يحصل عليه العامل الفلاحي في القطاع المدروس ما هو إلا تسبيقات ، لهذا نجد أن مثل هذه الأجور غير مرتفعة ، بل تقدم للعامل على أساس قيامه بسد مختلف الاحتياجات و خصوصا الضرورية منها و لكن هذه الوضعية ؛ انخفاض الأجور من جهة ، و نتيجة الاستغلال (الخسارة) من جهة أخرى لم تمكن القطاع الفلاحي المسير ذاتيا من استقطاب اليد العاملة و خاصة الشابة منها ، بل أدت بكثير من العمال إلى هجرة القطاع و البحث عن عمل يعود عليهم بأكبر ربح ممكن ، و خاصة اليد العاملة الشابة حيث كانت مناصب العمل على مختلف مستوياتها موجودة ابتداء من سنة 1970 في مختلف القطاعات الصناعية و الخدمية ، حيث تقدم أجورا أحسن من الأجور المقدمة في

---

(1) المصدر : مجموعة النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي في الفلاحة ص 42 .

القطاع الفلاحي بصفة عامة .

و مما أدى إلى هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن و ما أنجر على ذلك من مشاكل كاكتضاض المدن بالسكان مما أدى إلى خلق أزمة السكن و النقل و المواصلات ... و غيرها و ترك الأرياف و البوادي خالية في كثير من المواسم لا يمكن القيام بالعملية الإنتاجية على أحسن وجه و خاصة في بعض الأعمال التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة .

المطلب الرابع :

1) استعمال الأسمدة و المبيدات :

إن الأساليب الفلاحية الحديثة و المتطورة تتطلب كثيرا من التقنيات التي توصل إليها العلم و التكنولوجيا فإذا كان دور الآلة ، أي إدخال المكننة في القطاع الفلاحي ، ظاهر في توفير عدد كبير من الأيدي العاملة و كذا السرعة و الدقة في العمليات الفلاحية كالحرث و جني المحصول و غيرها .

و لكن إدخال الآلة و تقنياتها وحده لا يكفي لتقدم تقني فلاحي بل يصحبه استعمالا مكثفا للأسمدة التي تؤدي بدورها إلى خصوبة الأرض و تكثيف الإنتاج .

و نتيجة لأهمية الأسمدة في التطوير الفلاحي فقد عمدت الدولة إلى توفير مختلف أنواع الأسمدة لاستعمالها في الميدان الفلاحي ، و الابتعاد عن الطرق القديمة لتسميد الأرض و التي تتمثل في استعمال فضلات الحيوانات و حرق القصب و إلى غير ذلك من الطرق التقليدية لتخصيب الأرض إلا أن هذه الطريقة لها مساوئها الخاصة بحيث تقلل في الإنتاج و تضعف مردود الأرض ، و كل هذه الطرق كانت تستعمل إبان الاستقلال .

و نظرا للأهمية الكبرى للأسمدة و الدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الفلاحية فقد سعت الدولة جاهدة إلى تلبية الاحتياجات الوطنية من هذه المواد و ذلك بخلق تنمية صناعية تهدف إلى تحقيق الأهداف المخططة .

و يبرز هذا الاهتمام الكبير الذي منحته الدولة لهذا القطاع من خلال وحدات إنتاج السماد العادي و المركب التي تم إنجازها عبر مختلف مخططات التنمية و تتوزع مختلف وحدات إنتاج الأسمدة على مركبين :

1- مركب أرزيو لإنتاج الأمونياك و الأسمدة الآزوتية .

2- مركب عنابة لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية .

كما يوجد هناك أربع (04) وحدات لإنتاج مختلف المبيدات ، و مواد وقاية النباتات :

و تعدد هذه الوحدات كما يأتي :

1- وحدة براقي (الجزائر العاصمة) لإنتاج مختلف المبيدات .

2- وحدة حسين داي (الجزائر العاصمة) .

3- وحدة بني مراد (بالبليدة) .

4- وحدة معسكر .

و الجدول التالي يبين كمية الأسمدة المستعملة في القطاع الفلاحي خلال الفترة : 1989 إلى 1997 .

تطور كمية الأسمدة التي قدمت إلى القطاعات المنتجة من 1978 إلى 1981

القطاع الخاص			القطاع التعاوني			قطاع التسيير الذاتي			
81/80	80/79	79/78	81/80	80/79	79/78	81/80	80/79	79/78	
464070	488049	389744	174013	148418	181704	758593	737939	664701	AMONITRATE 35,50 %
5074	2946	3941	3415	76	314	18914	1679	1928	SULFATE 21,6 %
749	1319	6855	694	294	15660	5218	3674	22575	SULPHATE DE POTASE 50 %
303358	302487	368921	178586	173344	186206	595879	559893	544229	T.B.P Super PHOSPHATE 46 %
54537	24490	14062	47227	49555	17041	140558	127534	117607	DAP 18-46-0
580444	508467	409487	67755	63312	74939	416917	303348	628576	N.P.K 12-18-18-5
23554	46347	28814	17884	24420	23498	409883	393335	409039	P.K.O 20-25
1431886	1373734	1223827	489574	459811	499289	2355972	2127402	2388655	TOTAL

Source : MARCHE Tropicaux Juillet 1984 Page . 858 .

من الجدول :

نلاحظ التطور الهائل في استعمال مختلف في القطاع الفلاحي بحيث تضاعف هذا الاستعمال بعدة مرات على ما كان يستعمل إبان الاستقلال و الفترة المدروسة 97/90 و هذا ما تؤكده الأرقام الموجودة في الجدول و المأخوذة من كتاب المجموعة الإحصائية الجزائرية لسنة 1994 التي تقرأ بأن الدولة أعطت اهتماما كبيرا للفلاحة و عملت على تدعيم القطاع قدر الإمكان بكافة الوسائل التي تعمل على زيادة إنتاجه و تحسين نوعيته .

و فيما يخص استعمال المبيدات فهي الأخرى شهدت تطورا ملحوظا بجميع أنواعها .

مبيدات الحشائش .

مبيدات الحشرات .

و مبيدات أخرى مختلفة .

2) البذور المختارة :

إن البذور المختارة هي الأخرى تلعب دورا هاما في عملية الإنتاج ، و رفع المردود لكن يجب استعمالها بطرق خاصة و تقنيات معينة .

و لقد استعمل القطاع الفلاحي كميات معتبرة من هذه البذور ، خاصة منها "القمح المكسيكي ذو المردودية العالية ، فلقد تم زرع 5000 هكتار من القمح المكسيكي في سنة 1969 و 400000 هكتار في سنة 1973 و وصل الرقم إلى 600000 هكتار في سنة 1977/1978 و لكن رغم هذا القمح لم يعط النتائج المنتظرة منه و ذلك حسب رأينا راجع لاختلاف المناخ و عدم التحضير الجيد للأرض حسب نقص المعدات أو عدم استعمالها بطرق عقلانية [1] .

---

(1) S. BEDRANI : L'Agriculture Algérienne depuis 1966 .

- خلاصة المبحث الرابع :

المشاكل المالية التي يعاني منها القطاع الفلاحي :

تتمثل هذه المشاكل فيما يلي :

1) التمويل :

السياسة المنتهجة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و التي تكمن في تعقد الإجراءات و الأساليب المتبعة في منح القروض للفلاحين . لأنه غالبا ما يطلب من الفلاح وثائق عديدة يصعب الحصول عليها في فترة قصيرة و بهذا يطول إحضار الملف حتى فوات الموسم الفلاحي خصوا البذر و ما يشبه ذلك .

2) التسويق :

جميع هيئات التسويق سواء منها الحكومية أو الخاصة أثبتت فشلها في عملية التسويق ، و ذلك من أجل السعي وراء الربح خاصة بالنسبة لتجار الجملة (الخواص) ، و كذا الإهمال و النقص في وسائل التخزين المكيفة بالنسبة للدواوين المكلفة بالتسويق .

3) الأسعار :

سياسة الأسعار يجب أن تتماشى و تشجيع النشاط الإنتاجي و ليس عرقلته ، و ذلك لأجل رفع مستوى الإنتاج و زيادة ثقة العمل للفلاح في الأرض .

4) الأجور :

إن الأجور الممنوحة في القطاع الفلاحي يعتبر ضعيفا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

خاتمة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى دراسة و معرفة فعالية التمويل الفلاحي و الدور المنوط به في التنمية الفلاحية و كذا رفع عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام .

فكان للتمويل الفلاحي عدة مجالات و أساليب انتهجتها السياسة الفلاحية لبلوغ الأهداف المسطرة من خلال البرامج الاستثمارية لكنها جاءت بالفشل إن لم نقل الفشل الكلي في ميدان توفير الأمن الغذائي و الحد أو التقليل من التبعية الغذائية و للارتفاع المستمر لفاتورة الواردات الغذائية . هذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم فعالية التمويل و نقص الخبرة و التكنولوجيا في هذا الميدان . كما يلاحظ عدم وجود مرونة في منح القروض و التدعيمات المالية و احتلال توازن التدفقات المالية و ذلك خوفا من مخاطر التمويل الذي كان ينتهجها البنك و صناديق التنمية الفلاحية .

أيضا زيادة على ما قيل أن مؤسسات التمويل الفلاحي لم تكن لها السلطة الكاملة في تمويل المشاريع الفلاحية إلا بموافقة السلطة المركزية . هذه كلها عوامل أدت بانخفاض من مستويات الإنتاج و عدم وقوف المصالح و المسؤولين الذين لهم سلطة القرار على الميدان كما أنه لا توجد هنالك دراسة معمقة لكل منطقة في ميدان الإنتاج و قلة المتابعة في تنفيذ القروض و التسديدات ، و الضمانات المطلوبة للمنتجين الغير معقولة مع عدم تصفية العقار الفلاحي .

الفصل الثالث

سياسة التمويل و أثرها على توزيع و استعمال الوسائل المالية الموجهة لقطاع الفلاحة

الفصل الثالث : سياسة التمويل و أثرها على توزيع و استعمال الوسائل المالية الموجهة لقطاع الفلاحة

مقدمة :

إن الوسائل المالية تشكل أحد الشروط الأولية لتنمية أي قطاع فإن سياسة التمويل بإجراءاتها ، و تدابيرها هي التي تحدد دور هذه الوسيلة الهامة في دفع أو كبح عجلة التنمية بهذا القطاع أو ذاك . كما أن الهياكل و الأجهزة التي تتولى تنفيذ هذه السياسة أثر كبير في إضفاء الفعالية المطلوبة عليها أو إلغائها .

و لذا فإنه من الضروري أن نفحص ضمن أي نطاق من الإجراءات و الهياكل جرى تعبئة و تسيير الوسائل المالية الموجهة لتنمية القطاع الفلاحي ، و انعكاساتها على النتائج المحققة في هذا القطاع .

و ذلك ما سنقوم به من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : سياسة التمويل و أثرها على توزيع و استعمال الوسائل المالية الموجهة للقطاع الزراعي .

المبحث الثاني : سياسة التمويل الفلاحي الجزائري خلال فترة التسعينات **(1990 – 1999)**

الخاتمة :

الفصل الثالث : سياسة التمويل الفلاحي الوطنية

مقدمة :

المبحث الأول : سياسة التمويل و أثرها على توزيع و استعمال الوسائل المالية الموجهة للقطاع الزراعي .

المطلب الأول : أهمية و موقع البنك الوطني الفلاحي من الجهاز المصرفي

المطلب الثاني : موقع إدارة التمويل ضمن البنك

المطلب الثالث : طرق و إجراءات التمويل بين النص و التطبيق

المطلب الرابع : آفاق التمويل الزراعي

المطلب الخامس : توزيع الوسائل المالية و الاختلال المزمن

المبحث الثاني : سياسة تمويل الفلاحة خلال فترة التسعينات (**1990 – 1999**)

المطلب الأول : طرق و إجراءات التمويل المالية بين النص و التطبيق

المطلب الثاني : دور الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية في التمويل موازاة مع إدارات المصالح الفلاحية . و حجم القروض الممنوحة

خاتمة الفصل الثالث :

تحقيقات العمليات الاقتصادية ، و أن تخطيطا ماديا لا يكون مصحوبا بتخطيط مال و وسائل إلزام محكوم عليه بالعجز" . [1]

ب- الدوافع الاقتصادية :

و تتمثل في :

- التزيف الحاد الذي تعرض له القطاع المصرفي من جراء إقدام المؤسسات المصرفية الأجنبية على غلق ما يعادل ثلاثة أرباع شبابيكها ، حيث انتقل عدد الشبابيك العاملة من 461 عام 1962 إلى 128 عام 1965 [1] و ما نجم عنه من أضرار سواء على مستوى تعبئة الموارد المالية ، أو استخدامها في مجال التنمية .

- ثبوت اتجاه البنوك الأجنبية ذات النزعة الرأسمالية نحو تمويل الواردات ، و نفورها من تمويل التحولات التنموية الوطنية لأسباب سياسية أو "لحذر" مصرفي [2] .

- ممارسة الوظائف المصرفية المكونة للأرباح و التي كانت حكرا على البنوك الأجنبية .

I 2) مجال تدخله :

فضلا عن ممارسته للعمليات المصرفية التقليدية (استلام الودائع ، منح الائتمان ... الخ) أسندت إلى البنك الوطني على وجه التمديد المهام التالية :

- التمويل الخارجي للاستثمارات المخططة في علاقته مع الخزينة بالاشتراك مع البنك الخارجي الجزائري .
- تمويل النشاط الاقتصادي بالاشتراك مع البنك الخارجي الجزائري ، والقرض الشعبي الجزائري .
- الانفراد بتمويل القطاع الفلاحي .

و إلى جانب الإجراءات الفنية المصرفية ، كلف البنك بإعداد بيانات في التدفقات المالية لقطاعات النشاط الاقتصادي التي يتعامل معها و متابعة أوضاعها المالية لتقدير العجز التمويلي لكل منها ، و تحديد حجم القرض المناسب لها و مراقبة استخدام هذه القروض ، و استردادها ، و هذا استجابة لرغبة الدولة في ممارسة الرقابة المصرفية على الوحدات الاقتصادية و لكن توزيع العمليات المصرفية على هذا النحو يستدعي بعض الملاحظات :

---

(1)الوثيقة هي : NOTE D'OCTOBRE 1963 Ministre du Trésor

(2) Colloque I.S.E. ORAN Avril 1982 .

- أنه لا يستند إلى أساس منهجي من حيث أنه يخلط بين التخصص القطاعي (فلاحة ، صناعة ، ...) و التخصص الوظيفي (إنتاج ، تسويق ، استيراد ...) في توزيع العمليات المصرفية .
- توزيع العمليات المصرفية للقطاع الواحد بين أكثر من بنك و ما قد ينجم عنه من تداخل في الصلاحيات .
- و من ناتج الوضعية السابقة أن دخلت البنوك في منافسة على مستوى سعر الفائدة ، و تقديم الخدمات الإضافية لتمويل النشاطات الاقتصادية [1] .

و قد ظل هذا الوضع قائما إلى عام 1971 حيث ألزم قانون المالية المؤسسات العمومية بالتعامل حاليا مع بنك واحد .

- المكانة المتميزة التي يمنحها للبنك الوطني ضمن الجهاز المصرفي و التي يترجمها اتساع نطاق تدخله الذي يكاد يشمل جميع القطاعات .

I 3) سياسة البنك في التمويل :

يمكن أن نقسم سياسة البنك في تمويل المشاريع إلى :

- سياسة عامة
- و سياسة خاصة بقطاع الفلاحة .

I 1.3 السياسة العامة :

و هي ترجمة لمنطق عمل النظام المالي الجزائري الذي يتكون من حلقتين كبيرتين منفصلتين :

- حلقة CIRCUIT الخزينة ، البنك الجزائري للتنمية :

التي تتولى تدبير أمر تمويل الاستثمارات المخططة ، فتقوم لهذا الغرض باجتذاب الموارد المالية للدولة و المتمثلة على الخصوص في الجباية العادية ، و الإيرادات البترولية ، و سلفات البنك المركزي ، الموارد النقدية لكل من الصندوق الوطني للادخار و الاحتياط ، مؤسسات التموين ، و الحساب البريدي الجاري باعتبارهم المراسلين المفضلين للخزينة .

---

(1) عيسى مجبة : مرجع سابق ص 80 .

- حلقة البنوك الأولية :

التي يقوم كل بنك في إطارها بتمويل نشاط أو عدة أنشطة معينة كما رأينا ذلك من قبل .

و تشكل سندات الخزينة نقطة التمفصل بين الحلقتين كما يمكن ملاحظة ذلك من الشكل التالي (*) :

الشكل (*) يوضح علاقة و موقع البنك الوطني من الجهاز المصرفي و المالي :

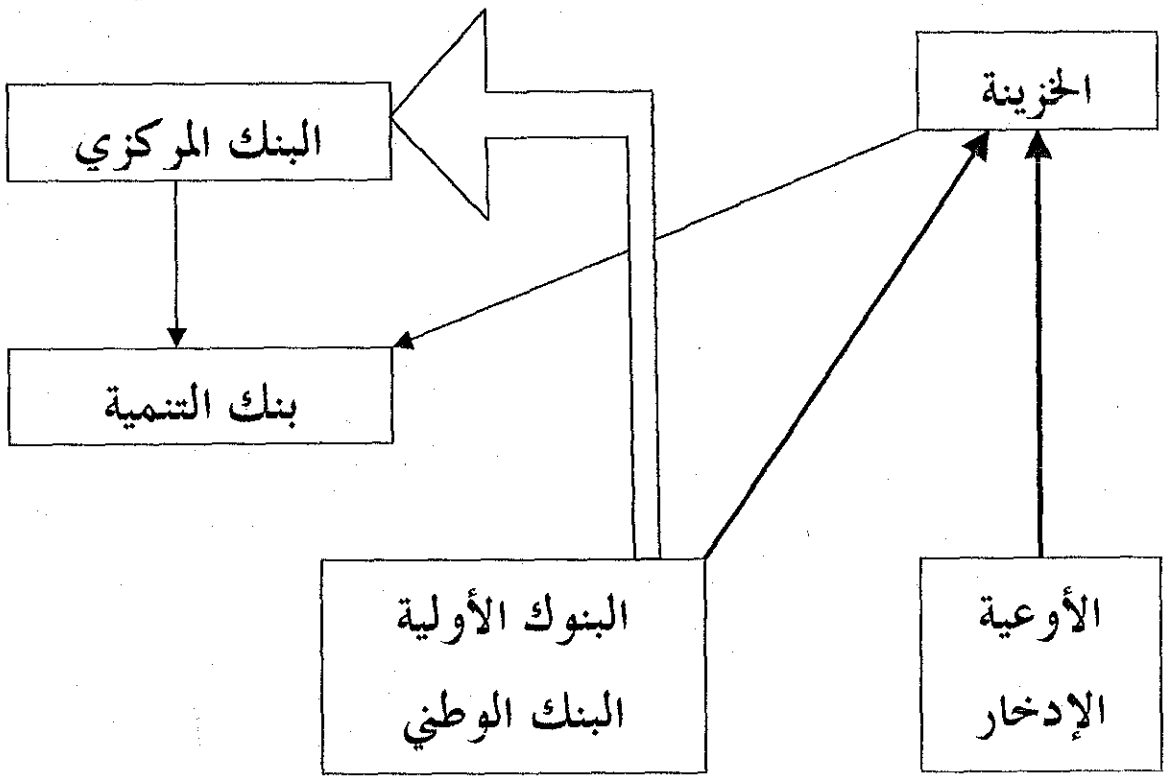

شراء سندات الخزينة

سلفات البنك المركزي للخزينة

قروض بنك التنمية (طويلة الأجل)

إعادة الخصم (قصير و متوسط المدى)

و ما يمكن ملاحظته كذلك هو أن عمل الحلقة الأولى يفصح عن منطق تخطيط للاقتصاد ، في حين أن عمل الثانية يتم عن ممارسة منطق اقتصاد السوق ، و في هذا الإطار ، فإن سياسة التمويل المنتهجة من طرف البنوك الأولية بما فيها البنك الوطني تتمثل أساسا في المفاضلة بين الاستثمارات التي تقترح على لدى وكالاتها من قبل المؤسسات العمومية و مشاريع الخزينة فتقوم بـــ :

- رفض المشاريع التي لا تدخل في دائرة اختصاصها .
- تمويل المشاريع وفق أولوية تستند إلى المعايير الربحية ، و قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته .

و تتمثل مشاريع الخزينة في السندات التي تودعها لدى البنوك و الأوعية الادخارية كتعبئة للمدخرات مقابل فائدة محددة ، و هذه السندات تعاملها البنوك معاملة المشاريع الاستثمارية التي تقترح عليها من قبل المؤسسات و الهيئات ، مع فارق بسيط يتمثل في وجود حد أدنى من السندات تكون البنوك ملزمة باقتنائه .

و لذا فإن البنوك عادة لا تقتني إلا الحد الإجباري ما عدا في حالة وجود فيض مالي لا يقابله مشاريع استثمارية مجزية و هي على كل حال قادرة .

هذه إذن السياسة العامة المنتهجة من طرف البنوك الأولية في تمويل النشاطات الموكلة لها . فهل هناك سياسة خاصة للبنك الوطني في تمويل الفلاحة ؟

I 2.3 سياسة البنك في تمويل الفلاحة :

إن المشبع للمراحل التي مر بها التمويل الفلاحي ، لا يمكنه أن يلمس معالم سياسة تمويل خاصة بالقطاع الفلاحي إلا ابتداء من العام 1971 حيث أصبحت تدخلات البنك الوطني تتم طبقا للسياسة المحددة من قبل السلطة العمومية المتعلقة بتمويل الاستغلال ، و الاستثمار للفلاحين .

و هذا بعد خضوع النظام المصرفي لمنظومة التخطيط ، و قد ترجم ذلك بالنسبة للفلاحة في :

- إدخال الإلزام بالتمويل : أي أن البنك يكون ملزما بتمويل الاستثمار حالما يتخذ قرار الاستثمار من قبل هيئة التخطيط .
- إلزام كل مؤسسة عامة فلاحية (و غير فلاحية) بالاعتماد لدى بنك .
- وضع معدلات فائدة تفضيلية لصالح الفلاحة .
- التمييز بين حساب الاستثمار و حساب الاستغلال .

و لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه الإجراءات التي كانت تبدو منطقية في نظر السلطة السياسية باعتبارها تصب في اتجاه بناء اقتصاد موجه و تستجيب لخصوصيات قطاع الفلاحة ، لم تمضم بسهولة من طرف إدارة البنك الوطني التي كانت لا تزال تفكر بمنطق اقتصاد السوق ، الأمر الذي جعل تجاوبها مع هذه السياسة "المفروضة" عليها ضعيفا لا يتعدى حدود القيام بالواجب و مما

ساعد على تكريس هذا الوضع ، الفراغ التشريعي الذي ميز السنوات الأولى [1] و المتمثل في عدم وجود نصوص رسمية تحدد بدقة و وضوح علاقة البنك الوطني بالوحدات الفلاحية ، حيث نجد أن النصوص المشتركة لوزارتي الفلاحة و المالية في هذا المجال اكتفت فقط بالإشارة إلى أن الهدف الرئيسي لسياسة التمويل هو تلبية كل الاحتياجات المالية للاستغلاليات الفلاحية .

I 4) موارد البنك في تمويل الفلاحة :

يعتمد البنك الوطني في تمويل الوحدات الفلاحية الإنتاجية و الخدمية في المنبع و المصب المرتبطة مباشرة بالنشاط الفلاحي على ثلاثة مصادر :

1 – موارده الخاصة : لتمويل الاستغلال بالقروض القصيرة الأجل و تمويل الاستثمار بالقروض المتوسطة الأجل .

2 – موارد الخزينة العامة : لتمويل الاستثمار بالقروض الطويلة الأجل .

3 – موارد البنك الجزائري للتنمية : لتمويل تجهيز هياكل كل الخدمات (الدواوين) و هكذا يلاحظ أن العبء الأكبر في التكوين الرأسمالي للقطاع الفلاحي ، يقع على عاتق الخزينة العامة للدولة من خلال تقديمها لقروض الاستثمار الطويلة الأجل و المساهمات النهائية (اعتمادات ميزانية التجهيز العام لتمويل البنية التحفية للفلاحة التي لا أمل في استردادها . بالإضافة إلى تحملها لخسائر مزارع القطاع الاشتراكي (القروض غير المسددة للبنك) .

I 5) نصيب البنك الوطني من الهياكل المصرفية :

إن التقرب من الزبائن و اتساع نطاق الخدمات التي يقدمها البنك تعتبر من الشروط الأولية لنجاحه في مهمته ، و البنك الوطني إدراكا منه لهذه الحقيقة و للمهمة الموكلة له في خدمة الفلاحة عمل على تعبئة وسائل بشرية و مادية معتبرة تمثلت على الخصوص في إقامة شبكة واسعة من الفروع و الوكالات و المكاتب مع محاولة تكييفها جغرافيا و تقنيا بحيث تستجيب لمتطلبات تمويل الفلاحة .

إن البنك الوطني منذ إنشاءه و إلى غاية 1982 [2] ظل يستحوذ على الجزء الأكبر من الهياكل المصرفية ، و رغم أن التطور النسبي كان لصالح القرض الشعبي ، و البنك الخارجي و بفضل أهمية البنك الوطني على المستوى الوطني و إمكاناته البشرية و المادية المتمثلة في

---

(1) المرسوم 73–195 الصادر في 1973/08/09 أول نص حدد بشيء من الدقة علاقة البنك بالوحدات الإنتاجية .

(2) ابتداء من النص الثاني من عام 1982 تم تحويل قسم من هياكل البنوك الثلاثة لصالح بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

"اقتناء و استخدام وسائل الإعلام الآلي في معالجة العمليات" . فاعتبر البنك الوطني الجزائري "أول بنك إفريقي و البنك الرابع عشر في العالم الثالث [1] .

و هكذا يمكن القول أن البنك الوطني كان من حيث هياكله و إمكاناته مؤهلا مبدئيا للتكفل بتمويل القطاع الفلاحي في مجمله .

المطلب الثاني :

I 1) موقع إدارة التمويل ضمن البنك الوطني :

إن البنك الوطني كما رأينا من قبل ليس متخصصا في تمويل الفلاحة فحسب ، و إنما يضطلع بتمويل نشاطات كثيرة تعود لقطاعات مختلفة ، و لذا فقد خصص قسما من أقسامه الثمانية المكونة لهيكله التنظيمي ، للتكفل بتمويل الفلاحة هو : إدارة تمويل الفلاحة **DIRECTION DU FINANCEMENT DE L'AGRICULTURE** و الهدف المحلي من إنشاءها هو الاقتراب من عالم الفلاحة للتعرف على خصوصية مشاكلها التمويلية و إيجاد الصيغة الملائمة لمدها بالقروض في الوقت ، و بالقدر اللازم لضمان حسن سير و تطور الإنتاج ، و تعتبر إدارة تمويل الفلاحة من أهم أقسام البنك نظرا لـــ :

- اتساع و أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني .
- هيمنتنا على الجزء الأكبر من نشاطات البنك ممثلا في جهود ما يزيد عن ثلث إجمالي المستخدمين.
- عدد الأقسام الفرعية التي تتكون منها و التي تكاد تشكل "بنكا داخل البنك" .

كما جاء على لسان أحد المسؤولين . و لذا سنتعرض فيما يلي أقسامها و وظائفها بالقدر الذي يسمح لنا بالتعرف على الدور الذي تقوم به و أثره على فعالية سياسة التمويل .

I 2) أقسام و وظائف مديرية تمويل الفلاحة :

تتكون مديرية تمويل الفلاحة من الأقسام الرئيسية التالية :

- مديرية الأخطار
- حافظة الأوراق المالية
- مديرية الإحصاء
- مكتب الدراسات الفلاحية

---

(1) من تقرير مدير التمويل الفلاحي بالبنك الوطني المقدم في ملتقى تسيير الاستغلاليات في **1981/11/12** .

تراها مناسبة كما يسهر على تحضير ملتقيات للوكلاء (مدير الوكالات) لشرح طرق العمل التي يجب اتباعها إزاء المشاكل المستجدة .

II – تقييم إدارة التمويل الفلاحي :

من خلال العرض السابق لأقسام و وظائف إدارة تمويل الفلاحة يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

أ– إن نشاطات إدارة التمويل الفلاحي ذات التأثير المباشر على فعالية سياسة التمويل محصورة عمليا في مديرية الأخطار ابتداء من استلام الغلاف المالي للقروض ، و توزيعه حسب الولايات و حسب القطاعات و المدة ، مرورا بتبليغ الأقساط إلى الوكالات و انتهاء بمتابعة تحقيقه من خلال مراقبة عمليات الصرف .

ب– اقتصار نشاط بقية الأقسام على تنفيذ الإجراءات الفنية الإدارية و المحاسبية ن و على نحو يفتقر كثيرا إلى الفعالية و التنسيق ، و تبدو هذه الملاحظة بوضوح كلما تعلق الأمر بطلب معلومات يشترك في إعدادها أكثر من قسم و هو ما لمسناه أثناء محاولاتنا الحصول على بيانات وافية حول حجم القروض و أنواعها و طبيعة النشاطات التي استفادت منها ... الخ .

حيث كانت المعطيات (حتى الرقمية منها) حول نفس الموضوع تختلف من قسم لآخر .

ج– الوجود الشكلي لبعض الأقسام بالرغم من الأهمية الظاهرة للوظائف المسندة إليها ، و يتعلق الأمر هنا حصرا بدائرة التحقيقات الاقتصادية ، و مكتب الدراسات الفلاحية فكلاهما لا يقوم بنشاطه إلا في القليل النادر ، و حتى النتائج التي يتوصلان إليها قلما يؤخذ بها كعنصر عند رسم سياسة التمويل لأنها تأتي دائما متأخرة مما يفقدها قيمتها ، و يرجع ذلك في اعتقادنا إلى طغيان الروح البيروقراطية التي تميل إلى التطبيق الآلي للإجراءات و المعايير التقنية ، الإدارية دون محاولة التكييف مع الأحداث و المستجدات ، و لعل مما يؤكد ذلك قلة الإمكانيات المادية و البشرية المخصصة لهذين القسمين (كما جاء على لسان أحد المسؤولين) و اللازمة للقيام بمثل هذه المهام .

د– لقد أدى هذا الوضع في ظل المركزية و الإصلاحات المتعددة لطرق و إجراءات التمويل ، كما سنرى في المبحث الثاني من هذا الفصل إلى جعل إدارة التمويل الفلاحي تفتقر إلى المرونة و الديناميكية التي يتطلبها العمل المصرفي عموما و تمويل الزراعة بشكل خاص الذي تشكل خصوصياته سببا رئيسيا يجعل معظم البلدان تخصص بنكا للتسليف الزراعي . و قد جاء إدراك هذه

الحقيقة متأخرا في الجزائر ، إذ لم يتجسد ذلك عمليا إلا في النصف الثاني من عام 1982 حيث تم إنشاء "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" [1] .

المطلب الثالث :

- طرق و إجراءات التمويل بين النص و التطبيق :

لا شك أن شروط إمداد المزارع بالقروض ، و الإجراءات الإدارية الفنية اللازمة لتنفيذها من العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا على فعالية سياسة التمويل لذا و في إطار البحث عن الأفضل عرفت الطرق و الإجراءات المعمول بها في منح القروض عدة إصلاحات و في جميع الحالات كانت هذه الطرق و الإجراءات تختلف حسب نوع التمويل "تمويل استغلال أو تمويل استثمار" من جهة و حسب الطبيعة القانونية للقطاع الممول (قطاع اشتراكي أو قطاع خاص ، من جهة أخرى) .

1) طرق و إجراءات تمويل الاستغلال :

بعد إصلاحات سنة 1975 أمام الوضع السائد سالفا الذي يبدو مقلوبا ، بدأ من الضروري إعادة النظر في طرق و إجراءات التمويل ، بما يكفل تحرير مبادرات مجموعات من العمال و المسيرين في المزارع و مشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم ، و اتخاذ القرارات التنفيذية داخلها تماشيا مع المبادئ الأساسية للتسيير في قطاع اشتراكي و في هذا الإطار جاء المنشور الوزاري المشترك رقم 406 الصادر في 1975/02/22 بإصلاحات تمثلت على مستوى سياسة التمويل في إدخال المبادئ و الإجراءات التالية :

أ- ضمان استقلالية أكبر في التسيير و منح المسؤولية الكاملة للوحدة الإنتاجية .

ب- إدخال الحوار المباشر بين مسؤولي المزارع و مسؤولي البنك .

ج- أخذ المعايير التقنية و البرامج الفلاحية باعتبار على سبيل الاستدلال فقط .

د- تدخل لجنة الدائرة للفصل في التباين بين تقريرات المزرعة و تقديرات البنك ، و قرارها ملزما لجميع الأطراف .

هـ- انتقال نقدية الصندوق الموضوعة تحت تصرف المزرعة .

---

(1) تأسيس بمرسوم رقم 82-106 صادر بتاريخ 13 مارس 1982 .

و- إمكانية تحويل استخدام مخصصات مركز تكالفي لتسديد مركز تكالفي آخر .

و تماشيا مع هذا الاتجاه أصبحت مخططات الزراعة ، التي على أساسها تحدد مخططات التمويل ، توضع من طرف أجهزة التسيير في المزارع ، و اقتصر دور المصالح الفلاحية الخارجية ، التي كانت تمارس وصاية بيروقراطية ضاغطة على المزارع على تقديم المساعدة الفنية و أحيانا مراقبة تماشي هذه المخططات مع المتطلبات الوطنية .

غير أنه إذا كان يظهر أن إصلاح 1975 من شأنه أن يجعل سياسة التمويل الفلاحي تتميز بالكمال ، فالواقع أن بعض المعطيات الظرفية ألفت الأثر الإيجابي الذي كان يمكن لهذا الإصلاح أن يأتي به منها .

1.1 بعد إصلاح 1978 :

لقد شكلت سنة 1978 على الصعيد الوطني بداية الشروع في عملية تقييم و مراجعة واسعة لمسار التنمية المخططة خلال العشرية المنصرمة قصد الوقوف على أسباب الاختلالات ، شملت جميع القطاعات و أسفرت عن سلسلة من الإجراءات الإصلاحية تنظيمية ، هيكلية .

في هذا الإطار جاء الإصلاح المتضمن إعادة تكييف شروط تمويل الاستغلال في القطاع الفلاحي الاشتراكي [1] و هكذا نجده قد ميز في تمويل الاستغلال بين :

- تمويل الحملات ، تمويل السلفات على العوائد .

أ- تمويل الحملات :

يجري تمويل حملات الحرث و البذر و التسميد ... الخ حسب دورتين من الإجراءات :

*** دورة إعداد مخطط التمويل الأولي :** و تتضمن ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى :

و فيها تقوم المزرعة أو التعاونية الإنتاجية بإعداد مخططات الإنتاج التقديرية بطريقة حرة ، بناء على ظروف الإنتاج بها و طبيعته ، و تقدير الاحتياجات المالية التي تراها لازمة لتحقيقها ، و تقديم طلب بذلك إلى وكالة البنك التي تقع في نطاقها الجغرافي .

---

(1) المنشور الوزاري المشترك رقم 295 الصادر في 22-10-1978 .

* المرحلة الثانية :

تقوم الوكالة بتدقيق المعطيات الواردة في مخططات الإنتاج ، و تحويلها إلى بيانات مبوبة تبويبا خاصا يتضمن معلومات وافية عن المساحة المزروعة و أنواع المزروعات و مردودية الهكتار نوع و عدد المواشي ، تعداد و تركيب اليد العاملة ... الخ .

* المرحلة الثالثة :

على ضوء المعلومات التي ترفعها إليها الوكالة تقوم مديرية تمويل الفلاحة بوضع مخطط تقديري لوضعية خزينة المزرعة (حسابها لدى البنك) و توقيتها لتحديد مبلغ القرض الذي يعادل الفرق بين إيداعات (إيرادات) المزرعة و مسحوباتها (نفقاتها) خلال الحملة .

و في الحالة التي تكون فيها النتيجة التقديرية للاستغلال سالبة يحيل البنك مخطط التمويل غير المتوازن إلى لجنة الدائرة مرفقا بالملاحظات ، في الوقت الذي يوحي للمزرعة المعنية بدراسة إمكانية تخفيض تكاليف الإنتاج في ظل فرضية أن ارتفاع التكاليف ، ناتج عن سوء استخدام عوامل الإنتاج .

2.1 دورة إقرار مخطط التمويل النهائي :

في جميع الحالات تبدأ المزرعة في السحب من قرض أولي لغرض تسديد نفقات الحملة (تجنبا لتأخر انطلاق الحملة) و في نفس الوقت تزود الوكالة أولا بأول بالمعلومات عن حالة التنفيذ الفعلي لمخطط الإنتاج فتقوم هذه الأخيرة بتحديد الانحرافات بين المخطط التقديري ، و ما هو جار فعلا في المزرعة ، و ترفع ذلك إلى مديرية التمويل التي تقوم على ضوء المعلومات الواردة إليها بوضع مخطط تمويل نهائي تشعر به المزرعة المعنية . و في حالة ما إذا تعذر عليها ذلك نتيجة نقص المعلومات أو عدم انطلاق تنفيذ مخطط الإنتاج ، فإنها تلجأ إلى اعتبار ، مستوى التنفيذ الفعلي مساويا لمتوسط الحملات الثلاث الأخيرة : أما التمويل الذاتي للحملات ، فيمكن للمزرعة أو التعاونية التي لها رصيد موجب في حسابها لدى البنك أن تستخدمه في تمويل الحملات كليا أو جزئيا دون اللجوء إلى القروض الموسمية .

و إذا رغبت في الحصول على مزيد من السيولة لتمويل خزينتها فإن موافقة البنك لا تتطلب أكثر من تقديم طلب بذلك .

و مما يمكن تسجيله على تمويل الحملات كما تقدم هو أن :

أن طول مسلك طلب التمويل بالإضافة إلى عدد الطلبات الكثيرة التي يتوجب على مديرية التمويل دراستها و البث فيها ، يتطلب غالبا مرور شهور قبل إقرار مخطط التمويل بشكل نهائي .

- إن الحرية الممنوحة للمزرعة في وضع مخطط الإنتاج يمكن أن تقيد عند تحويل معطيات المخطط إلى بيانات فنية و مراكز كلفة على مستوى الوكالة . أو عندما يطلب من المزرعة إعادة النظر في تكاليف الإنتاج التي عادة ما تنتهي بالتخلي عن جزء من النشاط بدل محاولة عقلنته .

- إن عدم إشعار المزارع بمراكزها المالية لدى البنك يجعلها تسلك نفس السبيل في بادية كل موسم (القيام بإجراءات طلب قرض للتمويل للحملات) في الوقت الذي قد يكون وضعها المالي يسمح لها بالتمويل الذاتي للحملة كليا أو جزئيا .

ب- تمويل السلفات على العوائد :

يمنح البنك على سبيل تمويل الاستغلال سلفات على العائد الصافي المتوقع ، بناء على طلب المزرعة أو التعاونية ، و السلفات على العوائد مخصصة أساسا لمواجهة أعباء اليد العاملة قبل توزيع عائد الاستغلال في نهاية الموسم ، و يتحدد مبلغ السلفة كالآتي :

- بالنسبة للمزارع التي يتوقع لها تحقيق نتيجة صافية موجبة (ذ ع) يكون مبلغ السلفة مساويا لـــ 60 % من النتيجة الصافية الاستغلال .

- النسبة للمزارع التي تظهر مخططاتها الإنتاجية نتيجة صافية ، تحتفظ بحقها في الاستفادة بالسلفة ، و إذا رغبت في الحصول عليها يكون مبلغ السلفة مساويا لـــ 60 % من متوسط النتائج الصافية للحملات الثلاثة الأخيرة .

1.2.1 تسديد قروض تمويل الاستغلال :

خلال كامل الفترة كان تسديد قروض تمويل الاستغلال يجري تلقائيا و بشكل موازي للإنفاق خلال الموسم حيث أن لكل مزرعة أو تعاونية حساب للاستغلال لدى البنك يسجل في جانب منه عمليات السحب التي تنجزها المزرعة مع تبيان أوجه الإنفاق و يسجل في الجانب الآخر عمليات الإيداع الناتجة عن تحويل أجهزة التسويق لمتحصلات بيع محاصيل المزرعة مع تبيان طبيعة المحصول .

2.2.1 تقييم تمويل الاستغلال في القطاع المسير ذاتيا :

فضلا عن الملاحظات الخاصة المتعلقة بفترة أو عملية ما (تمويل الحملات) هناك ملاحظات عامة حول تمويل الاستغلال في القطاع الاشتراكي نوجزها فيما يلي :

- ما دام قرار التمويل الذي يتخذ مركزيا من طرف مديرية تمويل الفلاحة يعتمد كليا على المعلومات التي ترفعها الوكالة فإننا نتساءل لماذا لا تحول الوكالة صلاحية اتخاذ القرار بعد تزويدها بمؤشرات محددة تستند عليها ، و هذا ربحا للوقت و حتى لا تبق مجرد أداة تنفيذية .

- انه لم يطرأ أي تغيير يذكر على صعيد تسديد القروض باتجاه اشتراك المزارع في تسيير مواردها المالية و إعداد موازاتها بالشكل الذي يناسبها ، طالما أن مواردها ما زالت توجه تلقائيا ، و دون علم المزرعة ، في أغلب الحالات ، لتسديد القرض ، و مما زاد في أبعاد المزارع عن ممارسة حقها في تسيير مواردها المالية و تحقيق التوازن المنشود ، نظام التسويق الذي يلزم المزارع بتوريد إنتاجها إلى أجهزة التسويق العمومية التي تقوم بتحويل إيرادات بيع المنتوج مباشرة إلى البنك . و كذا نظام التموين الذي يلزم المزارع بالتموين من الدواوين التي أنشأت خصيصا لهذا الغرض و التي تقوم هي بدورها باستبقاء حقوقها على المزارع مباشرة من البنك .

3.2.1 طرق و اجراءات تمويل الاستغلال في القطاع الخاص :

1-2-3-1- بعد نصوص 1978 :

على ضوء نتائج عملية تقييم مسار التنمية للعشرية 1967-1978 التي أكدت في المجال الفلاحي خطأ إغفال القطاع الخاص نظرا لأهمية و فشل محاولة استدراجه للاندماج في الثورة الزراعية ، ظهرت نصوص رسمية ، أكدت كلها على ضرورة الاهتمام بهذا القطاع حتى يلعب دوره في استراتيجية النهوض بالفلاحة [1] .

و هكذا تم التنصيص في مجال التمويل على تخفيف الشروط و تبسيط الإجراءات لتمكين الفلاحين من الوصول إلى القرض .

لذا سنحاول فحص التدابير المتخذة لتجسيد سياسة التمويل الجديدة و تقييم مدى استجابتها لطموحات الفلاحين في هذا القطاع .

أ- المستفيدون من القروض : ينص المنشوران رقم 246 و رقم 110 على أن القروض الموسمية و قروض الاستثمار مخصصة حسب أسبقيات إلى :

- الفلاحين و مربي الماشية المنخرطين في تجمعات تعاونية .
- الفلاحين و مربي الماشية المستغلين أفرادا تعاونية .

---

(1) المنشور الوزاري المشترك (الفلاحة ، المالية ، الداخلية) رقم 246 الصادر في 05-11-1978 .

و هذان الصنفان من الفلاحين يدرجان في قائمة ترسلها البلدية في بداية الموسم الفلاحي إلى : ممثلي البنك الوطني ، رئيس التعاونية الفلاحية البلدية المتعددة الخدمات **C.A.P.C.S.** مندوب الفلاحة البلدي ، ممثل الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين .

و ينبغي أن تجدد القائمة في بداية كل موسم بحيث تقضي الأشخاص الذين لا يمارسون نشاطا فلاحيا من الاستفادة من القرض ، و في حالة التقصير في إعداد القائمة المذكورة ، فإن الوصول إلى القرض يستوجب من طالب القرض ، تقديم شهادة تثبت أنه يمتهن نشاطا فلاحيا تسلم من طرف البلدية .

و متى توفر هذا الشرط الأولي ، هناك إجراءات إدارية ، تقنية مكملة :

ب- **تقديم مخطط الزراعة** : الذي يجب أن يتضمن تحديد مساحة و نوع المزروعات ، عدد و نوع الحيوانات ، عدد و نوع الأشجار المثمرة ... الخ . [1]

ج- **قيام البنك على مستوى الوكالة** : (قبل مرسوم **80/79** على مستوى المديرية العامة) بدراسة مخطط الإنتاج (الزراعة) المرفق بطلب القرض على أساس المعايير الزراعية الفنية التي تضعها وزارة الفلاحة ، و تزويد البنك بها في بداية كل سنة و الهدف من الدراسة هو :

- التأكيد من أن تنفيذ المخطط يحقق نتيجة إيجابية .
- تحديد مبلغ القرض اللازم لتنفيذ المخطط .
- توقيت القرض حسب مراحل دورة الإنتاج .

أما قرار منح القروض فإنه "يبقى من اختصاصات ممثلي البنك على أن تحتفظ اللجان المحلية بدور استشاري" كما ينص المنشور رقم **246** المذكور أعلاه .

د- **مراقبة تنفيذ القروض** : إن المراقبة المستندية **Sur pièces** إلزامية بالنسبة لكل النفقات المسددة على سبيل تنفيذ القروض الممنوحة للفلاحين ، و في حالة عمليات التموين أو الأشغال المنجزة من طرف مؤسسات غير تابعة للدولة و التي تستلزم تسديدا سواء عن طريق نظام التحويل أو بواسطة النقود السائلة فإن الفواتير المتعلقة بها يجب أن تكون مؤشر عليها من طرف المصالح التقنية المؤهلة قانونيا (مصالح المياه بالنسبة لأشغال الري مثلا) و لكن تأشيرة المصالح المذكورة التي تعتبر شوطا أوليا لكل تسديد ، لا تمنح من ممارسة الرقابة الميدانية **Sur places** التي ينص المنشور رقم

رقم 110 بشأنها "هذه الرقابة تظل مع ذلك اختيارية" [1] .

هـ- تعبئة القرض : إلى جانب الشروط و الإجراءات السابقة ، رأي البنك ابتداء من ربيع 1981 [2] إضافة شرط آخر تحت اسم "تعبئة القرض" بحجة أن وكالاته واجهت صعوبات في استيراد قروض تمويل الاستغلال الممنوحة لبعض الفلاحين و أن تحصيلها عن طريق العدالة معرض للاصطدام بقيود قانونية في غياب وثائق أخرى ، عدا الحسابات الجارية ، تثبت وجود ديون البنك على المدينين .

و تتضمن تعبئة القرض توقيع المقترض ورقة **Effet** من نوع **AG-12** مسحوبة عليه بمبلغ القرض ، و لا تتجاوز مدة استحقاقها ثلاثة أشهر قابلة للتجديد عن طريق طلبات تأجيل **Prorogation** من نوع **AG-15** تضم إلى ملف المقترض على أن تعاد إليه بمجرد استرداد البنك للقرض و ذلك في مدة أقصاها 18 شهرا من تاريخ التوقيع .

2) طرق و إجراءات تمويل الاستثمار :

1.2 طرق و إجراءات تمويل الاستثمار في القطاع الاشتراكي :

يجري تمويل الاستثمار في القطاع الاشتراكي بنوعين من المساهمات :

- تمويل بمساهمات مؤقتة **Financement par concours temporaires**
- تمويل بمساهمات نهائية **Financement par concours définitifs**

1.1.2 إجراءات التمويل بالمساهمات المؤقتة :

المساهمات المؤقتة : قروض واجبة السداد **Crédits remboursables** و قد مر تمويل الاستثمار بهذا النوع من القروض بمرحلتين :

تميزت الأولى بمركزية شديدة في توزيع القروض ، بينما تميزت الثانية بالتوجه نحو اللامركزية ، و في كلا الحالتين تقوم وزارة التخطيط (و قبلها كتابة الدولة للتخطيط) مع وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مال للقروض موزع حسب الولايات و حسب مجالات الاستثمار (عتاد ، ري ، حيوانات ...) يحول إلى اللجنة المركزية للقرض [1] على مستوى البنك الوطني ، حيث تبدأ سلسلة من الإجراءات قبل صدور قرار التمويل و التي تمارس تأثيرها على فعالية سياسة التمويل .

---

(1) المنشور رقم 110 الصادر في 03-06-1979 .

و قد امتدت إلى غاية 1973 [1] و فيها كان طلب التمويل يمر بمراحل و مستويات إدارية يمكن تصويرها بالشكل التالي :

*** المراحل التي يمر بها طلب تمويل الاستثمار ***

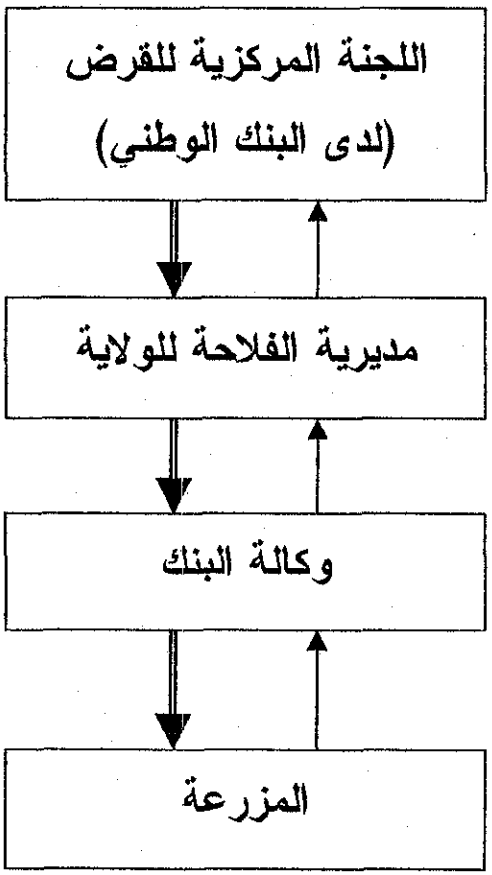

تحويل الطلب

إشعار بالقرض

---

(1) يرأسها ممثل البنك الوطني و تتشكل من ممثلي :

- مديرية الدراسات و التخطيط ومديرية المحاسبة لوزارة الفلاحة
- وزارة التخطيط (نيابة مديرية التنمية الريفية)
- وزارة المالية (مديرية الخزينة و القرض و التأمينات)
- البنك المركزي (مديرية مراقبة القرض)
- الاتحاد الوطني للعتاد الفلاحي (بصفة ملاحظ)

يتضح من الشكل :

- خضوع طلب التمويل لأكثر من اختبار تصفية و مراقبة :
- تعدد المستويات الإدارية التي يمر بها الطلب مما يؤدي إلى إطالة مدة الانتظار التي تنعكس في صورة نقص في التمويل ، لأن إشعار المزرعة بالقرض يأتي متأخرا ، مما لا يسمح لها باستعماله كليا أو جزئيا خلال نفس السنة فتضطر إلى القيام بنفس السلسة من الإجراءات لنفس الطلب في العام التالي ، لأن القروض التي لا تستخدم في عامها تعاد إلزاما إلى الخزينة العامة .

ب- مرحلة اللامركزية :

و قد استهدفت تحسين الفعالية في توزيع و استعمال القروض من خلال التعديلات التي أدخلت على الإجراءات السابقة و أهمها :

- إنشاء لجنة للقروض على مستوى الولاية [1] أسندت إليها مهمة دراسة طلبات المزارع و اتخاذ قرار منح القروض قبل تحويلها إلى اللجنة المركزية للقرض و مراقبتها و التأشير عليها . و تستطيع لجنة القرض للولاية على سبيل الاستثناء أن تطلب من اللجنة المركزية تعديلات في بنية برامج الولاية كأن تقترح إلغاء القروض غير المطابقة لاحتياجات المزارع أو زيادة الغلاف المالي المرصود لها .

- وجوب إعداد و صيانة الطلب من طرف مسيري المزارع بمساعدة ممثلي : البنك ، التعاونية الفلاحية للمحاسبة و التسيير ، مدير الفلاحة للولاية ، و هذا حتى لا توجه لجنة القرض للولاية اختلافا في تقدير احتياجات المزارع .

- تحويل المزرعة حق مواصلة استعمال القروض غير المستهلكة في سنة ما خلال السنوات التالية و ذلك بشكل تلقائي (إجراء دخل حيز التطبيق ابتداء من 1974) .

2.1.2 إجراءات التمويل بالمساهمات النهائية :

المساهمات النهائية : قروض لا أمل في استردادها ، و هذا النوع من التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير الفلاحة و التي لا تسمح ميزانيات المزارع بتحملها نظرا لضخامة تكاليفها و تغدر توزيعها ، مثل العمليات الخاصة بأشغال الري الكبرى و البحث العملي و استصلاح الأراضي ... الخ فتتكفل بها الدولة ، و يتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانية الدولة ، و لا بد لذلك من القيام بالإجراءات التالية :

– تقوم وزارة الفلاحة بتسجيل عدد من العمليات لإدراجها في مخطط التنمية ترسلها إلى وزارة التخطيط التي تقوم بدراسة و انتقاء أفضل الاستثمارات تبعا لأهداف التنمية و الإمكانات المالية كما تعرضها وزارة المالية ، و تقدمها سنويا في شكل اعتمادات الدفع ، اللازمة لتمويل العمليات المخططة ضمن ميزانية التجهيز .

و يتطلب استعمال هذا النوع من الاعتمادات المالية تدخل ثلاث أطراف :

الإذن بالصرف : **L'ordonnateur** (غالبا مدير الفلاحة للولاية)

و علية تعود صلاحية إعطاء الإذن لانطلاق أشغال المشروع ، حيث يقوم بتحرير وثيقة إدارية تبين الشروط التي التزمت بها الإدارة و المؤسسة أو الجهة التي تعهدت بإنجاز المشروع و وثيقة محاسبية يذكر فيها طبيعة و هدف و مبلغ العملية ، ترسل إلى المراقب المالي للحصول على التأشيرة التي على أساسها فقط يقوم محاسب الخزينة بصرف المبلغ .

المراقب المالي في الوزارة المالية : و يتمثل دوره في وجود ترخيص بالبرنامج الاستثماري ، و كفاية اعتمادات الدفع لتغطية تكاليف إنجاز البرنامج قبل إعطاء الموافقة بالصرف (التأشيرة) .

محاسب الخزينة : و يوجد على مستوى الولاية و هو مكلف باستلام و إدارة اعتمادات الدفع المحولة إليه من الخزينة العامة للدولة و الخاصة بتجهيز الوحدات الموجودة في نطاق الولاية .

3.1.2 تقييم تمويل الاستثمار في القطاع الاشتراكي :

يمكن أن نسجل على إجراءات التمويل بالمساهمات المؤقتة فضلا عن خضوع طلب التمويل لأكثر من اختيار تصفية و تعدد المستويات الإدارية التي يمر بها ، و التي تؤدي إلى إطالة مدة الانتظار قبل صدور القرار ، الملاحظات التالية :

أ– بالنسبة لمرحلة المركزية الشديدة :

إن تحديد الغلاف المالي كثيرا ما يثير خلافات حادة منشأها أن وزارة الفلاحة تسعى دوما إلى دفع مبلغ الغلاف المالي حتى تضمن تحقيق أهداف الإنتاج المخططة "في أحسن الظروف" .بينما ترى وزارة التخطيط أن تحديد الغلاف يجب أن يستند إلى نسب تنفيذ القروض في السنوات السابقة ، و هكذا يتحدد الغلاف وفقا لقوة المساومة و ليس للمتطلبات الحقيقية لتنمية القطاع .

– إن إعداد الطلب الذي هو مبدئيا من صلاحيات المزرعة ، يتم عادة من طرف ممثل الدائرة [1] الذي حسب درجة إلمامه باحتياجات المزرعة يأتي الطلب معبرا أم لا .

– إن اختيار الطلب من طرف مديرية الفلاحة للولاية ، يجري دائما في ظل فرضية استحالة تلبية جميع الطلبات ، مما يؤدي إلى إدخال تعديلات عليها تتخذ شكل اختزال أو حذف للطلب ، و هذا الإجراء من شأنه أن يتجاهل الاحتياجات الحقيقية للمزرعة و للفلاح المعني ، لأنه لا يقوم على أساس معاينة ميدانية لواقع هذه المزرعة .

– نظرا للعدد الضخم من الطلبات ، وعدم الإحاطة باحتياجات التجهيز في كل مزرعة ، فإنه من المستعبد أن يكون توزيع القروض من قبل اللجنة المركزية للقرض و لدراسة فنية و اقتصادية معمقة للطلبات .

ب– بالنسبة لمرحلة اللامركزية :

يلاحظ أن رغم التحسن الذي طرأ على سياسة توزيع القروض فإن بعض النقائص ظلت تقلل من فعاليتها و من ذلك :

إن تعدد و تنوع أعضاء اللجنتين بقدر ما هو مؤشر صحة من وجهة النظر الديمقراطية فإنه يطرح بعض المشاكل مثل : صعوبة الاجتماع (نظرا للالتزامات الوظيفية للأعضاء) و صعوبة الإجماع ، و ما ينجز عنها من تردد في دراسة الطلبات و تأخر في تنفيذ الإجراءات .

الطابع الشكلي : في تمثيل المزارع ، حيث ينوب عنها جميعا ممثل واحد يعين من قبل مدير الفلاحة للولاية ، و ليس من قبل أجهزة التسيير في المزارع .

ج– أما التمويل بالمساهمات النهائية ، فقد بينت التجربة أن كثرة الإجراءات و تعدد أطراف التدخل (الإذن بالصرف ، المراقب المالي محاسبة الخزينة) في ظل إدارة تميزت دائما بنقص الفعالية في التنفيذ و ضعف التنسيق كان – مع أسباب أخرى – وراء التأخر المزمن في انطلق و إنجاز المشاريع الاستثمارية المسجلة ، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الفعلية للإنجاز عن الاعتمادات المخصصة للمشروع ، الأمر الذي يجعل من الضروري لإتمام المشروع من إعادة تقييم التكاليف بإعداد بطاقة فنية جديدة للمشروع تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة ، و لكن قبول إعادة التقييم لا يتم دائما بسهولة .

---

(1) الدكتور : سليمان بدراني ، ص 219 **L'Agriculture Algérienne depuis 1966** .

المطلب الرابع :

1) آفاق التمويل الزراعي :

يعتبر تأسيس "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" في النصف الثاني من عام 1982 [1] دليل على إدراك السلطات العمومية لحقيقة اختلاف طبيعة التمويل الزراعي عن تمويل القطاعات الأخرى ، و من ثم خطوة أولى نحو التكفل بالمشاكل المالية لهذا القطاع الحيوي .

و إذا كان الوقت لا يزال مبكرا للحكم على مدى نجاح المؤسسة المصرفية الجديدة في إضفاء الفعالية المنتظرة على سياسة القرض باعتبارها إحدى الوسائل الأساسية في دفع و تطوير قطاع الفلاحة ، فإنه يمكن القول أن إنشاء بنك الفلاحة و منذ مباشرته مهامه المصرفية قد حمل معه بعض المؤشرات التي تسمح بتوقع تحسن في سياسة التمويل الزراعي .

و من هذه المؤشرات نذكر :

1.1 شمولية مجال تدخله :

حيث تنص المادة (4) من قانونه الأساسي أن البنك مكلف بضمان تمويل :

- هياكل و نشاطات الإنتاج الفلاحي
- الهياكل و النشاطات المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة و ما يلحقه .
- الهياكل و النشاطات الزراعية – الصناعية ذات الارتباط المباشر بقطاع الفلاحة .
- الهياكل و النشاطات الصناعية التقليدية في الوسط الريفي و هكذا لم يعد تمويل الزراعة يشمل مختلف جوانب القطاع الزراعي و مكوناته فحسب بل تعدى ذلك ليشمل الهياكل و النشاطات المرتبطة بتطوير عالم الريف ككل ، مما يسمح للبنك من خلال مهمته التمويلية أن يلعب دورا فعالا في جمع المعلومات الإحصائية التي تتعلق بالهياكل المالية و القيود التي تضغط على القطاع الزراعي ، و تقديم معطيات تفيد في إعداد و تنفيذ مخطط التنمية الزراعية – ريفية متكاملة – إذ من غير المعقول أن يتصور إمكان حدوث تنمية زراعية ناجحة بمعزل عن التنمية الريفية التي بينت الدراسات [2] أنها هي الضمانة الحقيقية لإيقاف الضمانة الحقيقية لإيقاف تيار الهجرة و مقاومة التخلي عن العمل في الزراعة .

---

(1) جاء تأسيس البنك حسب مسؤول في وزارة الفلاحة ، استجابة لطلب هذه الأخيرة المتكرر منذ السنوات الأولى للاستقلال .

(2) من بين الدراسات : الهجرة الريفية في الجزائر : لابن شنهو .

2.1 لامركزية تنظيم و عمل هياكله :

في إطار اللامركزية و بغية تقريب مصالح البنك من مختلف المستفيدين و رفع فعالية الخدمات المصرفية كما تنص على ذلك المادة الرابعة المذكورة أعلاه ، عمل بنك الفلاحة منذ تأسيسه على فتح أكثر من 200 وكالة و 30 فرعا موزعين عبر التراب الوطني حسب تركيز عدد الفلاحين ، و منح للوكالات كامل السلطة في اتخاذ القرار المتعلق بتمويل الاستغلال (منح القروض القصيرة الأجل) دون الرجوع إلى الإدارة المركزية كما يخص فيها تمويل الاستثمار تصنيف الوكالات و الفروع إلى ثلاثة أصناف أ ، ب ، ج حسب رقم الأعمال و حسب السلطة المخولة لها ، حيث خول للوكالة صلاحية اتخاذ قرار التمويل للقرض في حدود 220 ألف دج و للفروع صلاحية اتخاذ القرار للقروض في حدود 400 ألف دج أما ما زاد عن الحد الأخير فهو من صلاحيات الإدارة المركزية ، و يجري التفكير الآن في إنشاء مديريات جهوية "للبنك تخول لها صلاحية اتخاذ قرار للتمويل في 700-750 ألف دج .

و قد حددت مدة إشعار المستفيد بقرار القرض بـــ 15 يوما من تاريخ تقديم الطلب بالنسبة للقروض التي يتخذ قرارها على مستوى كل الوكالة و الفرع ، و بشهرين كحد أقصى بالنسبة للقروض التي يتخذ قرارها على مستوى الإدارة المركزية [1] .

3.1 توجيه الإنتاج :

إن البنك باعتباره أداة لتنفيذ السياسة الزراعية للدولة ، باشر ابتداء من 01 أكتوبر 1986 و بقرار من وزارة المالية صادر في 22-09-1986 سياسة جديدة للقرض ، حيث لم تعد الفائدة التي يتقاضاها مصدرا لتغطية نفقات تسيير القروض ، و تحقيق الأرباح فحسب ، بل قبل كل شيء أداة لتوجيه النشاط الزراعي وفق المخطط الوطني ، و هكذا أحسن معدل الفائدة على القروض الموجهة لتمويل الاستغلال الذي كان لغاية هذا التاريخ 4 % [2] .

فأصبح يتراوح بين 4,5 % و 6 % و ذلك حسب طبيعة النشاط أو الإنتاج **Selon la nature de spéculation** و في الوقت الراهن يخص الحد الأدنى لمعدل الفائدة (4,5 %) القروض الموجهة لتمويل إنتاج الحبوب بينما يخص الحد الأقصى (6 %) القروض الموجهة لتمويل إنتاج الدواجن .

---

(2) حسب نائب مدير التمويل ، فإن 4 % هو أدنى حد ، معدل فائدة يسمح بتغطية نفقات تسيير هذا النوع من القرض .

4.1 دعم و توجيه و مراقبة الاستثمار :

مساهمة منه في دعم الاستثمار و رفع الطاقة الإنتاجية للزراعة قام البنك برفع مبلغ القرض السنوي من 50 ألف دج في السابق إلى 250 ألف دج ، و ربط مساهمته في تمويل المشاريع بحجم رأس المال و طبيعته المشروع المواد تمويله ، حيث أصبحت مساهمته تصل إلى 90 % و 70 % و 50 % للمشاريع العادية التي يصل رأس مالها إلى 100 ألف دج و 500 ألف دج و أكثر من 500 ألف دج على الترتيب .

أما المشاريع المفصلة فتصل مساهمة البنك في تمويلها إلى 70 % من تكاليفها بالنسبة للإنشاءات الثابتة (المباني) و 100 % بالنسبة للتجهيزات مع سنتين إعطاء .

و يلاحظ في هذا المجال أن التعليمات المعطاة في الوقت الراهن لكل من البنك و لجان فحص طلبات القروض على مستوى الدوائر تقضي بإعطاء الأفضلية للقروض الخاصة بتمويل مشروعات تربية الدواجن ، تربية المواشي و استصلاح الأراضي ، و قد تجاوز البنك كذلك القاعدة التقليدية في الائتمان المصرفي التي تحدد معدل الفائدة حسب مدة القرض إلى ربطه ، زيادة عن المدة – بنوع المشروع (عادي أو مفضل) و طبيعة القرض (مخطط أو غير مخطط) .

و فضلا عن كون البنك لا يمول كقاعدة عامة إلا المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الوطني فإن تحرير **DEBLOCAGE** القروض لا يتم إلا بعد التأكد من انطلاق أشغال إنجاز المشروع (تجنبا للانحراف بالقروض عن وجهتها الأصلية) و اقترانها من استفاد الحد الأدنى لمساهمة المستفيد في التكاليف التقديرية للمشروع ، و ذلك بناء على وثائق إثباتية (فواتير) مع تحقيقات ميدانية يقوم بها أعوان وكالة البنك بمعدل مرة كل ستة (06) أشهر على الأقل [2] و كل انحراف بالقروض يستتبعه تجميد التمويل و وجوب الأداء الفوري للأموال المستعملة .

5.1 مرونة و تنوع مصادر التمويل :

بالنسبة للقروض الموجهة لتمويل الاستغلال ، لم يطلب البنك حتى الآن أي ضمان ، كما أن قصر مدة هذا النوع من القروض (18 شهرا على الأكثر) جعلت البنك يعتمد في تمويلها على ودائع

---

(1) منشور وزاري مشترك رقم 925 مؤرخ في 08-09-1982 .

(2) هذه الإجراءات الضمانية استوحاها البنك من المنشور 925 المذكور أعلاه .

زبائنه التي تعتبر ملائمة سواء من حيث حجمها أو مدتها ، كما لم يواجه إلى حد الآن أي صعوبة في استردادها .

أما لتمويل الاستثمار فإن البنك يطلب ثلاثة أنواع من الضمان :

- رهن التجهيزات موضوع القرض : فمنذ استلام التجهيزات بشكل نهائي تصبح تلقائيا موضوع رهن لفائدة البنك .

- التأمين على الحياة و العجز : إذ يجب على المستفيد بالقرض التصرف فيه أن يسجل تأمينا على النمط المذكور لصالح البنك ، بمبلغ يساوي على الأقل مبلغ القرض .

- التأمين على إضرار المباني : حيث يجب على المستفيد بالقرض أن يوقع بوليسية تأمين لفائدة البنك يضعها لدى شباكه في حدود شهر من تاريخ إنجاز المباني موضوع القرض على ألا يقل رأس المال المؤمن عليه عن القرض الممنوح [1] و الملاحظ في هذه الضمانات أنها تالية و ليست سابقة لقرار التمويل مما لا يؤثر سلبا على انطلاق إنجاز المشاريع .

و قد ظل البنك يعتمد في تمويل القروض المتوسطة و الطويلة الأجل على موارد الخزينة العامة للدولة ، لأن طبيعة الودائع التي كان يستلمها (لا تتجاوز مدتها 36 شهرا) لم تكن تسمح بتمويل هذا النوع من القروض ، و لكن ابتداء من شهر فبراير 1985 قام البنك بمبادرة تمثلت في طرح سندات للاكتتاب العام لمدة 05 سنوات و التي سمحت له في نفس الوقت الشروع في منح قروض متوسطة الجل (2-5 سنوات) لتمويل مشاريع غير مخططة ، و هي موجهة أساسا لشراء العتاد ، و يعتبر هذا الإجراء – حسب البنك – انفتاح على الواقع ذلك أن التجربة بينت أن بعض الفلاحين استطاعوا بطرقهم الخاصة الحصول على أنواع من العتاد خصوا الجرارات و المضخات لم تكن مبرمجة في المخطط الوطني .

---

(1) هذه الإجراءات الضمانية استوحاها البنك من المنشور 925 المذكور أعلاه .

المطلب الخامس :

- توزيع الوسائل المالية و الاختلال المزمن :

لقد أجمع كثير من الباحثين في مشكلة التنمية الاقتصادية على أن وفرة الموارد المالية تعتبر من أهم مقوماتها ، و ذهبوا إلى أنه إذا توافر رأس مال أمكن تهيئة باقي المقومات اللازمة لانطلاق عملية التنمية ، لأن هذه الأخيرة إنما تتمثل في رفع الإنتاج و زيادة الدخل الوطني مما يستلزم بالضرورة زيادة الاستثمار و رفع معدل تكوين الرأسمالي ، الأمر الذي يحتاج أولا و قبل كل شيء إلى تمويل [1] و إذا كنا لا نشك في أهمية الموارد المالية لتنفيذ الخطط الإنمائية فإن نجاح التنمية يبقى في اعتقادنا مرهون أكثر بحسن توزيع و استعمال الموارد الاقتصادية و المالية ، سواء فيما بين القطاعات ، أو داخل كل قطاع ، بما يكفل الانسجام و التوازن في هيكل الاقتصاد الوطني على المدى البعيد ، و تحقيق الأهداف التي يقررها المجتمع .

و من هذا المنظور نحاول في هذا المبحث تحليل الموارد المالية و أثره المحتمل على تطور القطاع الفلاحي ، و ذلك على مرحلتين :

- توزيع و استخدام الوسائل المالية فيما بين القطاعات .
- توزيع و استخدام الوسائل المالية داخل القطاع الفلاحي .

1) توزيع و استخدام الوسائل المالية فيما بين القطاعات :

نميز هنا بين نوعين من التوزيع : التوزيع الأولي ، التوزيع المعدل .

1.1 التوزيع الأولي للوسائل المالية :

و نقصد به تخصيص الاعتمادات المالية كما يظهر في بداية فترة المخطط ، و بالرجوع إلى مخططات التنمية التي أنجزت خلال الفترة محل الدراسة نجد أن نصيب الفلاحة من الاعتمادات المالية المرصودة لكل مخطط مقارنة بالصناعة كان ضئيلا على طول فترات التخطيط كما يظهر من الجدول التالي :

تطور نصيب الفلاحة من الاعتمادات المقررة في مخططات التنمية

المخطط / القطاع	الرباعي الأول		الرباعي الثاني		الخماسي	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الفلاحة	4	14,4	12	10,9	24	6
الصناعة	12,4	44,7	48	43,6	154,2	38,5
مجموع الاقتصاد	27,7	/	110,2	/	400,6	/

- المصدر ح.ج.ت.و/تقييم مخططات التنمية 1983 ص 92 .

و بالرغم من أن حجم الاعتمادات الفلاحية قد تضاعف ست مرات بالقيمة المطلقة فيما بين المخطط الرباعي الأول و المخطط الخماسي فإن توزيع الاعتمادات المالية على هذا النحو لم يكن في الحقيقة في صالح الفلاحة ، ذلك أن حصتها النسبية قد انخفضت من 14,4 % إلى حوالي 6 % و لو اقتصر انخفاض نصيب الاعتمادات المالية المخصصة للفلاحة على فترة المخططين الرباعيين لكان يمكن إلى حد ما قبول ذلك لأنه ينسجم مع نموذج التنمية الذي اعتمد في هذه الفترة ، و الذي أعطى أولوية مطلقة لقطاع الصناعة . و لكن استمرار هبوط الحصة النسبية للفلاحة في المخطط الخماسي الذي وصف بأنه تصحيح للإختلالات التي أفرزها تطبيق المخططات السابقة باتجاه استدراك العجز المسجل في القطاعات التي اعتبرت متأخرة كالفلاحة يثير التساؤل حول مدى تطابق القرارات الاقتصادية مع التصريحات السياسية .

2.1 التوزيع المعدل للوسائل المالية :

كثيرا ما يحدث أن تظهر معطيات جديدة خلال فترة تنفيذ المخطط تؤدي إلى إعادة تقييم تكاليف المشاريع المسجلة قبلا في المخطط كما يحدث عندما يتضح أن التقديرات الأولية للتكاليف كانت دون التكاليف الفعلية ، سواء بسبب سوء التقدير أو بسبب ارتفاع الأسعار ، أو إلى إدراج مشاريع جديدة استجابة لحدوث وفرة مالية لم تكن متوقعة كما حدث عام 1974 على إثر ارتفاع أسعار البترول .

هذه التعديلات التي تعكسها سنويا ميزانية الدولة تجعل حجم و بنية النفقات الاستثمارية في

نهاية فترة المخطط لا تساوي بالضرورة حجم و بنية الاعتمادات المالية المقررة في بداية الفترة ، و هو أمر طبيعي يتماشى مع مرونة الخطة ، و لكن قد يجري التعديل في بنية الاستثمارات المقررة على نحو يؤدي إلى إحداث اختلال فيها أو تعميق اختلالات أصلية بها ، و هذا ما حدث فعلا في حق القطاع الفلاحي كما يظهر في الجدول التالي :

تطور نصيب الفلاحة من الاعتمادات الاستثمارية

الاعتمادات / الفترة	النهائية			المؤقتة			المجموع		
	مجموع الاعتمادات	اعتمادات الفلاحة	%	مجموع الاعتمادات	اعتمادات الفلاحة	%	مجموع الاعتمادات	اعتمادات الفلاحة	%
الرباعي الأول	12,9	1,5	11,6	21,4	2,6	12,1	34,3	4,1	12
الرباعي الثاني	35,8	3	8,4	70,6	5	7,1	106,4	8	7,5
1978/ 1979	30,6	1,9	6,2	90,3	4,6	5,1	120,9	6,5	5,4
الخماسي	191,6	5,5	2,9	280,9	13,2	4,7	472,5	18,7	4

– المصدر : قوانين المالية للسنوات المعنية (الأرقام مقربة) .

فبينما انتقل الرقم القياسي للمتوسط السنوي لحجم الاعتمادات الكلية من 100 خلال المخطط الرباعي الأول إلى 1102 خلال المخطط الخماسي ، فإن الرقم القياسي للمتوسط السنوي لحجم الاعتمادات الفلاحية ، انتقل من 100 إلى 365 ، و هذا يعني أن التعديل في توزيع الاعتمادات المالية كان يتم دائما لصالح القطاعات الأخرى و بدرجة أقل لمصالح الفلاحة ، و بالتالي يؤدي إلى توسيع الفجوة الابتدائية الموجودة بين قطاع الفلاحة و باقي قطاعات الاقتصاد الوطني .

و فضلا عن ذلك فإن النصيب الضئيل و المتناقص لنفقات الاستثمار في الفلاحة يؤكد بوضوح التباين الموجود بين ضخامة المهام المنوطة بقطاع الفلاحة ، التي تعرفنا عليها في الفصل الأول ، و الوسائل المالية المحدودة المخصصة له ، و بالتالي يفسر و لو جزئيا ضعف معدلات إنجاز الأهداف به .

و تتأكد ضآلة الإمكانات الممنوحة للفلاحة أكثر فأكثر كلما انتقلنا من مستوى التخطيط إلى مستوى التنفيذ حيث نجد أن الاستثمارات المحققة في قطاع الفلاحة لا تشكل إلا جزءا ضئيلا من مجموع الاستثمارات المحققة كما يبدو ذلك جليا من خلال الجدول :

الوحدة : 10^9 دج

الفترات	الرباعي الأول		الرباعي الثاني		الخماسي	
الاستثمارات	ممنوحة	محققة	ممنوحة	محققة	ممنوحة	محققة
استثمارات كلية	68,6	36,3	313,7	121,2	458,2	344,8
استثمارات كلية	5,6	2,9	16,7	5,8	20,8	13,8
% للاستثمارات الفلاحية	8,2	8	5,3	4,8	4,5	4

المصدر : الأرقام الخاصة بالمخططين الرباعيين

NADIR M.T : L'Agriculture dans la planification en Algérie du 1967 à 1977 - O.P.U ALGER 1982 Page 287.

و إذا كانت معطيات الجدول تدعم الحجة التي ما فتئت الجهات الرسمية تقدمها لتبرير ضآلة الاعتمادات المخصصة للفلاحة ، و القائلة بأن طاقتها الاستيعابية ضعيفة ، فإن العمل باستمرار في سياسة تخصيص اعتمادات قليلة لأن طاقة الاستيعاب ضعيفة تؤدي إلى تكريس حالة الضعف في حين أن المنطق السليم كان يقتضي البحث عن الأسباب التي جعلت القطاع الفلاحي لا يحقق إلا جزءا ضئيلا من الاستثمارات المخصصة له ، و في هذا المجال فإننا نعتقد – بعد استبعاد احتمال أن يكون قطاع الفلاحة قد بلغ درجة التشبع من التجهيزات – إن ضعف نسب تحقيق الاستثمارات يعود إلى أسباب عديدة أهمها :

- الطابع المركزي لتوزيع الاعتمادات على مجالات الاستثمار ، الذي لا يستطيع أن يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفعلية لكل مزرعة .
- غياب برنامج متعدد السنوات الاستثمارات .
- إقصاء القطاع الخاص لسنوات من الاستفادة بقروض الاستثمار بالرغم من حاجته الماسة إليها و ارتفاع طاقته الاستيعابية للاستثمارات .

هذا بالإضافة إلى الأسباب العامة التي مست جل القطاعات و التي كان مفعولا أشد تأثير على قطاع الفلاحة و المتمثلة في نقص مؤسسات الإنجاز و صعوبة التموين بعوامل الإنتاج ، و ميل سياسة التنمية المنتهجة إلى تفضيل القطاعات التي تتميز بسهولة التوصل إلى الطاقات الخارجية ، و اختيار الاستعمالات التكنولوجية البالغة التطور [1] .

2) توزيع و استخدام الوسائل المالية داخل القطاع الفلاحي :

1.2 توزيع و استخدام الوسائل المالية الموجهة للاستغلال :

مر توزيع و استخدام القروض المخصصة لتمويل الاستغلال في كلا القطاعين الاشتراكي و الخاص بفترتين ، كان منهما مميزات خاصة . غطت الفترة الأولى سنوات المخططين الرباعي الأول و الثاني ، و السنوات خارج المخطط (1978-1979) و غطت الفترة الثانية سنوات المخطط الخماسي الأول .

1.1.2 توزيع و استخدام الوسائل المالية الموجهة للاستغلال في القطاع الاشتراكي :

أ- تعتبر الروض المخصصة للاستغلال من حيث المبدأ مصدر تمويل تكميلي للموارد الخاصة ، و من ثم فإن مبلغ القرض يتحدد كفرق بين نفقات الاستغلال المتوقعة للموسم و الإيرادات التي تنتظر المزرعة أو التعاونية تحقيقها خلال نفس الموسم ، و قد قدرت القروض التي قدمها البنك الوطني خلال المخططين الرباعيين الأول و الثاني لكل من مزارع قطاع التسيير الذاتي مبينة في الجدول التالي :

الأرقام الخاصة بالمخطط الخماسي **MPAT : Rapport sur l'exécution du P.Q 80/84 Page 39** .

تابع للجدول في ص السالفة الذكر .

(1) و.ت.ت.ع : مشروع المخطط الخماسي **1980-1984** ص **08** .

تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكي خلال الفترة 1970-1977

الوحدة : (مليون دج)

السنوات	قطاع التسيير الذاتي		
	النفقات	القروض	النسبة المئوية %
1970	1.184,3	926	78
1971	1.292,0	880	68
1972	1.508,0	962	64
1973	1.577,1	1.005	64
مج مج1	5.561,4	3.773	68
1974	1.680,6	988	59
1975	1.600,9	1.076	67
1976	1.756,3	907	52
1977	1.863,8	1.152	62
مج مج 2	6.901,6	4.123	60

يتضح من خلال تحليل معطيات الجدول أن :

وحدات الإنتاج في القطاع المسير ذاتيا لم نكن نستطيع إكمال الدورة الإنتاجية إلا للجوء إلى الاقتراض لتغطية نفقات التسيير ، و هكذا قول القرض عندها من مصدر تمويل تكميلي إلى مصدر تمويل أساسي ، حيث كانت نسبة مساهمة في تغطية النفقات تقدر بـــ 68 % ، 62 % خلال المخططين الأول و الثاني على الترتيب .

أيضا ظل هذا الأخير (القطاع الاشتراكي) ظل عاجزا عن إفراز الموارد المالية اللازمة لتمويله الذاتي و ذلك في اعتقادنا يرجع إلى ضعف نمو الإنتاج و نظامي الأسعار و التسويق اللذان مكنا أجهزة الخدمات في المنبع و المصب من الاستحواذ على جزء من القيمة المنتجة من جهة ، و ارتفاع تكاليف الاستغلال من جهة أخرى ، حيث يبرز تحليل هيكل التكاليف أن بند اليد العاملة وحده كان يمثل 62 % من مجموع النفقات [1] و هذا يفسر بقلة الرشادة في استخدام اليد العاملة من جهة و بالزيادة المتتالية في الحد الأدنى للأجر الفلاحي المضمون : من جهة أخرى .

MARA /D.G.F.P. Rapport du séminaire sur la gestion des exploitations agricoles année 1981. Page 66.

ب- في الفترة (1980-1997)

عرف القطاع الاشتراكي في هذه الفترة تحولين هامين كان لها تأثير على توزيع و استعمال القروض ، تتمثل الأولى في إعادة هيكلة و دمج المزارع المسيرة ذاتيا و تعاونيات الثورة الزراعية في قطاع واحد **Domaine agricole socialiste** أما الجانب الثاني أو التحول الثاني : فمس جانب التمويل ، حيث لم يعد مبلغ القرض يتحدد في بداية الموسم الفلاحي كفرق بين النفقات المتوقعة و الموارد الخاصة للمزرعة ، نظرا لما يتطلبه إعداد و إقرار مخطط التمويل من وقت قد يؤخر انطلاق حملة الحرث ، فضلا عن العجز المالي المؤمن لمعظم المزارع و لذا فقد تقرر أن تقوم كل مزرعة منذ انطلاق أشغال الموسم الفلاحي بها بتسديد جميع نفقاتها ، بالسحب من حساب استغلال يفتح لها لدى الوكالة القريبة منها ، على أن يشكل مجموع المبالغ المسحوبة في نهاية الموسم قرضا ، و لذا فإنه يمكن الوصول إلى معرفة قدرة القطاع على التمويل الذاتي للاستغلال بمقارنة حجم القروض (المبالغ المسحوبة) خلال الموسم بحجم الإيرادات لنفس الموسم و التي يصورها الجدول التالي :

تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكي خلال الفترة 1980-1985

الوحدة : (مليون دج)

	1980/1979	1981/1980	1982/1981	1983/1982	1984/1983	1985/1984
القروض	4772	5439	6610	6821	6416	8725
الإيرادات	3722	3514	3582	4583	4427	6988
التمويل الذاتي %	78	65	56	67	69	80

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بغض النظر عن العجز المالي المزمن الذي أصبح يشكل سمة أساسية تميز القطاع الاشتراكي الفلاحي في مجموعه ، فإنه من الواضح إذا قارنا بين الفترتين (1970-1979) – (1980-1984) أن ظروف القطاع قد تحسن خلال فترة المخطط الخماسي و هذا ما يترجمه ارتفاع قدرته على التمويل الذاتي من 32 % و 38 % خلال المخططين الرباعيين الأول و الثاني على الترتيب إلى 69 % المخطط الخماسي .

2.1.2 توزيع و استخدام الوسائل المالية الموجهة للاستغلال في القطاع الخاص :

في الفترة 1980-1984 :

يمكن القول أن سياسة التمويل الزراعي في هذه الفترة قد أولت القطاع الخاص الاهتمام الذي طالما افتقده ، و إن الإجراءات المتخذة في هذا المجال ابتداء من سنة 1978 قد أعطت بعض النتائج المشجعة على مستوى تطور حجم القروض الذي استفاد بها كما يظهر من الجدول التالي :

تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 1980-1984

الوحدة : (مليون دج ، شخص)

	1980/1979	1981/1980	1982/1981	1983/1982	1984/1983	1985/1984
مبلغ القروض	131	141	138	172	259	473
عدد المستفيدين	15327	12322	10025	9213	12970	36356

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية

و هكذا فإن الرقم القياسي المتوسط حجم القروض السنوي انتقل من 100 خلال المخطط الرباعي الأول إلى 453 خلال المخطط الخماسي ، كما ارتفع المتوسط السنوي لمبلغ القروض لكل مستفيد من حوالي 758 دج إلى حوالي 13708 دج . و لكن رغم هذا التطور المسجل على مستوى الكتلة المالية الموزعة ، فإن عدد المستفيدين يبقى ضعيفا سواء قارناه بعدد الفلاحين في هذا القطاع (700 ألف فلاح) أو بالهدف الذي حدده بنك الفلاحة و التنمية الريفية و المتمثل في الوصول إلى التعامل مع 100 ألف فلاح في نهاية المخطط الخماسي و يعتقد أن ذلك يعود إلى سببين رئيسيين : أولهما الجفاف الذي استمر خلال السنوات الأخيرة إلى غاية 1997 مما جعل الفلاحين يحجمون عن التوسع في نشاطاتهم الزراعية و يبيعون جزءا من مواشيهم (يؤكد ذلك ارتفاع معدل الذبح في السنين الأخيرة المذكورة) . خشية استمرار الجفاف و ارتفاع خسائرهم .

أما السبب الثاني : فيمكن حصره في عدم استقرار شروط و إجراءات منح الائتمان و ترقب ظهور المؤسسة المتخصصة في تمويل الفلاحة ، التي أكدت عليها اللجنة المركزية للحزب في دورتها

الثالثة (ماي 1980) مما ترتب عنه تردد الفلاحين في الإقبال على طلب القروض ، و لعل في ارتفاع عدد المستفيدين إلى 58862 فلاحا خلال الموسم 1979/1978 على إثر الإعلان عن الإجراءات الجديدة الرامية إلى تسهيل الوصول إلى القرض ثم انخفاضه إلى 15327 في الموسم التالي 1980/1979 دليل على ذلك ، فالقضية إذن تتعلق باهتزاز ثقة الفلاحين في مؤسستهم المالية ، و هي الثقة التي يحاول البنك الفلاحي منذ تأسيسه العمل على توطيدها .

3.2 توزيع و استخدام الوسائل المالية الموجهة للاستثمار :

يكتسي هذا النوع من الوسائل المالية أهمية خاصة نظرا للدور الذي تلعبه في تطوير القطاع الزراعي و مضاعفة وسائله الإنتاجية الضرورية لمضاعفة إسهاماته الإنتاجية في تموين السكان بما يحتاجونه من الغذاء ، و بالرغم من النزعة المائلة إلى انخفاض الحصة النسبية للاستثمارات الفلاحية فإن البقايا الواجب إنجازها **Les restes à réaliser** المسجلة في نهاية 1978 كانت تفوق 6,5 مليار دج و لم يؤد تنفيذ المخطط الخماسي إلى انقلاب هام في هذا المجال بالرغم من أن نسبة الإنجاز على المستوى المالي تميزت بتزايد طيلة السنوات (1980 إلى 1983) (45 ، 52 ، 54 ، 76 %) [1] حيث شكلت البقايا الواجب إنجازها في نهاية 1983 ما يعادل 05 مليارات من الدنانير و هي تمثل ما يزيد عن سنتين من الإنجاز على أساس متوسط الإنجاز للسنوات الأربع المنصرمة ، يضاف إلى ذلك أن الاستثمارات المحققة رغم ضآلتها لم تستفد بها دائما المزارع و التعاونيات الإنتاجية ، بل أن القسط الأكبر منها كان يذهب لصالح هياكل المحيط الزراعي كما يتضح من خلال المقارنة بين حجم القروض المحققة في القطاع الفلاحي ككل و تلك المحققة في مزارع و تعاونيات الإنتاج للقطاعين الاشتراكي و الخاص .

1.3.2 توزيع و استخدام الوسائل المالية الموجهة للاستثمار في القطاع الاشتراكي :

عرف حجم القروض الاستثمارية الممنوحة لمزارع و تعاونيات الإنتاج نموا مطردا على فترات التخطيط ، و هو ما يتماشى مع السياسة الزراعية المعلنة و الرامية إلى تحديث القطاع الزراعي بما يكفل له رفع الإنتاج و تحسين الإنتاجية ، فإن تحقيق الاستثمارات ظل دائما دون المستوى المرغوب لا سيما خلال فترة المخططين الرباعيين التي تميزت بـــ :

BNEDER : 1ère Evaluation du P.Q 80/84 Rapport Page 56 .

- الإفراج : DEBLOCAGE

المتأخر عن القروض الموزعة بسبب تعدد و ثقل الإجراءات الإدارية و التقنية .

- التفاوت بين الأهداف السنوية المحددة و الوسائل المالية المرصودة لإنجاز برنامج الاستيراد ، خاصة بالنسبة لشراء العتاد و التجهيزات و ماشية التوالد .

- نقص تعبئة قدرات الإنجاز الداخلية و الخارجية للقطاع الفلاحي الذي وجد نفسه في منافسة غير متكافئة مع القطاعات الأخرى على وسائل الإنجاز .

- أما خلال فترة المخطط الخماسي فقد أدت المرونة التي أدخلت على سياسة التمويل و التي اقترنت بوفرة نسبية في وسائل الإنجاز المحلية إلى تحسين ملحوظ في معدل تحقيق الاستثمارات كما يتضح من الجدول الآتي :

تطور قروض الاستغلال الممنوحة و المنفذة في القطاع الاشتراكي

الوحدة : (مليون دج)

المخطط / القروض	الرباعي الأول	الرباعي الثاني	الخماسي
أ- ممنوحة	1770,7	4394,4	4833
ب- منفذة	990	2223,8	3479
ب/أ X 100	56	51	72

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية

2.3.2 توزيع و استخدام الوسائل المالية الموجهة للاستثمار في القطاع الخاص :

لقد تميزت سياسة الدولة اتجاه القطاع الخاص بتردد تجلى في تذبذب حجم القروض الممنوحة له من فترة إلى أخرى حيث انخفضت أثناء فترة المخطط الرباعي الثاني إلى نحو ربع ما كانت عليه في فترة الرباعي الأول ، قبل أن تتضاعف أثناء فترة المخطط الخماسي بنحو 4 مرات ، رغم ضعف مستوى التجهيز في هذا القطاع الذي يتطلب استثمارات هامة لتطويره ، يتعذر على الفلاحين تحقيقها اعتمادا على إمكانياتهم الذاتية ، مما يستوجب مساعدة الدولة لهم خصوصا و أن أهمية القطاع

الزراعي الجزائري لم يعد يرقى إليها الشك ، كما أنه يتمتع بقدرة فائقة على تحقيق الاستثمارات إذ باستثناء فترة المخطط الرباعي الثاني ، التي اتسمت بتردد الفلاحين بعد مرحلة تحديد الملكيات العقارية في إطار الثورة الزراعية ، و انصراف اهتمام الدولة الكلي نحو تعاونيات الثورة الزراعية ، لم تنخفض نسبة تحقيق الاستثمارات لديه عن 80 % كما يتضح في الجدول التالي :

تطور قروض الاستثمار الممنوحة و المنفذة في القطاع االخاص

خلال الفترة 1970-1987

الوحدة : 10^6 دج

المخطط / القروض	الرباعي الأول	الرباعي الثاني	الخماسي
أ- ممنوحة	260	160	965
ب- منفذة	208,5	54,6	783
ب/أ X 100	80	34	81

المصدر : الأرقام الخاصة بالمخططين الرباعيين : الدكتور سليمان بدراني **OP.CIT Page 218** .

المصدر : المخطط الخماسي : بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

إن خلاصة الأرقام بالنسبة لمجموع القطاعين تسمح بالتأكيد أن نسب استعمال القروض الممنوحة كانت ضعيفة ، لأن الأمر في اعتقادنا يتعلق بمنح المزارع و تعاونيات الإنتاج و وسائل مالية لا يقابلها وسائل حقيقية .

كما أن الاستثمارات المحققة في الزراعة تأكد على قلتها ، كانت في معظمها تذهب لصالح هياكل المحيط الفلاحي كما أشرنا من قبل ، حيث تراوحت حصة المزارع و التعاونيات الإنتاجية بين 41 % و 39 % خلال المخططين الرباعيين و 31 % فقط أثناء المخطط الخماسي .

المبحث الثاني :

- سياسة تمويل قطاع الفلاحة خلال الفترة (1990-1999)

تنمية أي قطاع مرهون باستراتيجية تسيير الموارد المالية و البشرية إذ تمكن في التسيير العقلاني للوسائل المالية لذلك ارتكز مشروع التنمية خلال هذه الفترة و تحسين شروط التسيير للاقتصاد الفلاحي ، و ذلك على مستوى الآلة الإنتاجية ، و ذلك بتنظيم غير ممركز مع إدماج تجارب المنتجين التي تسمح بالمبادرة و الحد أو التقليل من التبعية الغذائية و ذلك بعقلانية التسيير الكمي و الكيفي للمداخيل ، و أيضا ظروف الحياة و العمل في الميدان الفلاحي ، و ترقية العالم الريفي و ذلك بتطبيق استراتيجية موقعة و مخططة على المدى الطويل و هذا ما سنقوم بتحليله من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : - طرق و إجراءات التمويل بين النص و التطبيق خلال الفترة المدروسة

المطلب الثاني : - دور الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (**F.N.D.A**) في تمويل موازاة مع إدارات المصالح الفلاحية الولائية . و حجم القروض الممنوحة

المطلب الثالث : - إعادة تنظيم قطاع الفلاحة خلال الفترة المدروسة و تطور القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال نفس الفترة (**1990-1997**) خاص بولاية تلمسان

المطلب الأول :

– طرق و إجراءات التمويل :

إن هيكلة القطاع الفلاحي تركزت على إعطاء الأولوية للإنتاج الفلاحي الخاصة بالوحدات الإنتاجية و سياسة منح القروض عرفت عدة إصلاحات و تجديدات و في جميع الحالات كانت تهدف إلى تمويل الاستغلال ، أو تمويل الاستثمار .

1) طرق و إجراءات تمويل الاستغلال :

لقد انتهجت الحكومة سياسة تمويل عصرية على غرار السياسات السالفة الذكر ، و ذلك بتحرير مبادرات الوحدات الإنتاجية و مشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم ، و اتخاذ القرارات التنفيذية التي تتماشى و السياسة العامة و كانت تهدف هذه الإجراءات إلى :

– منح الاستقلالية التامة لمسيري الوحدات الإنتاجية و مديري المصالح الفلاحية في وضع برامج تنمية محكمة و مخططة .

– إدخال الحوار المباشر بين المسيرين للوحدات الفلاحية الإنتاجية و مسؤولي الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و كذا مسؤولي بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أيضا إدارة مصالح الغرفة الفلاحية .

– أخذ المعابير التقنية للبرامج الفلاحية في ميدان التمويل .

1.1 إصلاحات الفترة (1990–1998) :

شرعت الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة في تقييم و مراجعة واسعة لمسار التنمية الفلاحية قصد الوقوف على أسباب الاختلالات ، ضمت جميع القطاعات و أسفرت عن سلسلة من الإصلاحات التنظيمية و الهيكلية . و في هذا المضمون جاءت الطرق الجديدة لتمويل الاستغلال بين :

أ– تمويل الحملات الإنتاجية (بذر ، أشجار ، ...الخ)

ب– تمويل السلفات على العوائد .

أ– تمويل الحملات :

تجري تمويل حملات الحرث و البذر و التسميد ... الخ حسب دورتين من من الإجراءات .

* دورة إعداد مخطط التمويل الأولي :

و تتضمن ثلاث مراحل :

مديرية المصالح الفلاحية تلمسان .

المرحلة الأولى :

و فيها يقوم الفرد أو التعاونية بإعداد مخطط إنتاج أو برنامج عمل واقعي بناء على ظروف الإنتاج و طبيعته ، و تقدير الاحتياجات المالية التي يراها مناسبة لتحقيق هذا المشروع و يقدم أو تقدم طلبا مرفوقا بجميع الوثائق التقنية إلى البنك يعني بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، أو الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (**F.N.D..A.**) أو الغرفة الفلاحية ، أو المصالح الفلاحية المتواجدة على مستوى الموقع الجغرافي للتعاونية أو الفرد .

المرحلة الثانية :

في هذه المرحلة يقوم البنك (بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، أو صندوق التنمية بإرسال نسخة من ملف القرض و الفواتير التقنية إلى مديرية المصالح الفلاحية المتواجدة بها التعاونية أو الفرد قصد التحري و المتابعة و المعاينة .

المرحلة الثالثة :

على ضوء المحاضر التي تصدرها إدارة المصالح الفلاحية المتواجدة بخبرائها و مندوبيها على أرض الواقع يقوم الصندوق الوطني للجنة الفلاحية ، أو بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوضع مخطط تقديري لتمويل هذه المشاريع و ذلك حسب الأولويات طبعا .

أما في الحالة التي يستحال فيها نجاح المشروع المقدم فإن هذا الطلب يرفض مع توضيح جميع الملاحظات و إضافة المقترحات التي بإمكانها إدخال تعديلات على هذا المشروع و تخفيض تكاليفه و تغيير استراتيجية نشاطه . و ذلك كله ناشئ من طرف اللجنة المكلفة بالقرض سواء على مستوى إدارة البنك ، الصندوق الوطني للتنمية أو مديرية المصالح الفلاحية .

2.1 إقرار مخطط التمويل النهائي :

يعني بهذه المرحلة حين الموافقة المبدئية لمنح القرض للفرد أو التعاونية . و في هذه المرحلة يبدأ المستفيد في السحب من القرض الأولي لغرض تسديد سواء نفقات الحملة ، تجنبا لفوات الأوان أو تأخره أو أيضا لمرحلة غرس الأشجار أو حفر آبار ، أو ... الخ

و في نفس الوقت يزود المصالح الإدارية الفلاحية ، أو البنك أولا بأقل المعلومات عن حالة التنفيذ الفعلي للمشروع و تقوم هذه المصالح بتسجيل جميع الانحرافات بين الميزانية التقديرية للمشروع و التحقيق . فإذا كانت العملية سائرة على أحسن ما يرام و وجد الفرد أو التعاونية مشاكل مالية تعرقله أثناء عملية التنفيذ فإن هذه المصالح ستزوده بمخطط تمويل نهائي حتى يتسنى له إتمام مشروعه . حتى تغطى جميع الثغرات الواردة خلال مرحلة الإنجاز .

أما فيما يتعلق بالتمويل الذاتي للمشاريع فيمكن للفرد أو التعاونية التي لها رصيد موجب في حسابها لدى البنك أن تستخدمه في تمويل مشاريعها جزئيا و إن اقتضى الأمر كليا دون اللجوء إلى القروض الموسمية ، و إذا رغبت في الحصول على مزيد من السيولة لتمويل خزينتها فإن موافقة البنك لا تتطلب أكثر من تقديم طلب بذلك .

و مما يمكن أن نستخلصه من تمويل الحملات و غرس الأشجار و حفر الآبار ... و معظم المشاريع الفلاحية الخاصة بالأفراد أو التعاونيات .

نريد أن نوضحه في هذا الجدول الخاص بـــ :

برنامج الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية خلال سنة (1998-1999) الخاص بولاية تلمسان .

وضعية برنامج الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية خلال 1998 – 1999

موقف إلى 29-02-2000

برنامج الشعب	المبلغ التقديري	المبلغ المحقق	الفرق	نسبة التحقيق %
حليب				
– جمع	54000000	45217623	8782377	84
– استثمار	54000000	863103	13703449	6
– معدات	54000000	00	600000	00
تحت المجموع	**69166552**	**46080726**	**23085826**	**67**
بطاطا				
– معدات تكييف تبريد	58500000	00	58500000	00
– سقي	7500000	5585345	1914655	74
– منحة التبريد	20250000	4454288	15795712	22
تحت المجموع	**86250000**	**10039633**	**76210367**	**12**
أشجار حمضيات				
– غرس	6000000	2548500	3451500	42
– سقي	2400000	1198815	1201185	50
تحت المجموع	**86250000**	**3747315**	**76210367**	**45**
زراعة الكروم				
– عنب المائدة	15750000	5347645	10402355	34
– عنب الخمر	16500000	2710500	13789500	16
– الزبيب	3740000	00	3740000	00
تحت المجموع	**35990000**	**8058145**	**27931855**	**22**
أشجار الزيتون				
– غرس	3000000	1294200	1705800	43
– زبر أشجار	750000	00	750000	00
– أحواض	2500000	2500000	00	100
– صناعة لتكرير الزيتون	12000000	00	12000000	00
تحت المجموع	**18250000**	**3794200**	**14455800**	**21**
حبوب				
– تخصيب	1320000	1251200	68800	95
– نزع الأعشاب المضرة	49600	45504	4096	92
– منحة المردودية	44625000	96900	44528100	0,22
– تجهيزات مصادر مائية	12000000	00	12000000	00
– اقتناء عتاد السقي	8000000	00	8000000	00
تحت المجموع	**65994600**	**1393604**	**64600996**	**26**

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية تلمسان (صندوق الحوطي للتنمية الفلاحية

تحليل الجدول :

من خلال تفحصنا لأرقام الجدول فيما يخص برنامج الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية يتضح سالفا بإيجاز :

المبالغ التقديرية للمشاريع الفلاحية

المبالغ المحققة على أرض الواقع و الفروقات المكتسبة بين المشاريع التقديرية و المحققة ضف إلى ذلك يتجلى لنا بوضوح نسب التحقيق لكل فرع على حدة .

فإننا نقرأ دائما النسب المرتفعة في الفروع المدعمة من طرف الدولة مثلا كتربية الأبقار و إنتاج جمع الحليب حيث تصل النسبة إلى **84 %** .

في ميدان إنتاج البطاطا ترتفع نسبة المستقى إلى **84 %** .

إنشاء أحواض للزيتون بنسبة **100 %** .

إنتاج الحبوب **95 %** نزع و قلع الأعشاب الضارة **92 %** .

كل هذه الأرقام إن دلت على شيء إنما تدل على الزراعات الواسعة الاستهلاك و الضرورية التي عرفت تدعيما من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية .

أما النسبة الأخرى فهي أيضا لها مداها و قيمتها بحيث تمثل أيضا فروعا لها أهمية و أعطتها الدولة قسطا من الاستثمار فيها لتغطية الطلبات الداخلية و محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي و الحد أو التقليل من التبعية الغذائية .

2) طرق و إجراءات تمويل الاستثمار :

إن تمويل الاستثمار الفلاحي يجري بكيفيات مختلفة و إجراءات متعددة :

1.2 إجراءات التمويل بالمساهمات المؤقتة :

و هي قروض واجبة السداد **Des crédits remboursables** سواء كانت :

- قروض قصيرة المدى
- قروض طويلة المدى
- قروض متوسطة المدى

يمر تمويل الاستثمار بهذا النوع من القروض على الشكل التالي : بحيث تقوم وزارة الفلاحة و الصيد البحري بتحديد غلاف مالي للقرض يوزع على الولايات كل حسب مجالات الاستثمار

(عتاد ، سقي ، غرس حيوانات ... الخ) بحيث يحول إلى اللجنة المكلفة بالقرض على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية أو على مستوى الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ، حيث يمر التحصل على القرض بجملة من الإجراءات قبل صدور قرار التمويل و التي يمارس تأثيرها على فعالية سياسة التمويل .

و من خلال هذا المخطط نوضح المراحل التي يمر بها طلب قرض لتمويل استثمار "ما" .

المراحل التي يمر بها طلب تمويل استثمار فلاحي "ما"

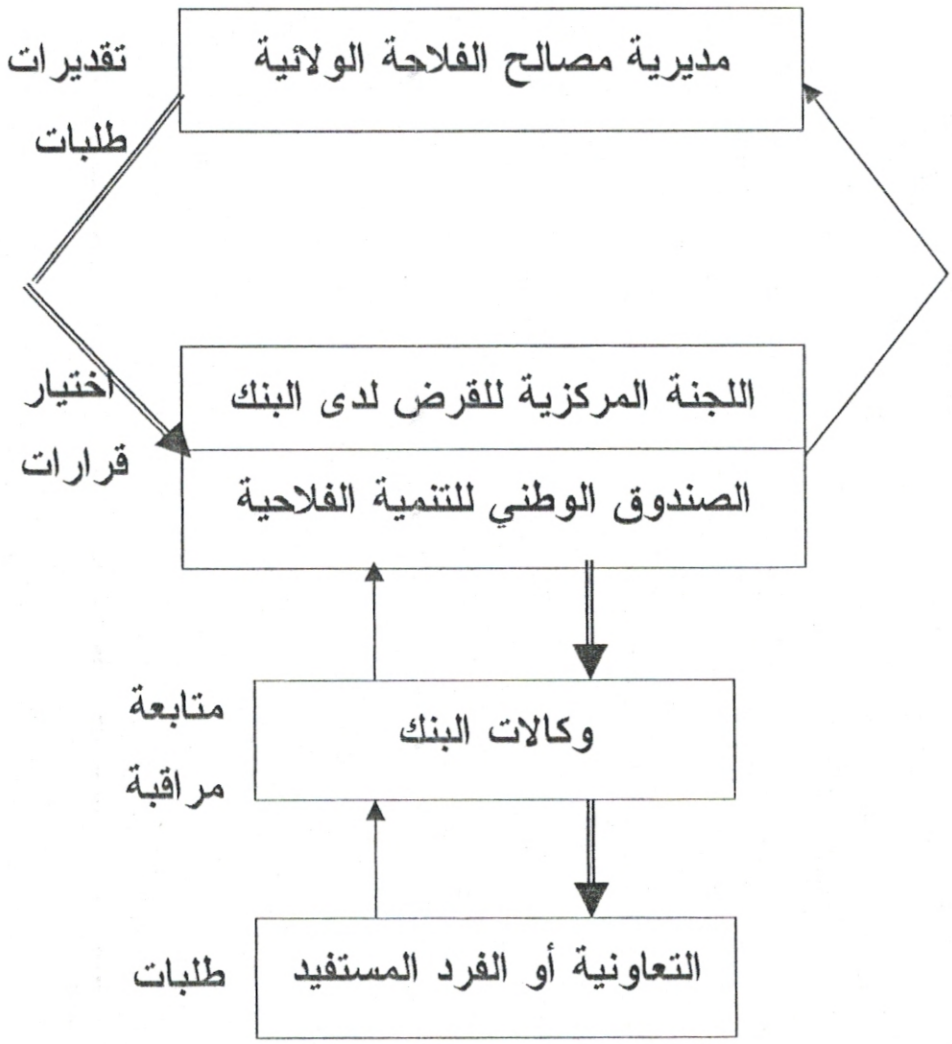

من خلال هذا الهيكل يتضح لنا بأن :

مديريات المصالح الفلاحية يوضع مشاريع تقديرية على شكل غلاف مالي جزئي على حسب الاستثمار المخصص للمنطقة و تبعث به إلى الوزارة لتجمع هذه الأخيرة (الوزارة) جميع البرامج المتأتية من الولايات لتقوم بتنسيقه و تجميعه على شكل جدول و برنامج شامل لمعرفة المبلغ الإجمالي و هذا طبقا بعد الدراسة التقنية المسبقة يعني بد الاختيار الأمثل و ذلك لإصدار برنامج استثماري ثري

و ناجح كل منطقة على حدة . و بعد ذلك يتم توزيع نفقات المشاريع على مستوى المديريات يعني "البنوك بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و الصناديق الوطنية للتنمية المحلية على مستوى إدارات المصالح الفلاحية و التي هي بدورها تقوم بتوزيعها على المستفيدين سواء كان فردا أو تعاونية . و تقزم بمتابعة و مراقبة صرف هذه القروض بانتظام . فمن مزايا هذه الطريقة :

- إنشاء لجنة للقرض على مستوى الولاية أسندت إليها دراسة طلبات التعاونيات و اتخاذ قرار منح القروض قبل تحويلها إلى المركزية للقرض ، و مراقبتها و التأشيرة عليها .

كما تستطيع لجنة القرض للولاية على سبيل الإنشاء ، أن تطلب من اللجنة المركزية تعديلا في بنية برامج الولاية كأن تقترح إلغاء القروض غير المطابقة لاحتياجات التعاونيات أو زيادة الغلاف المالي المرصود لها .

- إعداد طلبات القروض و صياغتها من طرف مسيري التعاونيات ، الأفراد ، مديرية المصالح الفلاحية ، ممثلي البنك ، ممثلي الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية .

- تخول للمزرعة حق مواصلة استعمال القروض غير المستهلكة في سنة ما خلال السنوات الموالية ، و ذلك بشكل تلقائي و عادي .

2.2 إجراءات التمويل بالمساهمات النهائية :

يقصد بهذه القروض النوع الذي يعاد إلى الدولة و هذا النوع من التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير قطاع الفلاحة و دفع عجلة التنمية إلى الأمام ، و لا تسمح ميزانيات الوحدات الإنتاجية و الأفراد بتمويل هذه المشاريع نظرا لضخامة تكاليفها و كبر مشاغلها ، مثل على ذلك أشغال الري الكبرى كالسدود ، و البحوث العلمية ، قضية استصلاح الأراضي ... الخ فكل هذه المشاريع تبقى على عاتق الدولة و يتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانية الدولة و يتم ذلك عن طريق الإجراءات الآتية :

1- تقوم وزارة الفلاحة بتسجيل عدد من العمليات لإدراجها في مخطط التنمية فتقوم اللجان المختصة داخل الوزارة بانتقاء أفضل الاستثمارات تبعا لأهداف التنمية ، و الإمكانات المالية كما تعرضها على وزارة المالية و تقدمها سنويا في شكل اعتمادات الدفع اللازمة لتمويل العمليات المخططة ضمن ميزانية التجهيز و يتطلب استعمال هذا النوع من الاعتمادات المالية تدخل ثلاثة أطراف :

2- الآمر بالصرف : L'ORDONATEUR

هو مدير المصالح الفلاحية على مستوى الولاية و إليه تعود صلاحية إعطاء الأمر بالصرف لانطلاق أشغال المشاريع على مستوى الولاية بحيث يقوم هذا الأخير بتحرير وثيقة إدارية يبين فيها التزامات بها الإدارة و المؤسسة التي تتعهد بالقيام بالأشغال ثم تنشئ الفاتورة لتحديد مبلغ العملية ، بعد ذلك ترسل إلى المراقب المالي للحصول على التأشيرة التي على أساسها يقوم محاسب الخزينة بصرف المبلغ .

3- آفاق التمويل الزراعي :

رغم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية **B.A.D.R** بتاريخ 13 مارس 1982 بمرسوم وزاري إلا أن السلطات أدركت أنه غير قادر لوحده تمويل قطاع الفلاحة لأنه يعتبر قطاع حساس و متشعب فلجأت الحكومة إلى إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية "**F.N.D.A.**" و تبين مستويات الدعم من طرف هذا الأخير بالنسبة لكل نشاط محددين ضمن أنشطة مختلفة . كما وضحت شروط تطبيق التشجيع المالي المقدم من طرف هذا الصندوق . كل هذه الإجراءات دفعت بتطوير و نجاح السياسة القرضية الجديدة بحيث تعتبر إحدى الوسائل الأساسية في دفع عجلة التنمية الفلاحية .

و كان يقوم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بتدعيم الاستثمارات الأولية الخاصة مثل :

1- تطوير زراعة البطاطا
2- تطوير زراعة الكروم
3- تطوير زراعة الزيتون ، و صناعة الزيوت
4- تطوير زراعات الحمضيات

و من خلال الجداول الآتية نريد أن نبين مستويات الدعم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية .

و موضحة بالتفصيل لكل نشاط الاستثمارات المتعلقة به و لدينا :

الجدول الأول :

- الاستثمارات الخاصة بتطوير زراعة البطاطا .
- الاستثمارات الخاصة ببرنامج تنمية زراعة الكروم .
- الاستثمارات الخاصة بتطوير زراعة الزيتون و صناعة الزيوت .
- الاستثمارات المتعلقة بتطوير زراعة الحمضيات .

ففي هذه الجداول نبين نسبة الدعم الممنوح من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ، و كذا النسب التي لا يمكن تجاوزها لكل نوع أو فرع و أيضا حسب طبيعة و نوعية النشاط ، كما توضح فيهم شروط اختيار البرامج المتعلقة بذلك.

شروط تطبيق التحويض F.N.D.A.

للاستثمارات المتعلقة بتطوير زراعة البطاطا

الطبيعة نوعية	الدعم	شروط الاختيار
عتاد السقي بالرش على القطعة المزروعة 01 تجهيز يتكون من 24 مرش التجهيز يحتوي على قنوات الـــTé البذر – سدادات أواخر الخط و الرشاشات	50 % أعلى قيمة للتدعيم 150.000 دج/تجهيز	فلاح منتج للبطاطا – يمتلك مصادر مائية بالتحقيق – يمتلك ضمان فلاحي يستغل 3 هكتارات على الأقل في زراعة البطاطس في السنة
المعدات الفلاحية : الزوج الواحد يحتوي على : -Fraise rotative - Fraise butteuse	**بصفة فردية :** 20 % أقصى دهم 480.000 دج/زوج من الآلات **بصفة تعاونية :** 50 % أقصى دهم 1.200.000 دج/زوج من الآلات	**بصفة فردية :** – فلاح منتج للبطاطا –يستغل مساحة تساوي أو أكبر من 20 هـــ من البطاطا/عام . – يتوفر على ضمان فلاحي . **بصفة تعاونية :** جماعات و/أو تعاونيات أو جمعيات بحيث أن المنخرطين فيما يستغلون مساحة إجمالية تقدر بـــ 100 هـــ على الأقل من البطاطا في العام . – يمتلكون تأمين فلاحي .
منحة التخزين بالمبرد لمدة طويلة لبذور البطاطا .	0,75 دج/كغ/الشهر أشهر أعلى قيمة للتدعيم 4,50 دج/كغ لمدة أقصاها (06) ستة أشهر	– كل العملاء أو الفلاحين الذين التزموا برنامج للإنتاج ، لجمع التخزين ، تكييف بذور البطاطا و يمتلكون هياكل التخزين بالمبرد أو مستأجرين لها . – يمتلكون ضمان فلاحي .

ملاحظة : هذا التدعيم خاص بالبذور التي حظيت بشهادة المراقبة و التصديق النهائية CAD مستخرجة من CNCC .

* التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة البطاطس .

تابع

النوعية	الدعم	شروط الاختيار
3) كروم عنب التحويل • الحرث العميق • تسليم الشتلات • **الشتلات المطعمة** • **الشتلات الغير المطعمة ذات الجذور** • **عملية تطعيم الشتلات ذات الجذور**	أقصى دعم 165.000 دج/للهكتار منها * 15.000 دج/للهكتار * 150.000 دج/للهكتار أي ما يعادل 3.000 شتلة في الهكتار . * 90.000 دج/للهكتار أي ما يعادل 3.000 شتلة في الهكتار . * 60.000 دج/للهكتار .	* موجهة للفلاح الذي يكسب مساحة للغرس تقدر ب (01) هكتار على الأقل و يلتزم بقبول الأصناف المعنية . **ملاحظة :** قانون عملية التنظيم يكون بعد محضر المراقبة التقنية للجنة المكونة من : • المعهد التقني لأشجار الفواكه و الكروم . • مديرية المصالح الفلاحية • الغرفة الولائية الفلاحية .
4) حقول الأمهات **1.4) العتاد النباتي المحسن** • الحرث العميق • مواد تطهير التربة • تسليم الشتلات الغير مطعمة ذات الجذور (المصادق عليها) **2.4) العتاد النباتي العادي** • الحرث العميق • تسليم الشتلات الغير مطعمة ذات الجذور	أقصى دعم 187.000 دج/للهكتار منها * 15.000 دج/للهكتار * 80.000 دج/للهكتار * 92.000 دج/للهكتار أي ما يعادل 2.300 شجيرة أقصى دعم 84.000 دج/للهكتار منها * 15.000 دج/للهكتار * 69.000 دج/للهكتار أي ما يعادل 2.300 شجيرة في الهكتار	إن عملية تطهير التربة يجب أن تنجز تحت المراقبة التقنية للجنة التقنية المكونة من : • المعهد التقني لأشجار الفواكه و الكروم . • مديرية المصالح الفلاحية • الغرفة الولائية الفلاحية . * موجهة للفلاح الذي يكسب مساحة للغرس تقدر ب (01) هكتار على الأقل . * اختيار المناطق المناسبة للغرس .

التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة الكروم .

مستويات الدعم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بالنسبة لكل نشاط محددين ضمن الجدول الآتي :

شروط تطبيق التشجيع المالي المقدم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية

استثمارات لبرنامج تنمية زراعة الكروم .

النوعية	الدعم	شروط الاختيار
<u>إعادة الاعتبار</u> • تكثيف حقو الأمهات • تسليم الشتلات	أقصى دعم (15.000 دج/للهكتار) (30 دج/شتلة لحد أقصاه 500 شجيرة /الهكتار	الغراسة التي توجه في طور الإنتاج و التي لا يتعدى عمرها 10 سنوات
<u>1) الغراسات الجديدة</u> • كروم عنب المائدة • التحضير العميق للتربة • تسليم الشتلات الغير مطعمة ذات الجذور	أقصى دعم 105.000 دج/للهكتار منها * 15.000 دج/للهكتار * 90.000 دج/للهكتار * 92.000 دج/للهكتار أي ما يعادل 3.000 شتلة في الهكتار	* موجهة للفلاح الذي يكسب مساحة للغرس تقدر ب (01) هكتار على الأقل
<u>2) كروم عنب التجفيف</u> • الحرث العميق • تسليم الشتلات الغير مطعمة ذات الجذور	أقصى دعم 84.000 دج/للهكتار منها * 15.000 دج/للهكتار * 69.000 دج/للهكتار أي ما يعادل 2.300 شتلة في الهكتار	* موجهة للفلاح الذي يكسب مساحة للغرس تقدر ب (01) هكتار على الأقل * اختيار المناطق المناسبة للغرس .

التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة الكروم .

تابع :

الطبيعة نوعية	الدعم	شروط الاختيار
صناعة الزيوت **العناصر :** ناقلات الرافعات آلة الغسيل و قالعة الأوراق الطحن مخلط وحيدة المضخة مصفاة مدفئة بقوة 60.000 حريرة أجهزة أخرى . **المرطبات :** آلة التصنيف المخمر الضاغط مضخة الدفع قالعة النواة سلسلة الحفظ أجهزة أخرى	30 % أقصى دعم 3.000.000 دج لكل وحدة 30 % أقصى دعم 3.000.000 دج لكل وحدة	موجهة للفلاح المنتج الموجود في المناطق ذات القدرات الذي يكسب محل مغطى يحتوي على مساحة تقدر ب (200) متر مربع على الأقل جاهز للاستقبال . التجهيزات تخضع لمقاييس حسب القانون الصحي . – تأمين العمارات و التجهيزات .

التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة الزيتون و صناعة الزيوت .

مستويات الدعم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بالنسبة لكل نشاط محددين ضمن الجدول الآتي :

* شروط تطبيق للتسيير المالي للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية استثمارات لتطوير زراعة الزيتون و صناعة الزيوت .

شروط تطبيق التسيير المالي للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية

استثمارات لتطوير زراعة الزيتون و صناعة الزيوت .

النوعية	الدعم	شروط الاختيار
إعادة الاعتبار 1) التجديد • التقطيع • تفصيل الخشب 2) حفر الأحواض 3) التكثيف • تسليم الشتلات	أقصى دعم 75.000 دج/للهكتار كحد أقصى 50 شجرة/هكتار منها * 50.000 دج/للهكتار(1.000 دج/للشجرة) * 25.000 دج/للهكتار(500 دج/للشجرة) أقصى دعم 25.000 دج/للهكتار كحد أدنى(500 دج/للحوض) أقصى دعم 7.500 دج/للهكتار * 150 دج/للشتلة كحد أدنى * 50 شتلة في الهكتار	بساتين الزيتون مسنة و الواقعة في مناطق ذات طاقات إنتاجية تصنف ب : كثافة الغرس لحد أدنى 50 شجرة للهكتار – الإنتاجية ضعيفة – بساتين منتجة مستغلة تحتاج إلى كثافة 50 شجرة كحد أقصى للهكتار الواحد
1) الغراسات الجديدة زراعية توسيعية (100 شجرة/للهكتار) • التحضير العميق للتربة • اكتساب الشتلات زراعية تكثيفية (200 شجرة/للهكتار) • التحضير العميق للتربة • اكتساب الشتلات	أقصى دعم 30.000 دج/للهكتار منها * 15.000 دج/للهكتار * 15.000 دج/للهكتار أقصى دعم 45.000 دج/للهكتار منها * 15.000 دج/للهكتار * 30.000 دج/للهكتار	قطعة ذات مساحة حدها الأدنى يقدر ب : • 1 هكتار موسعة منطقة محلية جافة) • 3 هكتارات كثيفة (منطقة سهلية رطبة)

التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة الزيتون و صناعة الزيوت .

مستويات الدعم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لكل نشاط محدود في الجدول الآتي .

النوعية	الدعم	شروط الاختيار
1) إعادة الاعتبار • قطع الأشجار • قلع الجذور • حرث القطعة	أقصى دعم 35.000 دج/للهكتار منها * 20.000 دج/للهكتار * 15.000 دج/للهكتار	– البساتين المسنة الواقعة في المناطق ذات قدرات إنتاجية – إنتاجية سيئة – التعهد في إعادة الغرس
2) معدات السقي • معدات الري بالرش • محطة الري	أقصى دعم 100 % * 60.000 دج * 60.000 دج 60 %	فلاح في مناطق الحمضيات ذات قدرات عالية . يتوفر على موارد مائية كافية على الأقل . امتلاك محطة رئيسية واحدة لسقي مساحة لا تقل على 5 هكتارات .
• توسيع البساتين • التحضير العميق للتربة • تسليم الشتلات	أقصى دعم 60.000 دج/للهكتار منها * 15.000 دج/للهكتار * 45.000 دج/للهكتار	فلاحين لهم مساحة 1 هكتار قابلة للغرس و في منطقة ذات قدرات حمضية معتبرة .

التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لإعادة الاعتبار لتطوير زراعة الحمضيات .

المطلب الثاني :

1) تنظيم عمل الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و لامركزية التسيير :

تفاديا لتأخر عمليات التدعيم و منح القروض و بغية تقريب مصالح الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية من مختلف المستفيدين سواء كانوا ، جماعة أو أفراد و رفع فعالية خدماته عملت الحكومة على فتح فروع على مستوى كل ولاية و منح لكل فرع السلطة الكاملة في اتخاذ القرار المتعلق بالتمويل الخاص بالاستغلال و الاستثمار ؛ يعني : منح :

(القروض القصيرة الأجل)

(القروض المتوسطة الأجل)

(القروض الطويلة الأجل)

تقدر مساهمة التعاونية أو الفرد نسبة 02 % بالنسبة للقرض قصير المدى و 08 % على عاتق الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية .

بينما تقدر نسبة مساهمة التعاونية أو الفرد المستفيد بـــ 05 % إلى 06 % و الباقي على عاتق الدولة فيما يخص القرض المتوسط و الطويل المدى .

1.1 دعم و مراقبة الاستشارة :

قام الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية **F.N.D.A.** بدعم الاستثمار في بعض الشعب ذات الأولوية نقصد بذلك الشعب التي لاحظت الحكومة واجب تدعيمها نظرا لاتساع استهلاكها و طاقة إنتاجها أيضا . حيث ارتفعت نسب القروض الممنوحة في هذا المجال حيث أصبحت مساهمة المشاريع تصل إلى حد لا بأس به فيما يخص هذه الفروع .

كما نلاحظ في هذا المجال أن التعليمات الوزارية و المقررات الممنوحة لكل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية و لجان فحص طلبات القروض على مستوى الولايات تفضي بإعطاء الأسبقية للقروض الخاصة بتمويل مشروعات إنتاج الحليب و تربية الأبقار الحلوب و فرع إنتاج البطاطس .

نسب المساهمة مأخوذة من إدارة المصالح الفلاحية لولاية تلمسان .

و كون أن الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و بنك الفلاحة لا يمول كقاعدة عامة إلا المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الوطني العام فإن تحري **DEBLOCAGE** القروض لا يتم صرفها إلا بعد انطلاق المشروع المفترض بما في ذلك استفاد الحد الأدنى لمساهمة المستفيد في التكلفة الكلية أو التقديرية للمشروع و ذلك استنادا على وثائق إثباتية و تبريرية مع تحقيقات و معاينات ميدانية و متابعة مستمرة لإنجاز المشروع حتى التحقيق النهائي و كل انحراف يؤدي بصاحبه إلى تجميد التمويل **Blocage de crédit** (تجميد التمويل بالقروض) .

و من خلال هذا الجدول نبين مبالغ القروض المدعمة من طرف الصندوق الوطني للتنمية و كذا عدد المستثمرات و المستفيدين من هذه العملية .

من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000 خاص ببرنامج ولاية تلمسان فيما يخص إنتاج الحليب و البطاطا .

المصدر : مديرية إدارة المصالح الفلاحية لولاية تلمسان الغرفة الفلاحية لولاية تلمسان .

برنامج الاستفادة من القروض القصيرة ، المتوسطة و الطويلة

من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية F.N.D.A. خاص بولاية تلمسان

السنوات / نوعية القرض	نوعية النشاط		الموسم 96/95	الموسم 97/96	الموسم 98/97	الموسم 99/98	الموسم 2000/99
عدد المستثمرات المستفيد			96	121	67	67	52
قصير المدى	إنتاج زيتون زيوت و فحوت	/	11131182	9607416	3956925	4425700	34586000
متوسط المدى	إنتاج حليب	إنتاج حليب	111600	607600	00	00	00
طويل المدى	اقتناء عتاد فلاحي و تجهيزات لإنتاج البطاطا	اقتناء عتاد فلاحي و تجهيزات لإنتاج البطاطا	109275	210645	00	00	00
المجموع الكلي	/		11352057	10245661	3956925	44257000	34586000

المصدر : إدارة المصالح الفلاحية لولاية تلمسان .

تحليل الجدول :

من خلال تفحصنا لأرقام الجدول نلاحظ أنه فيه تذبذب في ميدان التدعيم حيث نلاحظ الفروع المدعمة و الخاصة بالحليب و إنتاج البطاطا هي ترتفع تارة و تنخفض أخرى و هذا راجع لعدم استقرار رقم عدد المستثمرات التي تطلب القرض من جهة و القروض المؤشر و الموافق عليها من جهة أخرى .

فنلاحظ أن القرض قصير المدى منح سنة 96/95 و 97/96 ، 98/97 ،99/98 ، 2000/99 .

أما بالنسبة للقرض متوسط و طويل المدى فقد منح بالنسبة للسنوات (المواسم 96/95 ، 97/96 أما باقي السنوات انعدام و لم تستفد أي مستثمرة من ذلك . و هذا كله راجع للبرنامج الوطني و التخطيط الممركز و الإمكانات المالية الغير متوفرة ، بالكميات المطلوبة .

2) العلاقة الموجودة بين بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصناديق الأخرى الخاصة بالتمويل الفلاحي :

- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية **F.N.D.A.**
- الصندوق الوطني للكوارث الطبيعية
- الصندوق التعاضدي للقرض الفلاحي

نحاول في هذه الفترة شرح المفاهيم الأساسية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و توضيح الوظائف الرئيسية المنوطة به و علاقته مع الصناديق الأخرى الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي .

كما سلف الذكر في المبحث الثالث من الفصل الثاني أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية تأسس بمرسوم رقم 82/206 مؤرخ في 13 مارس 1982 تخصص في تمويل القطاع الفلاحي ، و الأنشطة المختلفة في الريف بقصد تطوير الإنتاج الغذائي (الزراعي ، النباتي) على الصعيد الوطني .

و بإنشائه يكون قد رفع كاهل البنك الوطني الجزائري الذي كان المسؤول الوحيد على الائتمان الزراعي سابقا . و بنك الفلاحة يتميز في آن واحد بنك ودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص معنوي و يقرض الأموال بآجال مختلفة ، حيث يمنح قروضا طويلة و متوسطة و قصيرة المدى ، و يعطي قروضا بشرط أسهل (أي سعر فائدة أقل و ضمانات أخف) مما لا يفعله مع غيرها .

و رأس مال البنك (مليار دينار جزائري) . و قد أخذ بمبدأ اللامركزية حيث أعطى فروعه صلاحيات واسعة في منح القروض خدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات (التي سبق أن تقرر عام 1980 مع بدئ المخطط الخماسي) و تسهيلا لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية تضم 1450 بلدية [1] و كذا ارتباطه المباشر بصناديق الائتمان الزراعي الممثلة في :

- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
- الصندوق التعاضدي للقرض الفلاحي
- الصندوق الوطني للكوارث الطبيعية

---

(1) محاضرات اقتصاد البنوك الدكتور شاكر القزويني ديوان المطبوعات الجامعية ص 62-63 .

كمايوضح في الشكل *

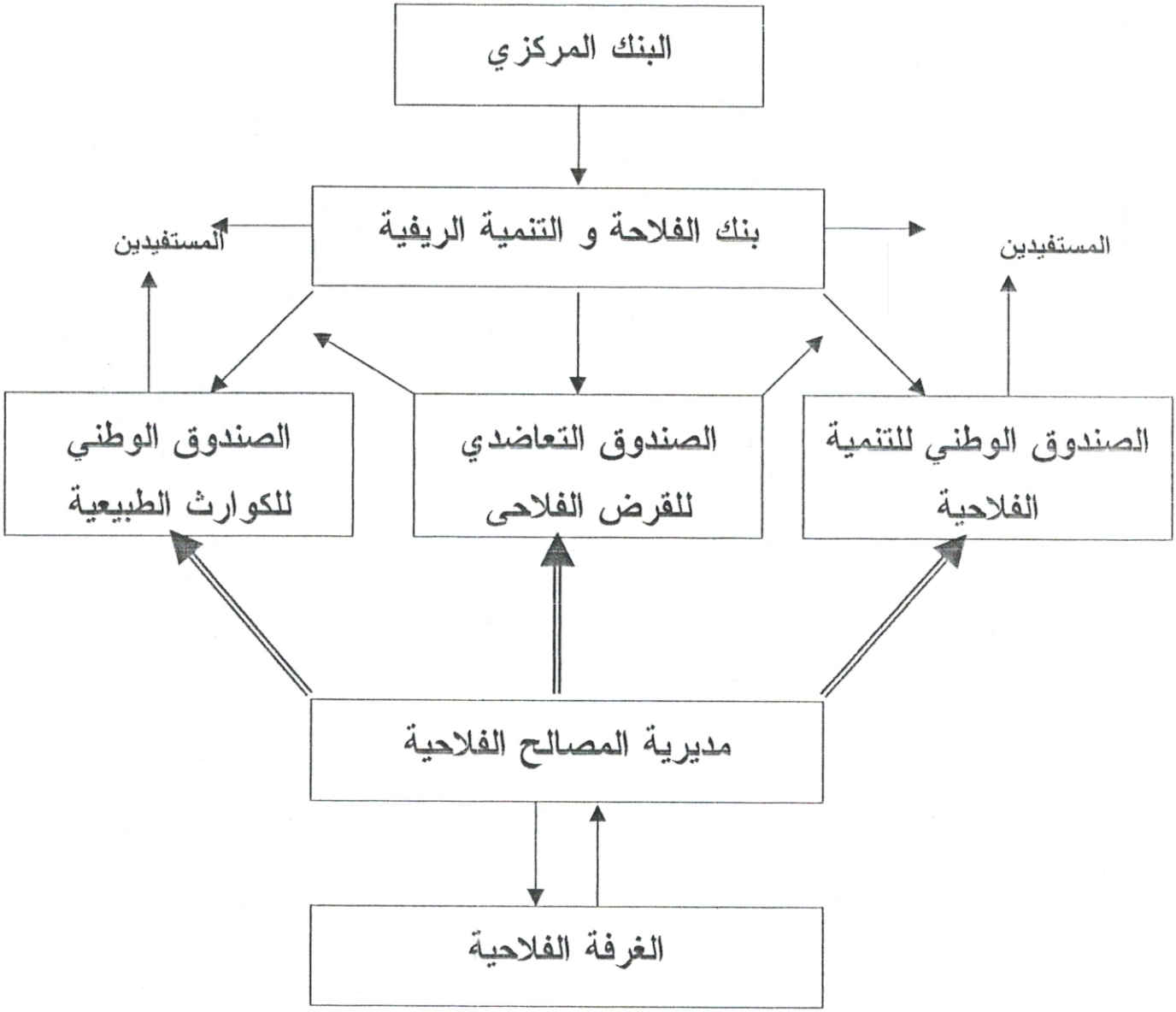

مخطط العلاقة الموجودة بين B.A.D.R و صناديق الائتمان

من خلال الشكل * يتضح لنا بأن البنك المركزي هو الذي يقوم بتمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، الذي هو بدوره يقوم بتغطية جميع نفقات الصناديق الأخرى و ذلك موازاة بموافقة إدارة المصالح الفلاحية المتواجدة على مستوى الولايات .

بحيث يعتبر مدير إدارة المصالح الفلاحية على مستوى الولاية هو المسؤول الأول و الآمر بالصرف لمجموع النفقات الخاصة بمجمل صناديق الائتمان الفلاحي ، في حالة تمويل المشاريع الاستثمارية أو تعويض الجفاف أو نكبة فلاحية ما .

و هذا طبعا بموافقة الهيئات المركزية ضمن مخطط برنامج استثماري وطني شامل .

و هنا تتجلى أهمية الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية الذي يعتبر الأداة الفعالة بعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل الاستثمار الفلاحي الذي لاحظت الحكومة الجزائرية واجب تدعيمه لاتساع استهلاكه و ارتفاع طاقة إنتاجه . مثلا كما لوحظ في الآونة الأخيرة أعني الفترة المدروسة (1990-1998) تدعيم بعض الفروع الإنتاجية تدعيما وافر كإنتاج البطاطا ، الحليب عن طريق تربية الأبقار الحلوب ، و جلب أصناف من الخارج ، زراعة الزيتون و صناعة الزيوت ، زراعة الحمضيات ... الخ

و يتم منح أو تدعيم القروض من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و ذلك موازاة و عملا مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية . فيتم الحصول على القرض كما يلي :

تتشكل لجنة مكلفة بالقرض من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية **F.N.D.A.** و مسيري بنك الفلاحة و التنمية الريفية و يتم دراسة الطلبات المقدمة من طرف المستفيدين سواء كانوا فرادي أو جماعات فيتم دراسة ملفات المعنيين فبعد المصادقة من طرف صندوق التنمية الفلاحية و إدارة المصالح الفلاحية يتم جمع حوصلة جميع الملفات المقبولة و إرسالها إلى وزارة الفلاحة حتى يكون هناك الإقرار النهائي .

فتقوم هنا الوزارة بتسجيل العمليات التي يتم إدراجها في مخطط التنمية الفلاحية الشامل و تقوم اللجان المختصة بانتقاء الاستثمار المسطر ضمن الأهداف الوطنية للتنمية الفلاحية حسب الإمكانيات المالية المتوفرة و تعاد إلى المصالح الأولية على مستوى الولايات للتنفيذ النهائي مع المراقبة و المتابعة المستدانة للقروض الممنوحة . فيعطي الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية إذن الصرف لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لمحل القروض و بفوائد معقولة تدعم القطاع الفلاحي .

و من هنا تتجلى فكرة العلاقة القائمة بين الصندوق و بنك التنمية التي تعتبر علاقة تناظرية في مجال منح القروض و تدعيمها بحيث بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعطي قروض بفوائد أما الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية فيلي فهو يدعم الإنتاج الوطني لبلوغ الأهداف المسطرة ضمن برنامج الحكومة التنموي .

المطلب الثالث :-
إعادة تنظيم القطاع الفلاحي خلال العشرة المدروسة (1990 - 1998) وتطور القروض الممنوحة خلالها .

جعلت الحكومة الجزائرية قطاع الفلاحة من الأولويات المطبقة في استراتيجية تنمية الاقتصاد الوطني ، و سطرت هدفا يتمثل في جمع الوسائل الضرورية لإعطاء دفع جديد لعمليات الإنتاج الفلاحي من أجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد ، تحقيقا لذلك انطلقت في بداية سنة 1988 في عملية هامة و هي إعادة تنظيم العقار الفلاحي بواسطة القانون رقم 19/87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 ، الذي يحدد كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع الحكومي حيث يبين حقوق و واجبات المنتجين حيث أدى هذا القانون إلى رفع عدد المستثمرات الفلاحية من 3519 وحدة إلى 26000 مزرعة فلاحية اشتراكية و يرمي هذا التنظيم إلى تجمع المنتجين قصد الاستغلال الجماعي للعتاد لتحقيق مردود أفضل و أيضا من المبادئ الأساسية لهذا القانون :

1- التخفيق من الضغط البيروقراطي
2- خلق مناصب شغل و توجيه التأطير نحو القطاع الإنتاجي
3- المحافظة على أراضي البذر التي لم تزرع
4- تقييم أحسن للثروات المائية و صيانة العتاد و التجهيزات
5- تجنب أكبر الادخار للمنتجين ، و منح مزايا للاستفادة من القروض
6- تحقيق تنمية شاملة و توجيه عام للنشاطات الفلاحية
7- السعي إلى تطوير اللامركزية في هياكل الدعم و إسناد الإنتاج الفلاحي .

كما أخذت معايير أخرى من طرف الحكومة الجزائرية سنة 1990 في ميدان تنظيم القطاع الفلاحي بحيث :

- أعيد النظر في كيفية الاستفادة من القروض و إعادة النظر في أسعار البذور ، الأسمدة ، اليد العاملة .

المصدر : وزارة الفلاحة .

- إلغاء مرسوم الاستفادة بالأراضي الفلاحية في مجال تطبيق الثورة الزراعية بمرسوم رئاسي تحت رقم (25-90) مؤرخ في 18 نوفمبر 1990 يدعو إلى إعادة الأرض إلى ملاكيها الحقيقيين .

كما سطرت الحكومة في هذه الفترة (1990-1998) برنامجا تنمويا خاص . أرادت من وراءه رفع المردودية الاستثمار الفلاحي و الدفع بعجلة تنمية القطاع فحضي التمويل خلال هذه الفترة بوتيرة متذبذبة من سنة لأخرى و لنوضح ذلك من خلال الجدول التالي :

الخاص بتطور القروض الممنوحة خلال الفترة (1990-1997) الخاص بولاية تلمسان .

و لنأخذه كعينة و نقيس به على المستوى الوطني .

---

(1) نأخذ الجدول الموالي : القطاع الحكومي (العام) القطاع الخاص .

تطور القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي

خلال الفترة (1990-1997) الخاص بولاية تلمسان الوحدة : 10 ^{3} دج

السنوات / أنواع القرض	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
قروض الموسم الفلاحي قرض قصير الأجل يضم CT (I)	146777	24459	24127	18056	18700	19960	21500	37306
القطاع الخاص	131040	16524	17828	12623	15300	16200	18100	29500
القطاع العام	15737	7935	6299	5433	3400	3760	3400	7806
قرض متوسط و طويل الأجل C.M.T . C.L.T (II)	217259	212059	209860	152592	154748	112016	592292	194899
المجموع العام (I) + (II)	364036	236518	233987	170648	173448	131976	613792	232205

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تلمسان المديرية العامة للبنك .

تحليل الجدول :

من خلال الجدول يتبين لنا بأن القروض الممنوحة خلال السنوات (1990 ... إلى 1997) هي - قروض قصيرة المدى

- قروض متوسطة و طويلة المدى

و كانت تمنح هذه القروض حسب المعطيات التي بين أيدينا بوتيرة متذبذبة مرتفعة تارة و منخفضة تارة أخرى .

و هذا لدليل قاطع عن عجز القطاع الاشتراكي لإفراز الموارد المالية اللازمة لتمويله الذاتي ، و ذلك يرجع في اعتقادنا إلى ضعف نمو الإنتاج ، و ارتفاع تكاليف الاستغلال فقد عرف التمويل في هذه الفترة تحولا جذريا حيث لم يعد مبلغ القروض يتحدد في بداية الموسم الفلاحي كفرق بين النفقات المتوقعة و الموارد الخاصة للمزرعة ، و نظرا لما يتطلبه إقرار مخطط التمويل من وقت قد يؤخر انطلاق حملة الحرث ، ففضلا عن العجز المالي المزمن الذي تشهده السبع (07) تعاونيات عظمى " **Fermes pilotes**" المشكلة للقطاع المسير ذاتيا الخاص بولاية تلمسان .

1- تعاونية قرموش
2- تعاونية حمدوس
3- تعاونية العقيد لطفي
4- تعاونية مصطفى بن عيسى
5- تعاونية كريب
6- تعاونية سي سعيد
7- تعاونية مصداق

و لذا فقد تقرر أن تقوم كل مستثمرة منذ انطلاق حملة الموسم الفلاحي بها بتسديد جميع نفقاتها بالسحب من حساب استغلال يفتح لها لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية على أن يشكل مجموع المبالغ المسحوبة في نهاية الموسم قرضا فبغض النظر على العجز المالي المزمن الذي أصبح يشكل سمة أساسية تميز القطاع المسير ذاتيا في مجموعة فإنه من الواضح إذا قارنا حجم القروض الممنوحة خلال سنة 1990 مع القروض الممنوحة خلال سنة 97/96 نلاحظ أنه هناك عجز في التمويل الذاتي للمستثمرات الفلاحية و هذا ما تترجمه الأرقام الخاصة بسنة 1990 التي كانت يقدر فيها

مبلغ مجموع القروض بما فيها الطويلة ، القصيرة ، المتوسطة بـــ 364036 X 10 ^{3} دج مقارنة بسنة 1996 حيث نلاحظ هنالك ارتفاعا في مبلغ القروض قدر بـــ 613792 X 10 ^{3} دج .

و هذا ما فسر لنا من طرف مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية و المسؤول المكلف بالقروض حيث أعطونا إجابة مقنعة بخصوص ارتفاع هذا الرقم ، و الذي هو خاص بإعادة جدولة ديون الفلاحين للفترات السابقة أما فيما يخص التدعيم بالقروض الخاصة بإنتاج الحبوب لقد وضعت الولاية مخطط مشروع زرع 90000 هكتار على ثلاث مواسم فلاحية نسبية 30000 هكتار في السنة و الذي كانت بدايته الموسم الفلاحي 1994/1993 .

و هذا البرنامج كان يرتكز على عدة عوامل مسطرة هي :

- إعداد مؤطرين مؤهلين يدلون على كيفية البذر .
- جلب خبراء مع البذور المختارة و الأسمدة .

إلا أنه رغم تسطير هذا البرنامج إلا أنه عرف بعض التذبذبات في ميدان التموين و التمويل .

*** على سبيل المثال :**

برنامج إنتاج البطاطا للموسم 1994/1993 لقد عرف بعض النقائص في ميدان التموين بالبذور حيث قدرت الاحتياجات بـــ 129300 قنطار من البطاطا و كانت التحقيقات إلا 24939 قنطار يعني نسبة الحقيق قدرت بـــ 20 % فقط .

في ميدان المزرعات الكبيرة الأهداف المسطرة هي كالتالي :

166250 هكتار (برنامج استثمار حبوب) عادي

4271 هكتار (برنامج استثمار حبوب) تنظيمي

255 هكتار (بذور قاعدية موجهة إلى المستثمرات الفلاحية العظمى (Fermes pilotes)

24133 هكتار (خضر جافة)

30221 هكتار (أعلاف)

و يرجع هذا التذبذب و التخلف في ميدان التدعيم إلى مركزية التسيير و اتساع التخطيط الشامل الخاص بالمركزية فإنه سيتوجب على الولاية مخطط التمويل المركزي و ليس لها المبادرة في تحويل القروض أو تصنيفها ، على حسب احتياجات المنطقة .

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية تلمسان

مديرية المصالح الفلاحية تلمسان .

هذه إجابة بعض المسؤولين الذين أجريت معهم استجواب لدى مصالح الإدارة الفلاحية المتواجدة بالولاية . حيث يرجعون

- هشة السياسة الفلاحية التي سماتها ثقل الإجراءات و بيروقراطية التنفيذ .
- تسيير قطاع الفلاحة من داخل المكاتب بعيدا عن أرض الواقع .
- التخطيط الممركز و البرنامج الوطني الذي يجب غتباعه دون تفاوض .
- تواريخ القروض مقارنة مع مواسم الحرث غير متطابقة .
- عدم استعاد المستغلين بالمسؤولية التامة و عدم قناعة الفلاح بأنه هو المالك الحقيقي و السيد لعملية الإنتاج .
- نقص وسائل الإنتاج إن لم نقل انعدامها بالمناطق الفلاحية النائية .
- قلة الموارد المالية و تقل الإجراءات في التمويل .

كل هذه العوامل أدت إلى ضعف إنتاج القطاع الفلاحي بالولاية زيادة على الجفاف الذي مس الولاية في السنتين الأخيرة انجر عنه ركود القطاع الفلاحي و عجزه المالي المزمن .

خاتمة الفصل الثالث :

بما أننا تطرقنا في هذا الفصل إلى سياسة التمويل الفلاحي و دورها في التنمية الفلاحية على الخصوص و تنمية الاقتصاد الوطني على العموم اكتشفنا من ناحية التمويل ما يلي :

السياسة المطبقة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و صناديق التنمية تبدو معقدة الإجراءات و ثقيلة التنفيذ .

– عدم وجود مكانة للمنتجين الفلاحيين في سلك اللجان التي تقوم بدراسة ملفات (طلبات) القروض سواء على مستوى البنك أو الفروع الولائية المتمثلة في مديريات المصالح الفلاحية و فروع صناديق التنمية .

– وجود سياسة سارية المفعول لا تدعو بالارتياح في مجال منح القروض و التدعيم و ذلك ما قلل من تشجيع الشباب و العمال في قطاع الفلاحة منها مثلا :

1- التحفيز عن طريق رفع الأجور

2- شراء المواشي

3- غرس الأشجار المثمرة ... إلخ

– عدم وفاء البنك و محافظته بصفة عامة على مختلف الديون المتواجدة بينه و بين الاستغلاليات الفلاحية .

– عدم وجود مرونة في سياسة منح القروض .

– من ناحية أسعار السلع المفروضة لا يوجد تحقيق هامش الربح الذي يدعي بدوره بمواصلة النشاط الفلاحي .

– من ناحية التسويق وجود وسطاء و وكلاء بين المنتجين و المستهلكين .

– من ناحية البحث الفلاحي و التكوين

أ- عدم وجود اختصاصات مختلفة في الميدان الفلاحي .

ب- عدم الاستفادة الفعلية من الإطارات الفلاحية و اليد العاملة المؤهلة .

ج – عدم منح الامتيازات للتكوين الفلاحي .

و لكي ينتعش القطاع يجب تدعيم الاستثمار الفلاحي و أيضا الإصلاح البنيوي و التحتي للهياكل الفلاحية القاعدية .

الفصل الرابع

تطور الإنتاج النباتي و الحيواني

خلال الفترة المدروسة

(1990-1999)

مقارنة بالتمويل في هذه المرحلة

الفصل الرابع : الإنتاج النباتي و الحيواني خلال الفترة المدروسة

مقدمة :

المبحث الأول : الإنتاج النباتي في القطاع المسير ذاتيا

المطلب الأول : تطور إنتاج الحبوب

المطلب الثاني : إنتاج الضر الجافة

المطلب الثالث : الزراعات السوقية

المطلب الرابع : الزراعات الصناعية

المطلب الخامس : الأعلاف بنوعيها الصناعي و الطبيعي

المبحث الثاني : إنتاج الفواكه بالقطاع المسير ذاتيا

المطلب الأول : إنتاج الكروم

المطلب الثاني : الحمضيات

المطلب الثالث : الزيتون

المطلب الرابع : التين

المطلب الخامس : التمور

المبحث الثالث : الإنتاج الحيواني

المطلب الأول : تربية الماشية و الخيليات

المطلب الثاني : تطور تربية الدواجن

خاتمة الفصل الرابع :

مقدمة الفصل الرابع :

إن نمو و تطور الإنتاج كما و نوعا في قطاعات الإنتاج المادي كالفلاحة هو المؤشر الأكثر دلالة على تطورها و نسعى في هذا الفصل إلى تحليل اتجاه تطور الإنتاج في علاقته بالإمكانيات المالية المرصودة لهذا القطاع ، و توضيح مدى مساهمة الإنتاج في تلبية حاجيات البلاد باعتبارها المهمة الأولى المطلقة في قائمة المهام المنوطة لقطاع الفلاحة .

المطلب الأول :

- تطور إنتاج الحبوب في القطاع الفلاحي الحكومي

الحبوب :

تحتل زراعة الحبوب مساحة كبيرة ، و هامة من الأراضي الفلاحية في الجزائر حيث تقدر المساحة لزراعة الحبوب حوالي 3228170 هكتار ، أي أن هذا النوع من الزراعة يحتل 44 % من الأراضي الصالحة للزراعة .

و رغم الظروف التي تمر بها المساحات الزراعية من خلال تعرضها للإنجرافات و التهيئة العمرانية إلا أننا نلاحظ أنه هناك تطور في إنتاج الحبوب خلال الفترة المدروسة بوتيرة متزايدة رغم سنين الجفاف التي مرت بها الناحية الغربية للوطن .

و الجدول التالي يبين : تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة (1988-1998).

هذا يترجم ارتفاع نسب التمويل من سنة لأخرى و أيضا التدعيم الحاضر لصناديق الدولة في هذا الميدان من بينها صندوق التعاون و القرض الفلاحي الذي يغطي تكاليف الجفاف حتى يتسنى للفلاحين إعادة الحرث للموسم الفلاحي القادم كما لصندوق التنمية الفلاحية و الكوارث الطبيعية دور في تغطية الخسائر و النكبات الفلاحية إن وجدت .

تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1988 إلى 1998

الوحدة : القنطار

السنوات / أنواع الحبوب	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
قمح صلب	4153720	8133490	5549460	12917890	13455310	7960650	5624280	11886700	20345700	4554640	15000000
قمح لين	1990510	3388180	1951340	5775990	4912210	2204380	1515360	3112500	9480340	2060500	7800000
شعير	3896600	7898820	8333560	18099580	13982900	4080230	2340670	5849800	18002220	1908920	7000000
خرطال	296580	595610	412810	1281420	928900	272460	152040	531000	1171740	168150	450000
ذرة بيضاء	6780	4240	2310	5000	6620	2250	1850	4190	4460	2570	3100
ذرة صفراء	830	10850	4640	3150	3200	1000	00	380	590	1200	490

المصدر : وزارة الفلاحة . مديرية الإحصائيات و التحقيقات الاقتصادية .

من الجدول السابق نلاحظ أن إنتاج الحبوب بصفة عامة كان يزيد من سنة إلى أخرى ، حيث بلغ أقصى إنتاج من حبوب القمح الصلب سنة 1996 حوالي 20345700 قنطار بينما كان أدنى إنتاج سنة 1988 حيث بلغ 4153720 قنطار بينما ظل متذبذب بالزيادة من سنة إلى أخرى مقارنة بسنة 1988 كسنة مرجعية .

أما فيما يخص القمح اللين فإن تطور إنتاجه كان ملحوظا حيث كان في سنة 1988 حوالي 1990510 قنطار إلى أن بلغ أقصى إنتاجه سنة 1996 حيث بلغ حوالي 9480340 قنطار ثم بدأ في الانخفاض سنة 1997و 1998 بحيث بلغ 2060500 قنطار 7800000 قنطار على التوالي .

أما بالنسبة إلى الشعير و الخرطال ، فإن تطور إنتاجهما واضح في الفترة المدروسة (1988_1998) و خاصة في السنوات الأخيرة مع تسجيل بعض التذبذبات البسيطة .

فيما يتعلق بإنتاج الذرة بنوعيها فإن ضعف الإنتاج في هاتين المادتين واضح حيث كان يبلغ أقصى إنتاجهما سنة 1988 و 1989 على التوالي 6780 قنطار 10850ذرة صفراء ثم انخفض إلى : 3100 قنطار سنة 1998 بالنسبة للذرة البيضاء و 490 قنطار سنة 1998 بالنسبة للذرة الصفراء و على العموم فإن الزيادة في إنتاج القمح الصلب و اللين تعود إلى زيادة الطلب عليهما لأنهما يمثلان المادة الأساسية في الاستهلاك اليومي للفرد .

أما بالنسبة للشعير و الخرطال فإن رفع إنتاجهما يعود إلى استعمالهما كعلف للحيوانات .

المطلب الثاني :

الخضر الجافة :

يضم هذا النوع من الخضر كل من الفول و الجلبانة و العدس و الحمص و الفاصوليا ، حيث شهد هذا النوع من الزراعة تطورا واضحا من حيث الإنتاج و كانت تقدر المساحة الإجمالية لزراعة هذه الخضر سنة 1988حوالي 125590هكتار و بالرغم من هذا التطور إلا أنها تعد ضعيفة مقارنة بالطلب الداخلي على هذه المنتوجات .و الجدول التالي يوضح تطور إنتاج الخضر الجافة خلال الفترة (1988-1998).

تطور إنتاج البقول الجافة خلال الفترة 1988 إلى 1998

الوحدة : القنطار

السنوات / أنواع البقول	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الفول	154980	231570	162250	325700	311510	203010	191450	214540	369590	90670	213520
جلبان يابسة	18680	23050	22460	47190	43470	14830	28190	34110	46620	12950	35480
عدس	14740	12060	7730	9500	8930	7810	4580	4540	8390	4340	6010
حمص	146150	204640	147720	241870	261320	248870	153940	157250	244780	161580	181430
فاصولياء يابسة	5970	5580	8760	4870	6960	5860	3440	3080	5610	6460	10790
جلبانة	3960	2070	1970	1060	1670	1090	1370	860	5010	360	3270

المصدر : وزارة الفلاحة . مديرية الإحصائيات و التحقيقات الاقتصادية .

تحليل الجدول :

من خلال الأرقام الموجودة في الجدول نلاحظ التطور الساري في كمية إنتاج البقول الجافة من سنة 1988 إلى 1998 و من أهم البقول الجافة التي سجلت زيادة واضحة في حجم الإنتاج في خلال الفترة المدروسة هي على التوالي : الفول ، الجلبانة ، حمص ، فاصوليا يابسة .

أما بالنسبة إلى العدس ، و الجلبانة فلم يعرف حجم الإنتاج كلاهما اتجاه معين بل بقي إنتاجهما متذبذب من سنة إلى أخرى .

فيما يخص إنتاج الفول عرف تطورا ملحوظا من سنة 1988 حيث كان الإنتاج يقدر بـــ 154980 قنطار حيث بلغ أقصى إنتاج سنة 1996 و قد بلغ 369590 قنطار ثم بدأ في التنازل في السنوات الأخيرة .

أما فيما يتعلق بالجلبانة اليابسة فقد عرفت هي الأخرى تطورا من سنة 1988 إلى سنة 1998 حيث بلغ إنتاجها 18680 قنطارا و 35480 قنطار على التوالي .

مثلها يقال على الحمص حيث عرف هو الآخر تطورا في الإنتاج حيث كان يبلغ لإنتاجه سنة 1988 ، 146150 قنطار و أصبح يبلغ 181430 قنطارا سنة 1998.

أما بالنسبة للإنتاج المنخفض للعدس و الجلبانة يعلل بما يأتي :

تعود إلى قلة الأيدي العاملة حيث يحتاج هذا النوع من المزروعات كثيرا من الخدمات سواء الخاصة بنموها أو وقت جنيها ، لأن كثير من محاصيل الخضر الجافة ، تتلف في فصل جنيها حيث أن معظمها إن لم نقل كلها تجمع في فصل الصيف ، و نتيجة لقلة العمال في القطاع الفلاحي ، و كذا حرارة الفصل و كثرة المحاصيل ، ضف إلى ذلك قلة المياه التي لها دور فعال في انخفاض كمية الإنتاج .

و نتيجة للطلب المتزايد على هذه الخضر الجافة يستحسن تشجيع هذا النوع من الزراعات و كذا توسيع مساحاتها و ذلك حتى لا نلجأ للاستيراد و يستطيع إنتاجها تغطية الطلب الداخلي ، و ذلك بالتدعيم المالي ، و رفع الأجور في القطاع الفلاحي حتى لا يؤدي إلى نفور العمال بهذا القطاع ، أيضا منح مزايا و حوافز للمشغلين بهذا القطاع مثلا كبناء سكنات وطيفية قريبة من الاستغلاليات و غير ذلك من التدعيم بالقروض المالية التي تؤدي بالفلاحين إلى عدم مغادرة المهمة الفلاحية و تزيدهم ربطا بعمل الأرض .

المطلب الثالث :

الزراعات السوقية :

و يشمل هذا النوع من الزراعة كل من البطاطس و الطماطم و البصل ، الفاصوليا الخضراء ، البطيخ ، الدلاع و غيرها من الخضر الأخرى .

كما أن هذا النوع من الزراعات قد شهد تطورا واضحا في الثمانينات من حيث الإنتاج التوسع في الأراضي الخاصة بإنتاج هذه المنتوجات .

حيث قامت الجزائر في بعض السنوات بتصدير كميات هائلة من البطاطا . و هذا راجع للبرنامج الاستثماري الذي أقيم بالصحراء و الذي كانت له نتائجه الإيجابية و هذا كله من مصدر التمويل الفلاحي الذي لعب دورا فعالا في اقتناء البذور و وسائل الإنتاج كالأجهزة المكيفة و البيوت البلاستيكية .

و الجدول التالي يبين تطور إنتاج الزراعات السوقية خلال الفترة المدروسة .

تطور إنتاج الزراعات السوقية خلال الفترة 1988 إلى 1998 الوحدة : القنطار

السنوات / أنواع الزراعات السوقية	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
بطاطس	8988220	10006960	8085410	10773480	11575250	10652210	7159360	12000000	11500000	9475180	11000000
بصل	2002990	2275890	1729740	3175440	2506490	2511450	2479090	3140290	3128810	3517290	3926430
ثوم	186460	294530	217550	257620	258330	343000	298660	302740	287430	265260	296580
طماطم	2828410	3066440	2958920	3153570	2813490	3038610	2462390	3043800	2818680	3294060	3167530
جزر	1364690	1532130	1009340	1170610	1591830	1284610	1584920	1324770	1285440	1254280	1411450
دلاع و بطيخ	2320400	3008740	2641240	3715150	4472280	4900580	4011680	4033960	4553580	4013000	5020160
فاصولياء خضراء	164170	165470	169180	183270	216610	247280	205060	204510	209900	236480	222830
توابل	794770	716210	577100	604040	722290	824740	659630	597930	566960	799230	674750
فلفل أحمر	1132180	1177960	1010400	974140	875220	866460	803040	897620	884450	1107790	894920
خيار	435270	504040	287760	349780	366350	324360	404690	444720	423900	353520	419830
قرعة	455310	673100	682730	701040	880750	774050	1004450	872610	873000	820820	869120
دنجال	194130	267130	216140	178900	194620	190930	379830	327700	280870	330980	310340
شوفلور	295380	295260	250080	246470	381100	386100	391550	407440	388000	432970	387400
قرنبيط	162080	176330	132670	151450	255890	206140	236630	223290	236580	210240	193780
لفت	771320	903950	646500	750080	763360	716530	763150	879490	820890	734880	803300
فول	771350	961410	782980	1146930	1199860	734050	818660	1105150	1113560	1038660	1024480
جلبان أخضر	258420	270440	237220	426750	472960	421360	386590	416120	449950	293620	465690
خرشف	62480	76150	62500	47030	75880	48720	56870	71690	194000	310520	452250
زراعات أخرى	1016970	1279290	910090	1366040	1042650	1166870	1599950	1706170	1451000	1604960	1318290

المصدر : وزارة الفلاحة . مديرية الإحصائيات و التحقيقات الاقتصادية .

من الجدول نلاحظ أن الإنتاج من الزراعة السوقية قد شهد تطورا ملحوظا خصوصا في الزراعات التي تستهلك بنسبة ضئيلة من طرف المستهلك .

حيث نلاحظ في كل المنتوجات السوقية ارتفاعا في الإنتاج لسنة 1998 مقارنة لسنة 1988 ، حيث شهد إنتاج البطاطس نموا هاما حيث تطور الإنتاج من 8988220 قنطار سنة 1988 إلى 11000000 قنطار سنة 1998 ، و 11000000 قنطار سنة 1995 و ذلك نتيجة لزيادة الطلب عليها لأنها تدخل ضمن الوجبات الغذائية لمعظم الأفراد .

و لقد غطى إنتاج البطاطا الطلب الداخلي حتى أصبحت تصدر إلى الخارج .

كما عرف إنتاج البصل هو الآخر تطورا ملحوظا في ميدان الإنتاج حيث كان يقدر سنة 1988 بـ 2002990 قنطار و أصبح يقدر سنة 1998 بـ 3926430 قنطار .

أما بالنسبة إلى كل من الطماطم ، الجزر ، الدلاع و البطيخ و ...الخ فقد عرفت هي الأخرى تحسنا في الإنتاج من سنة إلى أخرى ، و ذلك لأهميتها في الإستهلاك .

و هذا التطور يعود و لو بنسبة ضئيلة يعود إلى العناية التي أولتها الدولة للقطاع الزراعي و التسيير العقلاني للموارد المالية و البشرية .

المطلب الرابع :

الزراعات الصناعية :

تعتبر هذه الزراعات هي الممون الوحيد لصناعة التعليب و الصناعات الخفيفة و لها أهمية كبرى في تنمية الإقتصاد الوطني .

و تشمل الزراعات الصناعية كل من المزروعات التالية : التبغ ، فول سوداني ، طماطم صناعية ، بعض الزراعات الصناعية الأخرى .

كما تتطلب هذه الزراعات نوعا من الأراضي الخصبة و بعض التقنيات الخاصة كالأسمدة و كذلك تغطية بعض أنواعها بالبلاستيك لحمايتها من بعض الكوارث الطبيعية و تدعيما لذلك بدأت الدولة تقدم بعض المساعدات منها المالية للقطاع الخاص خلال المخطط الخماسي الأول و من حيث الإنتاج فكان هناك تقدم ملحوظا في الفترة (1988-1998) و هذا التقدم نتج عن الاهتمام المتزايد لمثل هذه المزروعات لأنها تخدم كثيرا من الصناعات و الجدول التالي يوضح التطور الواضح في إنتاج الزراعات السوقية .

تطور إنتاج الزراعات الصناعية خلال الفترة 1988 إلى 1998

الوحدة : القنطار

السنوات / زراعات صناعية	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
طماطم صناعية	1587520	2046160	1061280	2190700	3151930	5248860	4485160	5542570	4371320	3591210	4355240
تبغ	35070	35270	35780	33580	61810	68770	37200	27900	40450	81530	90000
فول سوداني	9930	16280	18770	20140	36100	32550	33280	30930	30780	23830	41350
زراعات أخرى	21990	20850	34310	44960	22330	17920	35290	39210	38280	37550	51170

المصدر : وزارة الفلاحة . مديرية الإحصائيات و التحقيقات الاقتصادية .

يتبين لنا من الأرقام الموجودة في الجدول بأنه هذه الزراعات الصناعية :

شهدت تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة (1988-1998) ، بالنسبة لإنتاج الطماطم الصناعية فإن الزيادة في الإنتاج بلغت نسبة كبيرة حيث كان يقدر الإنتاج سنة 1988 بـــ 1587520 قنطار و أصبح 4355240 قنطار خلال سنة 1998 .

أما فيما يخص التبغ عرف هو الآخر تطورا حيث تزايدت نسبة الإنتاج من سنة إلى أخرى . حيث كان الإنتاج سنة 1988 يقدر ب 35070 قنطار و أصبح يقدر سنة 1998 بـــ 90000 قنطار إن الإنتاج قد تضاعف و أكثر من ذلك .

كما عرف الفول السوداني هو الآخر و موازاة مع الزراعات الأخرى تطورا ملحوظا خلال الفترة المدروسة .

المطلب الخامس :

الأعلاف :

إن الطلب المتزايد في العشرية الماضية على المنتوجات الحيوانية و خاصة منها الحليب و اللحوم و غيرها ...الخ ، قد أدى بالبلاد إلى الاهتمام بتربية الحيوانات ، و خاصة منها الأغنام و الأبقار و الدجاج و ذلك لزيادة الطلب على منتوجات هذه الحيوانات .

و لكن الاهتمام بهذه الحيوانات أدى بطريقة مباشرة إلى الاهتمام بتوفير الغذاء اللازم لها و المتمثل في الأعلاف بنوعيها حيث تنقسم الأعلاف إلى :

1) العلف الاصطناعي :

و يضم العلف الصناعي الخرطال ، البرسيم و بعض الأنواع المختلفة .

2) العلف الطبيعي :

و يشتمل العلف الطبيعي على حشيش المروح و الحشيش العادي .

و الجدول التالي يبين تطور إنتاج الأعلاف خلال الفترة (1988-1998) .

تطور إنتاج الأعلاف خلال الفترة 1988 إلى 1998

الوحدة : القنطار

السنوات / أنواع الأعلاف	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
أعلاف اصطناعية	6322190	9511010	4257760	11016650	8315070	4749280	3915340	5257030	9349000	2240240	6240030
VESCE AVOINE الخرطال	3656200	6384660	2439470	6787980	3974920	2576920	1633500	2065620	3265700	781460	2259910
LUZERNE البرسيم	47220	65100	72920	78720	12890	63230	63380	154090	11000	26630	77660
أعلاف أخرى	2618770	3061250	1745370	4149950	4327260	2109130	2218460	3037320	6072300	1432150	3902460
أعلاف طبيعية	1744010	1636700	930190	2360760	2403250	1700230	1551190	2071180	3251000	999480	2411440
Prairies naturelles علف طبيعي	269020	645170	318140	914320	450870	470100	567080	700130	941370	354970	635860
Jacherses fouchées حشيش	1474990	991530	612050	1446440	1952380	1230130	984110	1371050	2309630	644510	1775580

المصدر : وزارة الفلاحة . مديرية الإحصائيات و التحقيقات الاقتصادية .

من الجدول السابق نلاحظ :

التطور الهام في إنتاج العلف إصطناعي و خاصة الخرطال كما أن الأنواع الأخرى من العلف و التي تشمل على خليط من البنجر و العشب و الشعير ...قد شهد زيادة هامة في الإنتاج حيث تطور الإنتاج من 2618770 قنطار سنة 1988 إلى 3902460 قنطار خلال سنة 1998 . و ذلك لاستعمال هاتين النوعين كعلف للحيوانات من جهة و لتسمينها من جهة أخرى ، أما بالنسبة للبرسيم هو الآخر عرف زيادة في الإنتاج من سنة لأخرى .

إن دل هذا التطور على شيء إنما يدل على مدى الاهتمام بتربية الحيوانات لأن هذا النوع من الأعلاف هو الغذاء الهام لكثير من الحيوانات كالأغنام و الأبقار ...الخ .

أما بالنسبة للأعلاف الطبيعية شهدت هي الأخرى زيادة في الإنتاج و لو بصفة متذبذبة لأن ذلك يعود لاعتمادها على كمية الأمطار المتساقطة و هذا النوع ينمو في الأراضي البور الأقل خصوبة حيث كان رقم الإنتاج سنة 1988 يقدر بـ 1744010 قنطار و أصبح يقدر بـ 2411440 قنطار سنة 1998 .

المبحث الثاني : إنتاج الفواكه بالقطاع المسير ذاتيا

المطلب الأول : إنتاج الكروم

المطلب الثاني : الحمضيات

المطلب الثالث : الزيتون

المطلب الرابع : التين

المطلب الخامس : التمور

المطلب الأول :

الكروم :

ظهرت زراعة الكروم بقدوم المعمرين ، حيث قاموا بزراعة هذه الفاكهة بكميات كبيرة ، و خاصة بعد أن عرفوا أن السهول الجزائرية تساعد على ذلك ، فتوسعت زراعتها في سهل متيجة ، وهران .

و شجرة الكروم نوعان :

1: كروم منتجة لعنب الخمر .

2: كروم منتجة لعنب الإستهلاك .

و قد ركز المعمرون على إنتاج النوع الثاني حيث أصبحت الجزائر من أكبر الدول المنتجة للخمر ، و كانت فرنسا السوق المستهلكة لذلك .

و كان إنتاج الخمر يمثل 50 % ما تنبت أرض الجزائر (1) و خصص المعمرون حوالي 90% من الكروم و 62 % ما تنبت للحوامض من الخضر و 75 % من القمح زراعة في التراب الجزائري .

و ظل الحال على هذا المنوال إلى أن جاء الإستقلال و خصوصا في سنة 1967 أين رفضت فرنسا إستتراد الخمر الجزائري ، و ذلك بهدف توقيع الجزائر في أزمة إقتصادية و عجز مالي ، أين تفطنت الحكومة الجزائرية بالخطر الذي يهدد الإقتصاد الوطني إذ بقيت الكروم تشكل أهم المنتوجات الفلاحية و هي التي تشكل معظم الصادرات الفلاحية .

فاتبعت الدولة سياسة تدريجية في القضاء على مختلف حقول الكروم و خصوصا عنب الخمر ، و تعويضها بزراعات أخرى كأشجار الفواكه و غيرها و ذلك لتنويع المنتوجات الفلاحية .

---

(1) المصدر : التحويلات في الريف الجزائري منذ الاستقلال للأستاذ الندوة الوطنية الثانية للقطاع الاشتراكي ص27 أفريل 1973 الحافظ ستهم .

و لقد أعلن الرئيس الراحل "هواري بومدين " في الندوة الوطنية الثانية للقطاع الاشتراكي الزراعي عن وضع برنامج واسع لتحويل زراعة الكروم ، و تنفيذا لهذا البرنامج فقد تم قلع في مدة سنتين 75000 هكتار ، و خصصت لزراعة الحبوب و ذلك قبل البدء في تكوين حقول عنب المائدة و العنب الخاص بالزبيب .

و الجدول التالي يوضح تطور إنتاج العنب بنوعيه في الفترة 1988-1998 و كذا إنتاج الخمر و الزبيب .

تطور إنتاج العنب خلال الفترة 1988 إلى 1998

الوحدة : القنطار

السنوات / نوع العنب	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
عنب المائدة	1228760	1192690	812810	1462080	1689040	1459520	1194940	1583730	1321420	1457500	1182930
عنب التخمير	911000	751000	244000	529000	601000	667000	218000	380000	632580	464400	283770
الخمر	13370	11750	3020	21430	12150	26080	2420	3280	8140	2570	2330
الزبيب	621060	503730	288650	361710	409570	443940	134410	268500	312270	243890	162900
إنتاج الخمر هكـ											

المصدر : وزارة الفلاحة . مديرية الإحصائيات و التحقيقات الاقتصادية .

من الجدول يمكن ملاحظة انخفاض حجم الإنتاج من عنب التخمير (الخمر) من سنة لأخرى و ذلك بسبب السياسة الهادفة إلى تقليل إنتاج الخمر و كذلك نتيجة لانخفاض المساحات المزروعة بكروم عنب الخمر من سنة لأخرى ، هذا من جهة و من جهة أخرى كبر سن الكروم المنتجة لهذه المادة ، حيث كان يقدر الإنتاج سنة 1988 ب 911000 قنطار و أصبح سنة 1998 يقدر بـ 283770 قنطار .

كما عرف إنتاج الخمور هو الآخر تناقصا في الإنتاج من سنة لأخرى بسبب نقص الكروم المنتجة لهذه المادة .

عرف عنب المائدة و الزبيب هما الآخران انخفاضا في الإنتاج نتيجة لكبر حقول الكروم و عدم تجديدها و أيضا نزع أغلبية الكروم المنتجة للعنب و استبدادها بهياكل عمرانية سكانية .

المطلب الثاني :

الحمضيات :

تعتبر زراعة الحمضيات زراعة حديثة بالجزائر و ظهورها كان بظهور المعمرين و يزرع هذا النوع من الأشجار في الأراضي الخصبة ذات المناخ اللطيف الخالي من الصقيع ، و يعتمد هذا النوع من الأشجار على الري لذا نجده متركزا في وهران ، عنابة ، متيجة أي أن هذه الأشجار منتشرة على السهول الساحلية و الحمضيات بها أنواع كثيرة و مختلفة نذكر منها : البرتقال ، اليوسفي ، الليمون ، الخوخ ، المشمش ن البرقوق ...الخ .

كما يشكل البرتقال و اليوسفي أهم صادرات الجزائر من الحمضيات في الوقت الراهن ، كما أن إنتاج الحمضيات يدخل في كثير من الصناعات الزراعية كصناعة المعلبات مثلا (المربى) و صناعات المشروبات و لذا فإن إنتاج مختلف الحمضيات عليه طلب كبير من طرف السوق الداخلية و الخارجية .

و الجدولين التاليين يوضحان تطور إنتاج الحمضيات في القطاع الفلاحي خلال الفترة 1988 إلى 1998 .

الجدول (1) يضم (البرتقال ، المندرينة ، كلمنتين ، الليمون ، الليمون الهندي)

الجدول (2) يضم كل الفواكه الأخرى .

تطور إنتاج الحمضيات خلال الفترة 1988 إلى 1998

الوحدة : القنطار

السنوات / نوع الحمضيات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
البرتقال	2079800	1766210	1838300	2219650	2519370	2498420	2528780	2267160	2367240	2432840	2803930
المندرينة	170080	171760	223230	153780	160820	166640	205490	178390	171380	175370	193450
كليمنتين	157180	623750	599600	756180	759930	725740	789760	600430	631880	726590	915500
الليمون	80050	88310	119210	92030	155950	192540	211770	156660	145380	154410	253140
الليمون الهندي	31030	30920	29190	14060	22820	24990	24100	24840	21560	14830	13840

المصدر : وزارة الفلاحة . مديرية الإحصائيات و التحقيقات الاقتصادية – جدول رقم (1).

من الأرقام الموجودة في الجدول السابق :

نلاحظ بأن إنتاج الحمضيات لم يعرف تطورا واسعا في مجال العشرية المدروسة حيث يتباين تقارب في أرقام الإنتاج لسنة 1988 و سنة 1998 و هي على التوالي 2079800 قنطار و 2803930 قنطار في إنتاج البرتقال ، المندرينة أيضا :

سنة 1988 كان الإنتاج 170080 قنطار و أصبح سنة 1998 يقدر ب 193450 قنطار .

أما بالنسبة للكليمنتين و الليمون و الليمون الهندي فهي الأخرى لم تشهد التطور الواسع بل كان هناك تزايد في الإنتاج نسبة ضئيلة جدا . و هذا التراجع في الإنتاج يعود إلى ضعف نسب التمويل و الظروف المناخية الغير مواتية التي سادت البلاد خلال الآونة الأخيرة . أيضا انصراف الفلاحين إلى القطاع الخاص و ذلك تحت ضغط تأثير الأسعار المغرية ، و ارتفاع مردود الهكتار منها .

و لعل في هذا ما يدعو إلى إعادة النظر في السياسة السعرية ، بالإضافة إلى وضع سياسة تمويل راقية للرفع من المردودية في هذا الميدان .

كما يجب توسيع مساحات و بساتين و قص أو استبدال الأشجار التي طال عمرها الإنتاجي . و ذلك بتكثيف الموارد المالية لهذه الجهة .

تطور إنتاج الفواكه خلال الفترة 1988 إلى 1998

الوحدة : القنطار

السنوات / نوع الفاكهة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المشمش	325010	459250	349790	592630	407850	691870	426890	412330	800000	398500	581100
البرقوق	216020	276810	167350	268210	271870	281250	238840	253940	299610	242670	206660
الخوخ	236860	327900	153360	331030	356310	411910	362170	386540	452910	386970	451530
زعرور سيتاني	101810	100460	135750	106950	122480	111230	145220	131290	147970	125460	117040
إجاص	348340	432000	244610	396660	470670	518200	432310	583560	558100	472360	601320
تفاح	399790	513950	389410	478270	619840	634090	492970	641400	738690	655250	753850
كرز	37240	44590	26840	30950	40660	50560	30120	52960	32110	33450	25960
الرمان	94960	72070	98860	87010	85060	160820	156160	169540	214480	228130	185200
الخروب	31490	56380	38640	56580	27680	39780	29660	29090	32230	24000	37660
اللوز	96760	124380	117330	157680	179010	246850	191060	198690	335610	193960	216410
السفرجل	/	/	/	/	/	/	/	/	23880	25190	20720
فواكه أخرى	/	/	/	/	/	/	/	/	94410	115950	81120

المصدر : وزارة الفلاحة . مديرية الإحصائيات و التحقيقات الاقتصادية – جدول رقم (2).

من الجدول نلاحظ التطور في إنتاج الفواكه بكل أنواعها :

حيث كان يقدر إنتاج المشمش في سنة 1988 بـــ 325010 قنطار و أصبح يقدر سنة 1998 بـــ 581100 قنطار كذلك بالنسبة للفواكه الأخرى كالبرقوق ، الخوخ ، إجاص ، تفاح ، كرز ... الخ .

شهدت هي الأخرى تطورا في الإنتاج من سنة إلى أخرى بوتيرة متزايدة خلال الفترة المدروسة (1988-1998) .

و إن دلت هذه الزيادة على شيء ، إنما يدل على الاعتناء بالأشجار المثمرة و الزيادة في غرس عدد الأشجار المثمرة ، و ذلك بتدعيم الفلاحين و إعطاء الدعم و استعمال الأدوية و المبيدات التي تقضي على الأعشاب الضارة و الحشرات المفسدة للثمار كما كانت هناك توفيرات للعتاد للجني ونقل و تخزين هذه الثمار .

و هذه الزيادات كلها كانت نتيجة التدعيم الاستثماري التي عرفه إنتاج الفواكه في هذه الفترة .

المطلب الثالث :

الزيتون :

زراعة الزيتون زراعة عريقة بالجزائر بحيث وجدت بأرض الوطن قبل دخول المعمرين ، و ذلك للفائدة العائدة على السكان من هذه الشجيرة سواء من استهلاك منتوجاتها كغذاء مباشر أو بعد عصره لإنتاج الزيت ، و الأستاذ حسن بهلول يقول في كتابه : القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية :

"زراعة الزيتون هو محصول زراعي قديم في الجزائر لأن شجرته تتوافق زراعتها تماما مع مناخ البحر الأبيض المتوسط و هي تنمو في كثير من الأحيان بشكل طبيعي من غير تدخل الإنسان سواء كان ذلك في المرتفعات أو السهول ...، و تمتاز هذه الشجرة بسهولة زراعتها و هي شجرة قوية ..."

و هذه الشجرة لا تحتاج إلى السقي اليومي كغيرها من الزراعات بل تكتفي بما تجود به الأمطار

الدكتور : حسن بهلول : القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية .

و شجرة الزيتون نوعان منها :

1- المنتجة لزيتون المائدة .

2- المنتجة للزيتون الخاص بالزيت .

و الجدول التالي يبين تطور إنتاج الزيتون خلال الفترة (1988-1998) .

تطور إنتاج الزيتون خلال الفترة 1988 إلى 1998

الوحدة : القنطار

السنوات / نوع الزيتون	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
زيتون المائدة	124100	107110	131070	141960	220290	206770	196970	140890	345130	422870	305110
زيتون الزيت	1304820	817420	1648000	735400	2434910	1853960	1506630	1168750	2788210	2771870	935490
إنتاج الزيت هل	205350	122010	259960	106040	473850	291870	247310	162930	516090	505890	151500

المصدر : وزارة الفلاحة . مديرية الإحصائيات و التحقيقات الاقتصادية .

من خلال الأرقام المبينة في الجدول يمكن ملاحظة أن حجم الإنتاج لم يتخذ وتيرة معينة من سنة إلى أخرى إلا أنه متذبذب تارة بالزيادة و أخرى بالنقصان و ذلك لأن إنتاج الزيتون يعتمد على كمية الأمطار و الظروف المناخية من جهة أخرى ، و كذلك فإن طرق جني المحصول من الزيتون يؤثر على مردودية الشجرة في السنة الموالية ، كما أن أصل شجرة الزيتون حسب ما أكده لي أحد الفلاحين أنها من النوع التي تعطي إنتاجا وافرا في السنة الأولى و كمية أقل من الإنتاج في السنة الموالية .

و الملاحظ على زراعة الزيتون في الجزائر ، أن معظم أشجاره هي من النوع المنتج للزيت ، يعود حوالي 80% منها إلى القطاع الخاص .

و من جهة أخرى فإن صناعة الزيتون "المعلب لم تشهد هي الأخرى تطورا كبيرا و ذلك لعدم اهتمام الفلاحين بإنتاج زيتون المائدة ، نتيجة للأسعار المنخفضة التي يفرضها الديوان الوطني لشراء المحصول من الزيتون على المنتجين ، و كذلك بيروقراطية التعامل و تعقيدات دفع قيمة الكمية المقدمة من الزيتون .

المطلب الرابع :

التين :

أشجار التين هي تشتبه بأشجار الزيتون عريقة الوجود بالجزائر لها نفس خصوصيات الزيتون .

أغلب بساتين التين هي في يد القطاع الخاص لأنه كان يستعمله كفاكهة من جهة ، و كغذاء بعد معالجته من جهة أخرى .

و تعتبر هذه المادة من المنتوجات المتزايد عليهم الطلب الداخلي و الخارجي إذن على المسيرين تدعيم إنتاج التين و غرس الأشجار المثمرة لهذا الغرض ، لأن الطلب الخارجي في تزايد على التين لأن للتين أسواقا هامة جدا و من بين هذه الأسواق ، سوق الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى أسواق دول أوربا الغربية و أسواق دول أوربا الشرقية .

و الجدول التالي يبين تطور إنتاج التين في القطاع الفلاحي خلال الفترة (1988-1998) .

تطور إنتاج التين خلال الفترة 1989 إلى 1997

الوحدة : القنطار

الموسم الفلاحي / إنتاج التين	90/89	91/90	92/91	93/92	94/93	95/94	96/95	97/96
التـــيـــن	583900	414140	864240	852150	457320	600080	570000	467470

المصدر : وزارة الفلاحة . ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIE .

من الجدول السابق نلاحظ أن الإنتاج ضعيف جدا من مادة التين في القطاع الفلاحي الحكومي مقارنة بإنتاج القطاع الخاص من هذه المادة ، و ذلك لصغر المساحة المزروعة بهذا النوع من الأشجار و التي يملكها القطاع .

و الملاحظ بأن إنتاج القطاع يوجه كاملا إلى المصانع التي تقوم بمعالجتها و تعليبها .

المطلب الخامس :

التمور :

معظم زراعة النخيل متواجدة بالجنوب الجزائري حيث تعتبر هذه المنطقة هي المنطقة الملائمة مناخيا لفلاحة هذا النوع من الأشجار ، بحيث كانت المساحة المخصصة لزراعة النخيل حوالي 44050 هكتار و تضم حوالي 6605420 شجرة نخلة .

و معظم الإنتاج من التمور يعود للقطاع الخاص و تضم التمور :

- دقلة نور .
- دقلة بيضاء .
- تمر من الدرجة الثالثة .

و الجدول التالي يوضح تطور إنتاج التمور خلال الفترة المدروسة (1988-1998) .

تطور إنتاج التمور خلال الفترة 1988 إلى 1998

الوحدة : القنطار

السنوات / نوع التمر	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
دقلة نور	965590	1096820	1074590	1028240	1264290	1249840	1542610	1424	167[illegible]480	1513220	1771820
معجون التمر	498790	4737700	499610	471530	677930	550680	801860	628440	84[illegible]430	391780	872330
دقلة بيضاء	496240	530850	484870	591150	662930	815600	827370	798980	106[illegible]460	1124930	1228980

المصدر : وزارة الفلاحة – مديرية الإحصائيات و التحقيقات الاقتصادية .

في مجال إنتاج التمور نلاحظ بأن الإنتاج قد تضاعف من سنة 1988 إلى سنة 1998 في ميدان التمور دقلة نور ، معجون التمر ، و الدقلة البيضاء كما هو مبين في الجدول السابق الذكر ، و هذا دليل على اعتناء الفلاحين بالصحراء بإنتاج هذه المادة التي قد حققت اكتفاء ذاتيا على المستوى الوطني فأصبح جزءا منها يصدر إلى الخارج لجلب العملة الصعبة ، و هذا ما يؤكد اعتناء الحكومة الجزائرية بهذا النوع من أشجار النخيل و توفير الأدوية و المبيدات التي تقضي على الحشرات التي تلحق أضرار بهذه الشجرة . كما لوحظ في هذا المجال التمويل الدائم و الاعتناء الكافي من طرف الحكومة و ذلك راجع للمرتبة التي تحتلها التمور الجزائرية على المستوى العالمي ، فدفعت الدولة بذلك لزيادة كميات الإنتاج لجلب موارد مالية ، لانفاقاها في أبواب أخرى خاصة بالقطاع الفلاحي .

المبحث الثالث : الإنتاج الحيواني

المطلب الأول : تربية الماشية و الخيليات

المطلب الثاني : تطور تربية الدواجن

المبحث الثالث : الإنتاج الحيواني

المطلب الأول :

الإنتاج الحيواني :

إن الموقع الجغرافي للجزائر ، ذو أهمية كبيرة سواء كان ذلك من حيث المناخ المعتدل أو الأراضي الخصبة أو المياه المتوفرة ، كل هذه العوامل تساعد على وجود و تعايش قطعان الحيوانات المختلفة التي يمكن للإنسان تربيتها كما أن للجزائر هضاب و سهول و وديان تساعدها على ذلك حتى تعود عليها بفائدة اقتصادية سواء للغذاء المباشر كاللحوم و الألبان و مشتقاتها أو تلك المنتوجات التي تدخل في الصناعة الحديثة أو التقليدية مثل الأصواف ، الجلود و يمكن تصنيف الحيوانات التي تعيش بالجزائر إلى قسمين :

1- الماشية و الخيليات .

2- الدواجن .

1- لقد شهدت الماشية و الخيليات الجزائرية تطور في عدد الرؤوس و ذلك نتيجة لعملية استيراد عدة أنواع من الأبقار خاصة منها المنتجة للحليب أيضا المحافظة على الأنثى الولود أثناء الذبح .

إلا أنه رغم هذه الإجراءات التدعيمية و التحفيزية لأنه تربية هذه المواشي تشكو نقص اليد الخبيرة ، الفنية ، نقص الأدوية ، ارتفاع أغذية الأنعام .

و الجدول التالي يبين عدد الرؤوس المتواجدة بالجزائر من المواشي و الخيليات خلال الفترة المدروسة .

تطور تربية الماشية خلال الفترة 1989 إلى 1997

الوحدة : رأس

الموسم الفلاحي	90/89	91/90	92/91	93/92	94/93	95/94	96/95	97/96
الضأن	17697350	16891180	17722780	18664640	17841840	17301560	17565400	16754560
الأبقار	1392700	1300180	1333730	1313820	1269130	1266620	1227940	1255410
الماعز	2471990	2484540	2775130	2683310	2543790	2779790	2894770	3121500
الخيل	81020	82260	76940	72800	66510	62160	60000	52370
الإبل	122450	126270	114300	114380	114120	126350	136000	150870
البغال	100180	101010	91780	347610	307710	304520	285500	268170
الحمير	298780	298390	277520					

المصدر : وزارة الفلاحة ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIE .

من خلال الجدول الذي بين أيدينا يتضح لنا التقهقر الواضح في تربية الضأن ، الخيل ، البغال و الحمير حيث نلاحظ تناقص في التربية من سنة 1988 إلى سنة 1998 من سنة تلوى الأخرى .

أما فيما يتعلق بتربية الماعز و الأبقار فقد شهدت ارتفاعا و ذلك لإنتاج الحليب و اللحوم الحمراء لهذا نلاحظ الزيادة بوتيرة واضحة و متزايدة من عام لآخر .

و قد تواصل التدفق المالي رجاء في رفع الإنتاج الحيواني بما يكفل تغطية كامل الطلب الوطني من اللحوم الحمراء و الحليب .

المطلب الثاني :

تطوير تربية الدواجن :

الدواجن :

لتربية الطيور المختلفة أهمية اقتصادية كبيرة و ذلك لما توفره من منتوجات مختلفة كاللحم و البيض و غيرها و التي عليها طلب كبير ، نظرا لما تكتسبه تربية الدواجن من أهمية فقد بدأت الجزائر تهتم تدريجيا بتربية الدواجن و زاد هذا الاهتمام خصوصا منذ المخطط الرباعي الثاني و ذلك نتيجة للطلب المرتفع على هذه الثروة . كما نعلم بأن أسعار اللحوم الحمراء كانت دائما و لا تزال في ارتفاع مستمر أدى بالمستهلك إلى اللجوء لاستهلاك اللحوم البيضاء و ذلك لانخفاض أسعارها .

و من المعلوم أن تربية الدواجن تشتمل على أنواع عديدة من الطيور و بعض الحيوانات الصغيرة الأخرى بحيث تتمثل الدواجن في الدجاج و البط و الديك الرومي ...و الأرانب.

و النوع المشهور من الدواجن التي يتم تربيتها و إنتاجها في الجزائر هي تربية الدجاج ، و منذ المخطط الخماسي الأول أي سنة 1980 بدأ يولى الاهتمام ببعض الأنواع الأخرى كالبط و الديك الرومي و الأرانب ، حيث سعت الدولة إلى تشجيع تربية هذه الدواجن في القطاع الفلاحي .

و بما أن الدجاج يحتل المرتبة الأولى في التربية بالجزائر نركز دراستنا عليه :

1/ الدجاج المنتج اللحم و الدجاج المنتج للبيض :

ركزت الحكومة على تربية الدجاج نظرا لسهولة تربيته من جهة و لقصر فترة الإنتاج من جهة أخرى ، حيث تتراوح فترة إنتاج دجاج اللحم من 50 إلى 60 يوما على الأكثر .

بحيث يكون يتراوح وزن الدجاجة الواحدة يتراوح من 1,6 كلغ 2,4 كلغ ، و الجدول التالي يبين إنتاج اللحوم بجميع أنواعها :

تطور إنتاج اللحوم و الحليب في الفترة 1989 إلى 1997

البيض ، عسل و صوف الوحدة : طن

نوع اللحوم / الموسم	90/89	91/90	92/91	93/92	94/93	95/94	96/95	97/96
لحوم حمراء	244500	260320	290000	3000000	2996000	2996000	3090000	2980000
لحوم بيضاء				1990000	2190000	1900000	934000	1050000
حليب (هكل)				10000000	10057000	10500000	11000000	10500000
بيض 10+6 وحدة				1750	2300	2640	1705	1900
عسل				20000	28000	18000	25000	11000
صوف				216000	220000	210000	220000	200000

المصدر : وزارة الفلاحة ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIE .

من الجدول أعلاه نلاحظ التطور الذي حصل في إنتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة المدروسة حيث كان يقدر الإنتاج سنة 1990 بـــ 244500 طن بينما أصبح يقدر سنة 1997 بـــ 2980000 ، إن الإنتاج تضاعف عدة مرات إن دل على شيء إنما يدل على الزيادة في تربية المواشي المنتجة منها اللحوم .

أما فيما يخص إنتاج اللحوم البيضاء مقارنة بإنتاج اللحوم الحمراء فإنها تمثل ½ إنتاج هاته اللحوم و فيما يتعلق بإنتاج البيض و العسل و الصوف، فقد شهد هو الآخر تطور في الفترة المدروسة ، و هو تطور ضعيف نسبيا نظرا للاحتياجات الوطنية من هذه المواد .

أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء أدى إلى زيادة الطلب لإنتاج اللحوم البيضاء ، و ذلك لتعويض كمية اللحوم الحمراء التي كان يجب استهلاكها مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى ظهور نقص في إنتاج اللحوم البيضاء و خاصة إنتاج البيض الذي قدر سنة 1997 بـــ $(1900) \times 10^6$ وحدة و الذي مازال إنتاجه في أغلب الأحيان أقل من الاحتياجات الوطنية . و بصفة عامة ، فإن تنمية هذا النوع من الحيوانات هو الآخر يحتاج إلى يد عاملة شابة مؤهلة ذات كفاءة في ميدان تربية الدواجن و من المشاكل المطروحة في هذا المجال :

1- التذبذب المسجل في التموين بالمواد الغذائية .
2- النقص في وسائل التخزين المجهزة و المكيفة .
3- ضعف التمويل .

Annuaire statistique de l'Algérie .

خاتمة الفصل الرابع :

بالرغم من الدعم المالي الكثيف الموجه للقطاع الفلاحي ، و الذي بدوره يؤدي إلى تطوير الإنتاج بنوعيه النباتي و الحيواني و هذا ما أطلعنا عليه من خلال الإحصائيات الخاصة بالإنتاج النباتي و تربية المواشي للفترة المدروسة (1990-1999) و الذي هو في تذبذب دائم ، يرتفع تارة و ينخفض أخرى و هذا لدليل على أن السياسة التمويلية للقطاع الفلاحي لم تصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة ضمن البرامج التنموية الاستثمارية ، و لا تزال فاتورة وارداتنا للمواد الغذائية في ازدياد هذا إن دل على شيء إنما يدل على أنه لا زالت استراتيجيا لم ترتقي إلى مستوى أفضل ، الذي باستطاعتها التحكم في زمام الأمور ، و ميكانيزمات التمويل لقطاع الفلاحة ، و الوقوف على أرض الواقع ، و حقيقة الأشياء و مراقبة و متابعة و مراجعة مراحل إجراءات التمويل الفلاحي من مرحلة الإقلاع إلى مرحلة الجني.

الخاتمة

الخاتمة :

تبدو ظاهرة الإرادة الجبارة من الروح الوطنية للدولة الجزائرية للخروج بالبلاد من دائرة التخلف ، و التبعية الغذائية ، و العزم على تحقيق معدلات نمو عالية في الميدان الفلاحي .

فمن خلال تحليلنا للأجزاء الأربعة المتضمنها بحثنا تمكنا من التطلع على مختلف العناصر التي بإمكانها تطوير القطاع الفلاحي و عصرنته .

إن القطاع الفلاحي بالرغم من أنه يعتبر قطاع حيوي ، و رغم الاهتمام الذي حظي به طيلة الفترة السالفة منذ الإستقلال إلا أنه لم يستفد بالاستثمارات بالقدر الذي هو بحاجة إليها .

و سنوضح ذلك من خلال الدراسة التي قمنا بها في هذا الميدان .

سياسة التمويل الفلاحي :

من خلال دراستنا تبين لنا بأن سياسة التمويل للقطاع الفلاحي لم تكن فعالة حيث لم نستطع خلال الفترة السالفة الوصول إلى اختيار سياسة تمويل أكثر ملائمة و أكثر فعالية ، و قد كانت الإصلاحات العديدة التي عرفها القطاع في هذا المجال تجري دائما في اتجاه البحث عن سياسة تمويل أفضل . و رغم ذلك بقيت غير مكيفة و تولد مضايقات إدارية و إجراءات غالبا ما تكون ثقيلة في ميدان المساعدات المالية و منح القروض كثيرا ما تكبح رغبة و إرادة الفلاحين .

ضف إلى ذلك أن الاستغلاليات لم تتح لها الفرصة للتفاوض مع اللجان المكلفة بمنح القروض المتواجدة على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية أو الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية أو الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي **C.R.M.A** بحجة أنه ليس لها في الاختصاص في ميدان التسيير و المالية .

كما أدركنا أن الصناعة الوطنية أيضا لم تتمكن من تلبية متطلبات القطاع الفلاحي ، و هذا ما أدخل السياسة الفلاحية في عجز ، و استيراد دائم للمدخلات الفلاحية و هذه الظاهرة تركت البلاد في وضعية التبعية الغذائية ، و عدم القدرة على توفير الأمن الغذائي فوضعت البلاد في موقع صعب و ذلك كله راجع لضعف استعمال مستويات التكنولوجيا ، و ضعف الإنتاجية و نقص الموارد المالية .

فكانت بذلك دائما الأهداف المرجوة لم تتحقق في الخطط إلا بنسب ضعيفة ، و هذا سواء من الصناعة الوطنية أو من الاستيراد .

كما أن العوامل و المواد المستوردة لا تحمل الميزات الخاصة بالظروف الاقتصادية و الطبيعية للجزائر ، فاستوردت أسمدة بأثمان باهضة ، عجز الفلاح الجزائري عن استعمالها و استخدمت الدولة أيضا بعض عوامل الإنتاج المعقدة لم يتمكن أيضا الفلاح من استخدامها. و ذلك راجع لنقص خبرة المستخدمين و التكوين الكافين ، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على نقص التمويل للقطاع الفلاحي .

لاحظنا من خلال بحثنا عدم إعطاء الحرية التامة للفلاحين الخواص في استيراد المعدات التي يرونها تلائمهم و تخدم مصالحهم ، و التسيير المركزي و القرار المسيطر و كثرة القيود و ثقل الإجراءات الإدارية البيروقراطية في مجال التمويل الفلاحة .

و التسيير الغير عقلاني لوسائل الإنتاج في ميدان توزيعها على المناطق ، الأشخاص المستفدين بها .

هاته كلها عوامل أفشلت الإصلاحات الزراعية و ركدت بالقطاع فمثلا منح المسؤولية لغير أصحابها في الفلاحة و إسناد مسؤوليات أخرى للمختصين بعيدة كل البعد عن القطاع ، و قلة اليد العاملة الشابة ، عدم وجود تحفيزات في القطاع الفلاحي مما جعل الناس يتركونه و يتوجهون لقطاعات أخرى بحثا عن العمل و الأجر معا .

أيضا من بين إصلاحات التي طرأت على القطاع الزراعي في ميدان التمويل ، مجالاته ، فتح صناديق جديدة كالصندوق الوطني للتنمية و الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الذي أصبح يسمى الآن صندوق القرض و التعاون الفلاحي (التعاضدية الفلاحية) . لم يلاحظ فيها تخطيط محكم ، و لا برامج استثمارية ذات استراتيجية متينة بل بالعكس كلها مبنية على اقتراحات و أرقام في غالب الأحيان لم تبلغ الأهداف المسطرة .

لهذه الأسباب أو لأسباب أخرى كثيرة لم يخدم البنك و صناديق التنمية التمويل الزراعي بالشكل الذي يتطلبه هذا القطاع و تأخر بدوره في دعم الإنتاج الزراعي ، و قد تُرجِم ذلك عمليا ببطء و ثقل إجراءات التمويل التي كانت من نوع الوقائية من المخاطرة لعدم ربحية الاستثمار في الزراعة قياسا بالقطاعات الأخرى التي كان يضطلع بتمويلها . و ازدياد احتمال عدم استيراد القروض . كما أن جل أجهزة التنفيذ الإدارية (مكاتب ، وكالات ، فروع) لم تكن إلا أجهزة رقابية و بالتالي فهي تدخل ضمن مفهوم الوقاية .

و لذا فإن الفعالية المنتظر أن يُضفيها بنك الفلاحة و التنمية الريفية على التمويل ، لا يمكن أن تكون حقيقية إذا اقتصر التغيير على الجانب التنظيمي فحسب لتمويل الفلاحة ما لم يكن مرفوقا بتفكير شامل حول سياسة تمويل خصوصية لهذا القطاع .

انطلاقا من :

1- زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي بشكل يتناسب و أهميته .

2- توفير وسائل الإنجاز اللازمة لتحقيق الاستثمارات التي يجب أن تكيف مع طاقة الاستغلاليات للاستثمارات .

3- يجب أن تعنى سياسة التمويل بالمقام الأول و ذلك بتحديد المسؤولية المالية لجميع الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين (الدولة ، مؤسسة الإصدار ، البنوك الأولية ، الوحدات الاقتصادية ، صناديق التعاون الفلاحي و الصناديق الوطنية للتنمية الفلاحية) فكل طرف يجب أن يعرف حدود مسؤولياته المالية ، و يتحمل النتائج السلبية و الإيجابية و في المقام الثاني يجب أن يندمج النظام المالي على طول عملية التنمية كجزء أساسي من الأهداف ، سواء في مستوى تصور البرامج و إعداد المشاريع أو في مستوى تحقيق الاستثمارات و إنشاء التجهيزات و المتابعة و الإنتاج .

زيادة عن ذلك أنه من خلال الدراسة تبين لنا أن الفلاح ليست له الفرصة في المشاركة في أخذ القرارات رغم أنه يوجد هناك تنظيم يدعى الاتحاد الوطني للفلاحين ، و أن الإعانات المالية لا تذهب إلى الفلاحين الحقيقيين بل يستفيد منها المتطفلين على القطاع ، كما أنه لا توجد هناك سياسة مكيفة للأسعار لتشجيع الفلاحة و العاملين بها .

- وجود قيود بيروقراطية تعترض الفلاحين .
- عدم وجود تدعيم كافي للقطاع بالمدخلات الأخرى .

و هكذا فإن إشكالية تنمية القطاع الفلاحي ، لا يمكن أن تنحصر في أعمال التجهيز فحسب بل فبتعزيز المسؤوليات المحلية و المهنية حتى تكون الإجراءات التمويلية هادفة و فعالة لتقدم القطاع و دفع عملية التنمية الفلاحية بشكل خاص و تطوير الاقتصاد الوطني بشكل عام .

مقترحات

مقترحات :

إن التحليل الذي أجريناه في الأجزاء السالفة الذكر في بحثنا قد بينت لنا وضعية و طبيعة الاقتصاد الفلاحي الجزائري ، و لا شك أن هذا التشخيص يقودنا إلى الإدلاء ببعض الاقتراحات التي نرى فيها الإفادة لفعالية تسيير قطاعنا الفلاحي .

و سنقوم بتلخيص هذه الاقتراحات في النقاط الآتية :

1/ تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي و تحديث هياكله .

2/ توفير الشروط الضرورية لتنمية مستدامة .

3/ منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية .

4/ يستلزم أخذ حلولا ملائمة لكل منطقة على حدة و مراعاة خصوصياتها و حدود تمويلها .

5/ التحكم في تقنيات الإنتاج و إدماج اقتصادنا الفلاحي في النظام التجاري العالمي الجديد .

6/ إدخال التكنولوجيا في شتى ميادين الفلاحة و ذلك لرفع مستوى الإنتاج و الإنتاجية .

7/ التسيير العقلاني للموارد المالية و تحسين الخدمات المصرفية و أخص بالذكر بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية .

8/ توفير الظروف لنمو فلاحي يعتمد على ذاته .

9/ الشفافية في توجيه المساعدات مع المشاركة الفعلية لأصحاب المهنة عن طريق الغرف الفلاحية .

10/ المرونة في إجراءات منح المساعدات .

11/ توجيه المساعدات مباشرة إلى المنتجين الحقيقيين و حسب طبيعة النشاط .

و لدعم هذه المقترحات يجب أن لا ننظر بأن التخطيط الفلاحي كمجرد عملية سلبية تنحصر في وصف مستقبل محتمل ، و الحصول على تسهيلات مالية ، بل يجب بالعكس أن يندمج ضمن ديناميكية جديدة تتميز بلا مركزية القرارات التقنية و الالتزام بتجسيد الأهداف المسطرة ، كما يجب متابعة تطبيق سياستنا الفلاحية حيث أصبحت ضرورية و تقدمها يجب أن يبنى بالتعاون المثمر بين السلطات العمومية و المهنة الفلاحية .

و هذه العلاقة يجب أن ترتقي إلى مستوى أعلى مؤسساتي بالاستعمال العقلاني للموارد المالية و وسائل الإنتاج المتاحة .

كما يجب أن تكون التنمية الفلاحية مدعمة بالمشاركة الكاملة و المسؤولية للفلاحين و تنظيماتهم .

و ينبغي تحسين الفلاح "بالفلاح المسؤول " و ليس الفلاح الذي دوما ينتظر الإسعاف ، بحيث يشارك بصفة كاملة في التنمية الفلاحية .

و كل هذه الإجراءات يجب أن ترتكز و تدعم بما يلي :

- القوة العاملة .
- رفع مستوى الإنتاج النباتي و الحيواني .
- التجهيز الفلاحي .
- التكوين و البحث العلمي .
- التمويل و إجراءاته .

فيما يخص التمويل و إجراءاته :

1/ على بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية تحديد سياستها لتدعيم و منح القروض و دعم الاستثمارات و ذلك بتبسيط الإجراءات و الابتعاد عن الطرق البيروقراطية التي بإمكانها أن تؤدي إلى فوات الموسم الفلاحي ، و عدم صلاحية هذا القرض و بالتالي يتم استغلالها من طرف المستفيد لأغراض أخرى غير فلاحية.

- توسيع مراقبة و متابعة القروض الممنوحة من طرف البنك**(B.A.D.R)** أو الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية **(F.N.D.A)**

2/ التسويق : ترك الفرصة للاستغلاليات بتسويق منتوجاتها مباشرة خصوصا الصناعية منها للوحدات التمويلية تفاديا لخسارتها .

- تقريب المنتج من المستهلك .

3/ الأسعار : على الدولة مراعاة تكاليف الإنتاج بحيث تكون الأسعار المفروضة أو الواجب العمل بها .

تغطي التكاليف ، و تحقق هامش الربح للفلاح حتى يزيد ارتباطه بالعمل الفلاحي .

4/ فك العزلة : يجب تشكيل شبكات للنقل ، تسهل على المنتجين نقل منتوجاتهم من البلدية إلى الدائرة أو الولاية لتسويقه دون عراقيل تصادفهم .

5/ مرونة الإجراءات الإدارية .

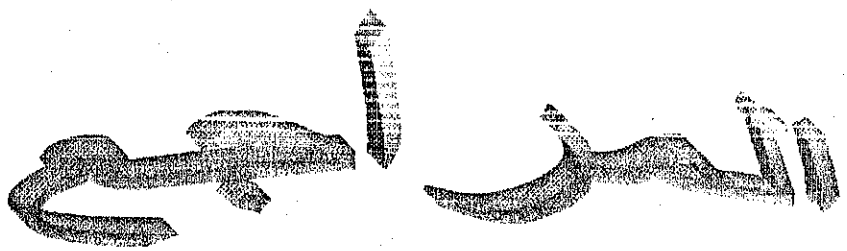

المراجع باللغة العربية

1- البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم سنة 1981 .

2- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات 1984/01/02 .

3- جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني الجزائري 1976 .

4- التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980) - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982 .

5- القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر -الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1976 .

6- معجم المصطلحات الاقتصادية و التجارية : فرنسي ، عربي (ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984) .

7- خلاصة الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية (1967-1978) الجزائر ماي 1980 .

وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية .

- ميثاق الثورة الزراعية .
- جرائد رسمية .
- جريدة الوطن الصادرة بتاريخ 02 أفريل 1997 .
- الندوة الوطنية هل التنمية الفلاحية

ملخص التقرير العام بقصر الأمم نادي الصنوبر يومي 01،02 جوان 1996 .

* إستراتيجية التصنيع في الجزائر الفترة 1927-1989 - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من طرف زغيب شهرزاد .

* محاضرات في اقتصاد البنوك - الأستاذ : شاكي القزويني - أستاذ بجامعة تيزي وزو - سلسلة في دروس الاقتصاد - ديوان المطبوعات الجامعية . ص 54 إلى ص 62 .

* النقود و البنوك - الدكتور صبحي تادرس قريضة - أستاذ الاقتصاد كلية التجارة - جامعة الإسكندرية و بيروت العربية - دار النهضة العربية - بيروت 1974 .

* المدخل لدراسة المالية العامة - الفصل الثالث : تطور دور الدولة في الاقتصاد - ديوان المطبوعات الجامعية - الدكتور علي محمد تقي عبد الحسين .

* الثورة الزراعية : حزب جبهة التحرير الوطني - نصوص- نشر قسم التوجيه و الإعلام للحزب - طبع من طرف الحزب 1972 .

• تصريحات و زير الفلاحة الدكتور : سعيد بركات – في جريدة الخبر اليومية يوم 23 ماي 2000

• التنمية الإقتصاد ية الزراعية – تأليف الدكتور : سالم النجفي – أستاذ الإقتصاد الزراعي – كلية بغداد – جامعة الموصل

• مجموعة الإقتصاديين : الموسوعة الإقتصادية ترجمة حسن الهموندي – دار إبن خلدون لبنان 1980

• تمويل و تطور قطاع الفلاحة في الجزائر (1970 – 1984) رسالة الماجستير جامعة الجزائر رابح زبيري 1987

• السياسة الإقتصادية الزراعية – تأليف الدكتور : سالم النجفي
– الدكتور : عبد الحميد شريف
جامعة الموصل بغداد

• التمويل و التسليف الزراعي – تأليف عبد الله محمد المشهداني – جامعة الموصل

• تمويل الإستسمار الجزائري – رسالة ماجستير جامعة بغداد 1983 بحه عيسى

• إقتصاديات و إدارة المكائن و الآلات الزراعية
– تأليف الدكتور : ياسين هاشم الطحان – جامعة الموصل – بغداد –
– الدكتور : حدحت عبد الله حميدة
– الدكتور : محمد قدري عبد الوهاب

• إقتصاديات الموارد الطبيعية
تأليف : – الدكتور : هاشم علوان حسين السماثري
– الدكتور : عبد الله محمد حاسم المشهداني

المراجع باللغة الفرنسية

1- Essai d'une politique agricole - Quête d'une illusion ou d'une aptitude ? - DR Mohamed Elyes Mesli - Edition Dahleb Alger 1996 .

2- Les cahiers du CREAD - Les Agricultures d'état présent et avenir - Revue du centre de recherches en Economie appliquée pour le développement - N^{O} 23/24 (3^{e} et 4^{e} Trimestre 1990) .

3- Le Défi AGRO-ALIMENTAJRE de l'Algérie - (Analyses et stratégies pour l'an 2000) - (Office des publications universitaires 03/92) - D^{R} : Boudjemaa Haichour .

4- Les Vicissitudes de l'Agriculture Algérienne – (De l'autogestion à la restitution des terres de 1990 - D^{R} Mohamed Elyes Mesli - Ed. Dahleb Alger 04/96 .

5- L'Agriculture Algérienne -Les causes de l'échec - DR : Toulait Hocine - (Office des publications universitaires) .

6- L'Agriculture Algérienne depuis 1966 – (Etatisation ou privatisation ?) - O.P.U Pour l'édition algérienne 1981.

7- Recueil des textes - Relatif aux investissement productifs finances avec le concours du fond National de développement agricole - Source : Direction des Services Agricoles de la Wilaya de Tlemcen - Année 1999.

8- Les cahiers de la reforme N° : 01
N° : 02
N° : 03
N° : 04
N°: 05
Collection dirigée par Hadj-Nacer Abderrahmane Roustoumi – 2ème Edition Année 1999 .

9- Les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962 - O.P.U. Alger 1981 .

10- La Politique Agricole Algérienne volume 77 Juillet , Août , Septembre 1977 page 31 à 39 - D^R J.C Karsenty .

11- Annuaire statistique de l'Algérie année 1994 .

12- Statistique agricole - Série A-B - Des années 1990 à 1998 – (Production) .

13- Revues divers de la direction des statistiques et enquêtes économiques (Ministre de l'agriculture) - Année 1998 .

14- Production , distribution et Consommation des énergies en Algérie C.R.E.A. 1976 - D^R Slimane Bedrani .

15- Révolution agraire et commercialisation terres et progrès - N^O 05 Mars 1974 - D^R Slimane Bedrani .

16- Evolution de l'ensemble productif agricole - Revue de S.E.N.E.A.P - N^O 03 Année 1985 .

17- Situation de l'agriculture de la wilaya de Tlemcen - D.S.A. Tlemcen - Rapport du Décembre 1994 .

18- Projet de plan Triennal (1967-1969) .

19- Bilan de 1^e plan quadrunnal Alger 1974 .

20- Projet du plan quadrunnal 1980-1984 - Alger 1980 .

21- O.N.S L'évolution de l'agriculture. Série statistique N^O 01,02 /1984.

22- O.N.S Annuaire statistique de l'Algérie - Ed 1996 .

23- Les causes structurelles de la brise de l'agriculture algérienne par D^R N.Bourenane .

24- Les politiques agraires en Algérie C.R.E.A Alger .

25- Revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques 1982 page 249 à 279 .

26- A.A.R.D.E.S : Etude sur le secteur privée agricole sur la wilaya de Tlemcen - Alger Septembre / Novembre 1973 – Janvier / Mars 1975 .

27- Reforme agraire et voie algérienne de développement .

28- Revue tiers monde XVII N^O 67 Juillet / Septembre 1976 - P.663 à 676 - D^R Abdi Noureddine .

29- Stratégie et développement « Le Cos d'Algérie » - O.P.U 1983 D^R H. Temmar .

30- Stratégie agraire vers l'autonomie ou la dépendance - C.R.E.M Alger 1982 - D^R Slimane Bedrani .

31- Planification et développement en Algérie (1962-1980) – impuni Commerciale Alger 1980 D^R Benachenhou .

32- Les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962 - O.P.U (1979- D^R Hersi A)

33- Les effets sur la production des travaux formations dans l'agriculture Algérienne - Alger 1979 .

34- Thèse pour le doctorat d'état en sciences économique - D^R Slimane Bedrani .

35- M.A.R.A statistique agricole plusieurs N^O 1983/1984/1985 .

36- Informations stabiotistique sur la conjoncture 4^{cme} trimestre Année 1991 .

37- Annuaire statistique de l'Algérie - Edition 1987 N° 13 .

38- Cahier de la reforme : Secteur agricole –
- Système coopératif
- Zones sléppiques .

39- Revue de la B.A.D.R N° 02 Avril 1993 .

40- B.A.D.R et le financement de la compagne agricole - 1992/1993 N° 01 Janvier 1993 .

41- Revue de la B.A.D.R NO 07 Juillet 94 .

42- Le rôle de la banque face à la crise économique B.A.D.R 94 .

43- Revue de la B.A.D.R : L'efficacité commerciale de nos agences .B.A.D.R 93 .

44- Office national des statistiques - Annuaire statistique de l'Algérie - Edition 1994 N° XVI Résultats 1992 .

45- Débats et critique (Economie , sociologie , démographie) 1984 - Centre national d'étude et d'analyse pour la planification - A.F. Mr Benghazal . Page 12 au 28 .

46- Economie des banques O.P.U – Dr Chaker El Kazouni .

47- L'agriculture dans la planification en Algérie de 1967 à 1977 - DR Mehamed Tayeb Nadir O.P.U - Edition 1982 .

48- Economie du développement de l'Algérie - Sous développement et socialisme - (1962-1978) O.P.U 1979 Alger DR Benissad - Page 84 à 114 .

49- La reforme économique en Algérie - Où l'indicible ajustement structurel DR H.Benissad - O.P.U.

50- L'Algérie restructurations et reformes économiques - (1979-1993) DR H. Benissad .

51- L'entreprise et la banque sous les interactions économiques en Algérie - Ouvrage collectif –1994 .

52- L'impact de système des prix administré sur les relations agriculture, industrie : Revue statistique N° 36/1994 - DR Chaib Bounoua .

53- Revue C.R.E.A L'Agriculture Algérienne 1992 .

54- Revue CENE.A.P –Economie Agricole 1992 .

55- La planification des investissements en Algérie - DR A.Bouzidi - Deuxième édition 93 .

56- Information statistique , la conjoncture 4eme trimestre 1991 - O.N. des statistiques .

57- L'Agriculture dans la planification en Algérie de 1967 à 1977 - Office des publications universitaires 1982 - Dr Mohamed Tayeb Nadir .

58- Prix à la consommation des produits agricoles frais évolution durant le 2ème trimestre 1994 - Source : Ministre de l'agriculture - (Direction des statistiques agricoles et enquête économique) .

59- Aspects économiques du commerce extérieur de l'Algérie en 1972 - DR Tehami Mohamed - Université d'Alger .O.P.U 1972 .

60- Evolution programme d'action du secteur agricole - Réunion des D.S.A / Ouest - Mois de Décembre 1994 - Direction des services agricoles de la wilaya de Tlemcen .

61- Statistiques Agricoles N° 25 / Décembre 1985 .

62- Annuaire statistique de l'Algérie - Edition 1994 N° XVI - Résultats 1992 page 443-441-442-439-438 .